



الأصول المختصرة في القراءات على مذهب أبي عمرو

لأحمد بن سعد الدين سعيد بن كحيل بن شعبة القلشي اليمني

الظاهري المقرئ المعروف بالزيلي (ت ٧٧٤هـ)

"دراسةً وتحقيقاً"

مروج حسين حمود اللقمانى

www.tafsir.net

مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center For Qur'anic Studies



مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center For Qur'anic Studies



المعلومات والآراء المقدّمة هي للكتّاب، ولا تعبّر
بالضرورة عن رأي الموقع أو أسرة مركز تفسير

ملخص البحث:

هذا البحث عبارة عن دراسة وتحقيق لكتاب: (الأصول المختصرة في القراءات على مذهب أبي عمرو)، لمؤلفه: أحمد بن سعد الدين بن كحيل القلشي (ت: ٧٧٤هـ)، من أول الكتاب إلى آخره. وتتضح قيمة الكتاب في اشتماله على أصول قراءة الإمام أبي عمرو من ناحية القراءة واللغة، مع ذكره بعض اختلافات الدوريّ والسوسيّ، وقد كتبه مؤلفه بأسلوب علميٍّ موجز واضح سلس.

وتظهر أهمية الكتاب من ارتباطه بأشرف الكتب - القرآن الكريم -، وتعلقه بقراءةٍ جليّةٍ متفرّدة، متعدّدة الطُّرق والروايات، وشرحه لأصولها وفصولها، وبأنه الكتاب الفريد لمؤلفه.

وابتدأتُ البحثَ بمقدّمة، اشتملتُ على عنوان الكتاب، وأهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومنهج البحث، وخطّته، ثم التمهيد عن ترجمة الإمام أبي عمرو البصري، وراويّه.

ثم قسّمتُ البحثَ إلى قسمين؛ القسم الأول: الدراسة، ويأتي على مبحثين:

المبحث الأول: دراسة المؤلف، وفيه مطلبان: (اسمه ونسبه، ومولده، ورحلاته العلمية، ووفاته).

المبحث الثاني: دراسة المؤلف، وفيه أربعة مطالب: (تحقيق عنوان المخطوط، ونسبته إلى مؤلفه، وقيّمته العلميّة، ومنهج المؤلف في كتابه، ووصف المخطوط مع عرض نماذج منه).

ثم القسم الثاني: وفيه: تحقيق كتاب «الأصول المختصرة في القراءات على مذهب أبي عمرو البصري» كاملاً من أوّل الكتاب إلى آخره، ثم ختمته بذكر ما خرجتُ به من النتائج والتوصيات.

المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، الرحمن المنّان، الذي علّم القرآن، وزيّن الإنسان بنطق اللسان، واختصّه بفضيلة البيان، والصلاة والسّلام الأكرمان، على سيد ولد عدنان، وعلى آله وأصحابه، أولي الرواية والدراية والإتقان، أمّا بعد:

فإنّ الله - جل جلاله - تعهّد بحفظ القرآن الكريم من التحريف والتبديل، ويسرّ تلاوته وحفظه لأمة الإسلام؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُو لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

ومن تيسيره تعالى على هذه الأمة أن أنزل القرآن الكريم على سبعة أحرف، قال ﷺ: (أقرأني جبريل القرآن على حرف، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف)^(١).

وتعتبر القراءات القرآنية من أعظم العلوم المتعلقة بكتاب الله - جل جلاله - تفسيراً وتوجيهاً؛ لأنها لازمت النصوص القرآنية منذ بداية نزولها، وجُعِلَتْ قراءاته ورواياته وأسانيده من أعظم القربات؛ لاتصالها بسيد المرسلين.

(١) أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، كتاب: فضائل القرآن، باب: أنزل القرآن على سبعة أحرف،

ولقد ظهر اهتمام علماء السلف والخلف بعلم القراءات، منذ نشأته إلى وقتنا هذا تلقياً وإقراءً وتأليفاً، وجمعاً ودراسةً، ومن فضل الله وتوفيقه أن يسر لي الوقوف على كتاب «الأصول المختصرة في القراءات على مذهب أبي عمرو» للعلامة أحمد بن سعد الدين بن سعيد بن كحيل بن أبي شعبة القلشي اليمني الظاهري المقرئ المعروف بالزيلي (ت: ٧٧٤هـ)، ويُعنى هذا الكتاب بدراسة أصول قراءة من القراءات العشر المتواترة، وهي قراءة الإمام أبي عمرو البصري براوييه، فاشتمل على ذكر أصول قراءته، وهو كتابٌ قيّم مليءٌ بالفوائد، جديرٌ بالدراسة^(١).

ورغبةً مني في خدمة تراثنا الإسلامي، ونشر كتب القراءات والإفادة منها، ارتأيت دراسة وتحقيق هذا الكتاب، فأسأل الله العون والتوفيق والسداد.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمّد وعلى آله وصحبه وسلم.

(١) أصل هذا البحث رسالة علمية مقدّمة لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير في القراءات، بكلية الدعوة وأصول الدين - جامعة أمّ القرى، المملكة العربية السعودية.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

- ١- سموّ وشرف الموضوع الذي يتضمّنه المخطوط، وصِلته بالقرآن الكريم، وشرف العلم من شرف المعلوم.
- ٢- قيمة الكتاب العلميّة؛ فقد تناول قراءة الإمام أبي عمرو البصري في أصول قراءته الفريدة، وهي إحدى القراءات العشر المتواترة، والتي لا يزال المسلمون في هذا العصر يقرؤون بها.
- ٣- المكانة العلمية العالية المعروفة للإمام أبي عمرو البصري، ومنزلته عند أئمة القراءة واللغة.
- ٤- مكانة المصنّف أحمد بن سعد الدين سعيد بن كحيل بن أبي شعبة القلشي؛ من الأئمة المتقدمين، شيخ الإقراء بالمدرسة الشيعونية، وصاحب ابن الجزري^(١).
- ٥- يتميّز المخطوط بأنه ذكّر أصول قراءة الإمام أبي عمرو البصري براوييه، وهي على فصول؛ بدايةً من فصل الاستعاذة إلى فصل مخارج الحروف وصفاتها والتمثيل لذلك، مع توضيح اختلافات الدوري والسوسي إذا وردت في القراءة.

(١) غاية النهاية (١ / ٥٧).

ومن أهدافه:

- ١- الإسهام في إثراء المكتبة الإسلامية، وإحياء التراث الإسلامي.
- ٢- تيسير الانتفاع بهذا المخطوط لطلاب العلم عامة، والمشتغلين بالقراءات خاصة.
- ٣- إظهار القيمة العلمية لكتاب «الأصول المختصرة في القراءات على مذهب أبي عمرو».

منهج التحقيق:

تَبَعْتُ فِي التَّحْقِيقِ، الْمَنْهَجَ الْإِسْتِقْرَائِيَّ الْإِسْتِنْبَاطِيَّ، وَسِرْتُ فِي إِثْبَاتِ النَّصِّ عَلَى الطَّرِيقَةِ الْعِلْمِيَّةِ الْمَعْرُوفَةِ، وَمِنْ ذَلِكَ:

١- نَسَخَ الْمَخْطُوطَ حَسَبَ قَوَاعِدِ الْإِمْلَاءِ الْحَدِيثَةِ، وَضَبَطَ مَا يُشْكَلُ مِنَ الْكَلِمَاتِ؛ خَوْفَ اللَّبْسِ.

٢- إِثْبَاتِ عِلَامَاتِ التَّرْقِيمِ الْإِلَازِمَةِ؛ لَخِدْمَةِ النَّصِّ وَفَقَّ قَوَاعِدِ التَّحْقِيقِ الْمَتَّبَعَةِ.

٣- إِثْبَاتِ أَرْقَامِ لُوحَاتِ النُّسخَةِ بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ.

٤- نَسَخَ الْآيَاتِ بِالرَّسْمِ الْعُثْمَانِيِّ وَفَقَّ لِمَصْحَفِ الْإِمَامِ أَبِي عَمْرٍو الْبَصْرِيِّ، بَيْنَ قَوْسَيْنِ مَزْهَرَيْنِ.

٥- عَزَوُ الْآيَاتِ إِلَى سُورِهَا، وَإِثْبَاتِهَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ بِجَانِبِ الْآيَاتِ فِي الْمَتْنِ؛ لِئَلَّا تُثْقَلَ الْحَوَاشِي.

٧- تَخْرِيجَ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ مِنْ كُتُبِ السُّنَّةِ، فَإِنْ كَانَ الْحَدِيثُ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَوْ أَحَدَهُمَا اِكْتَفَيْتُ بِهِ عَنْ غَيْرِهِمَا.

٨- تَرْجُمَةُ الْأَعْلَامِ فِي أَوَّلِ مَوْضِعٍ يَرِدُ فِيهِ الْعَلَمُ، عِدا الْمَشْهُورِينَ؛ كَالْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَمَشَاهِيرِ الصَّحَابَةِ، مَعَ مِرَاعَاةِ الْإِيْجَازِ فِي التَّرْجُمَةِ،

والاكتفاء بذكر مصدرين أو ثلاثة من مصادر التراجم لكلِّ عَلم، إلا إن لم يوجد فأكتفي بواحد.

٩- التعليق على المسائل العلمية التي تَرِد في الكتاب، وتحتاج إلى البيان أو التعقيب.

١٠- توثيق النصوص والمسائل العلميّة من مصادرها الأصليّة، وأمّهات هذا الفنّ.

التمهيد: ترجمة الإمام أبي عمرو البصريِّ وراويئه^(١) :

اسمه ونسبه: أبو عمرو زبَّان بن العلاء بن عمَّار بن العُريَّان بن عبد الله بن الحسين بن الحارث بن جُلُهْمَة بن حجر بن خزاعي بن مازن بن مالك بن عمرو ابن تميم بن مُر بن أذ بن طبَّاحة بن إلياس بن مُضَر بن معد بن عدنان، الإمام السيد أبو عمرو التميمي المازني البصريِّ.

واختلف في اسم أبي عمرو على أكثر من عشرين قولاً، بعضها تصحيفٌ من بعض، وأكثر الأقوال على أنه: زبَّان، بالزاي والنون. واختلف في أصله على عدَّة أقوال، والصحيح: أنه تميمي^(٢).

ولادته:

اختلف في تاريخ ولادته، وأصح الأقوال أنه ولد عام (٦٨ هـ) بمكة.

مناقبه ومآثره:

مُقدِّم في عصره عالمٌ بوجوه القراءة وبالقرءاء، إمام النَّاس في العربيَّة، متمسِّك بالآثار وأيام العرب، لا يكاد يُخالف في اختياره ما جاء عن الأئمة قبله،

(١) انظر مظانَّ ترجمته في: غاية النهاية في طبقات القراء (١ / ٢٨٨ - ٢٩٢)، معرفة القراء الكبار، ص ٥٨ -

٦٢، مختصر تاريخ دمشق (٢٩ / ٨٠)، جمال القراء وكمال الإقراء (٢ / ٤٥٢).

(٢) انظر: غاية النهاية (١ / ٢٨٨).

متواضعٌ في علمه، قرأ على أهل الحجاز وسلك طريقتهم في القراءة، ولم تزل العلماء في زمانه تعرف له تقدّمه وتقرّ له بفضلُه وتأتّم في القراءة بمذاهبه. وهو حسن الاختيار، سهل القراءة، غير متكلف، يُؤثر التخفيف ما وجد إليه السبيل.

وقال سفيان بن عيينة: رأيتُ رسول الله ﷺ في المنام، فقلت: يا رسول الله، قد اختلفت عليّ القراءات، فبقراءة مَنْ تأمرني أن أقرأ؟ قال: اقرأ بقراءة أبي عمرو بن العلاء^(١).

قال ابن مجاهد: وحدثونا عن وهب بن جرير قال: قال لي شعبة: تمسك بقراءة أبي عمرو، فإنها ستصير للناس إسنادًا. مرّ الحسن بأبي عمرو وحلقته متوافرة والناس عكوفٌ عليه، فقال: «لا إله إلا الله، كادت العلماء أن يكونوا أربابًا، كلٌّ عزّ لم يُؤطد بعلمٍ فإلى ذلٍّ يؤول»^(٢).

وفاته:

توفي بالكوفة عام (١٥٤هـ)^(٣).

(١) انظر: السبعة في القراءات، ص ٨١، النشر في القراءات العشر (١ / ٤٦١)، غاية النهاية (١ / ٢٩١).

(٢) انظر: النشر (١ / ٤٦١)، غاية النهاية (١ / ٢٩١).

(٣) انظر: السبعة، ص ٧٩-٨٥، معرفة القراء الكبار (٥٨-٦٢)، غاية النهاية (١ / ٢٨٨-٢٩٢)، النشر

(١ / ٤٦١-٤٦٢)، مختصر تاريخ دمشق (٢٩ / ٨٠-٨٧).

الدوري:

اسمه ونسبه: حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان بن عدي بن أبي عمر الدوري الأزدي البغدادي النحوي الدوري الضريير، ونسبته إلى الدور: موضع ببغداد ومحلة بالجانب الشرقي.

مناقبه ومآثره:

كان إمام القراءة وشيخ الإقراء في عصره، ثقةً، ثبتاً، ضابطاً، كبيراً؛ فهو أول من جمع القراءات، وقرأ بسائر الحروف السبعة وبالشواذ.

قال ابن الجزري: «ولقد روينا القراءات العشر من طريقه»^(١).

وفاته: توفي برَبْؤِيه، من قرى (الرّي) في شوال عام (٢٤٦هـ)^(٢).

(١) النشر (١/ ٤٦٢).

(٢) انظر: الإقناع في القراءات السبع، ص ٢٤-٢٥، غاية النهاية (١/ ٢٥٥-٢٥٦)، النشر (١/ ٤٦٢).

السوسي:

اسمه: صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود بن مسرح الرستبي، أبو شعيب السوسي الرقي.

مناقبه ومآثره:

كان مقرئاً، ضابطاً، ثقةً، محرراً، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن أبي محمد اليزيدي - وهو من أكبر أصحابه وأجلهم -، وقرأ على حفص عن عاصم.

وفاته:

توفي بالرقّة، أول عام (٢٦١هـ)، وقد قارب التسعين^(١).

(١) انظر: الإقناع (٢٥)، غاية النهاية (١ / ٣٣٢ - ٣٣٣)، النشر (١ / ٤٦٢).

المبحث الأول: دراسة المؤلف:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته وقبه ومولده:

اختلفت المصادر في ذكر اسمه ونسبه، واعتمدت ما أثبتته ابن الجزري في كتبه.

اسمه ونسبه^(١):

أحمد بن سعد الدين بن سعيد بن كُحْل - بسكون الحاء - وقيل: حجل، أبو العباس القلشي^(٢) القلنسي^(٣) اليمني^(٤) الظاهري^(٥) الزيلعي^(٦).

مولده:

لم أهد إلى تاريخ ولادته فيما وقفت عليه من مصادر ترجمته.

(١) أحمد بن سعيد بن كُحْل القيسي اليمني «شهاب الدين». انظر مظان ترجمته في: غاية النهاية (١) /

(٢١٨)، جامع أسانيد ابن الجزري (١ / ٣٣٠).

(٢) وهو ما ذكره المؤلف في كتابه. النصّ المحقق في الكتاب (٣٥).

(٣) وهو ما ذكره ابن الجزري. انظر: جامع الأسانيد (١ / ٣١).

(٤) كان باليمن عندما قرأ على الشيخ أبي الحسن علي بن شدّاد شيخ اليمن، وهو: علي بن أبي بكر بن

محمّد بن علي بن محمّد بن شداد البرعي الأبياري، أبو الحسن الزبيدي اليمني الشافعي شيخ القراء

ببلاد اليمن، (ت: ٧٧١هـ) بزبيد. انظر: غاية النهاية (١ / ٥٢٨).

(٥) كان على مذهب أهل الظاهر، ويُعرف المذهب الظاهري بأنه مدرسة في الفقه الإسلامي، نشأت في بغداد في

منتصف (ق ٣هـ) على يد داود الظاهري، وقد جعلت محور تفكيرها الوقوف على ظاهر النصّ، فلا رأي عندهم

في حكم من أحكام الشرع. انظر: الأحكام التي خالف فيها الظاهرية الجمهور في العبادات والمعاملات، محمّد

منصور، رسالة دكتوراه، ص ١٢.

(٦) نسبة إلى جزيرة زيلع، يُنسب إليها جماعة من العلماء، وهي بفتح أوله، وسكون ثانيه، وفتح اللام، وآخره عين

مهمله، جزيرة زيلع: جزيرة على ساحل البحر، وتقع بين اليمن والحبشة. معجم البلدان (١ / ١٦٤).

المطلب الثاني: رحلاته العلمية، ووفاته:

أصل بلد المقرئ أحمد بن سعد الدين زَيْلَع، وقد وَفَدَ إلى زُبَيْد، وأخذ في القراءات على المقرئ عليّ بن أبي بكر بن شداد.

فقد قَدِمَ القاهرة أول سنة (٧٥٩هـ)، فلزم الشيخ ابن الجندي^(١)، وقرأ عليه الاثنتي عشرة، وأيضاً مهر في الفنّ، فلما توفي الشيخ سنة (٧٦٩هـ)، وُلِّي مشيخة الإقراء بالشيخونية^(٢) بعد وفاة شيخه أبي بكر الجندي، وقرأ عليه طلبة كثيرون، وقد أفاد ما ذكره المقرئ علي أهمية المدرسة الشيخونية في زمانها وشهرتها في الأقطار^(٣)، فقد ارتادها الكثير وتخرّج منها كثير من طلبة العلم.

وفاته:

تُوفِيَ المقرئ أحمد بن سعد الدين بمصر سنة (٧٧٤هـ)، بعد وفاة الشيخ ابن الجُنْدِي بقليل^(٤).

(١) أبو بكر بن أيدغددي بن عبد الله الشمسي، الشهير بابن الجندي ويُسمى عبد الله شيخ مشايخ القراء بمصر، أستاذ كامل ناقل ثقة مؤلف (ت٧٦٩هـ). انظر: غاية النهاية (١/ ١٨٠).

(٢) المدرسة الشيخونية: أو خانقاه شيخو، أنشأها الأمير سيف الدين شيخو العمري في حي الصليبية تجاه جامع في عام (٧٥٦هـ)، ورتّب بها دروساً عديدة في الفقه على المذاهب الأربعة، ودرّس في الحديث ودرّس في القراءات لإقراء القرآن بالروايات السبع، ومشيخة لإسماع الصحيحين، وأول من تولّى مشيختها الكبرى الشيخ أكمل الدين البارقي. انظر: المواعظ والاعتبار (٤/ ٢٩٢)، كتاب جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي، ص ٦٣.

(٣) انظر: المواعظ والاعتبار (٤/ ٢٩٢).

(٤) انظر: غاية النهاية (١/ ٢١٨)، جامع الأسانيد (١/ ٣٣٠).

المبحث الثاني: دراسة المؤلف:

المطلب الأول: تحقيق عنوان المخطوط، وتوثيق نسبته للمؤلف:

عنوان الكتاب مثبتٌ ولا خلاف فيه، وذلك بتصريح مؤلفه بذكره على غلاف الكتاب، بعنوان: «الأصول المختصرة في القراءات على مذهب أبي عمرو». وأيضاً، فقد وجد في الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي، بعنوان: «الأصول المختصرة»^(١).

وقد صحّت وتحققت نسبته للمؤلف أحمد بن سعد الدين القلشي، بما جاء على صفحة الغلاف بالتصريح باسمه، قال: «سيدنا العبد الفقير إلى الله تعالى أحمد بن سعد الدين بن كحيل القلشي، تغمّده الله برحمته وأسكننا وإياه فسيح جناته».

وأنه تم التصريح باسم المؤلف داخل النسخة الخطيّة في مقدمة الكتاب، فقال في مقدمة كتابه: «بسم الله الرحمن الرحيم، قال العبد الفقير إلى الله تعالى أحمد بن شعبة القلشي - عفا الله عنه -: الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسّلام على سيدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين، وعن التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين»^(٢).

(١) الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي، ص ٢١، رقم (٧١).

(٢) النصّ المحقق في الكتاب (٢٢)، لوح [١ / أ].

وأيضاً نُسب المخطوط إلى المؤلف في الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي، بعنوان: «الأصول المختصرة - القلشي (أحمد بن سعد الدين)»^(١).

(١) الفهرس الشامل للتراث الإسلامي، ص ٢١، رقم (٧١).

المطلب الثاني: قيمة الكتاب العلمية:

فهو كتابٌ متعلِّقٌ بعلم القراءات عامةً، وبقراءة أبي عمرو البصري خاصةً، وبهذا تظهر قيمته العلمية، حيث تفرّد بهذه القراءة التي تُعدّ من أكثر القراءات طُرُقًا وانتشارًا، فهو من المؤلفات الفريدة التي تجمع أصول قراءته بشكلٍ موجزٍ سلس.

ويتميّز الكتاب بمزايا تُفرّده عن غيره من المصنفات، وتتجلّى فيما يأتي:

- ١- وضوح الكتاب، وسهولة ألفاظه وعباراته.
- ٢- تميّزه بذكر الأصول بطريقة موجزة ملخّصة للمسائل، مع ذكر الخلافات، والمواضع والترجيحات.
- ٣- اهتمام المصنّف بتعدّد المواضع في كلّ فصل؛ للتسهيل والتوضيح.
- ٤- اهتمامه -غالبًا- بذكر الخلاف في بعض المسائل مع ترجيحها وتعليلها.

المطلب الثالث: منهج المؤلف في كتابه:

لم يُصرِّح المؤلف بمنهجه في كتابه، وسأذكر منهجه من خلال ما تتبَّعته ولمسته في نقاط موجزة عامة:

١- يتضح أنّ المصنّف سلك منهج الإيجاز والاختصار في كتابه؛ حرصاً على فهم المبتدئ وطلاب العلم في هذا الفنّ الجليل.

٢- بدأ كتابه بمقدمة قال فيها: «بسم الله الرحمن الرحيم، قال العبد الفقير إلى الله تعالى أحمد بن شعبة القلشي - عفا الله عنه -: الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمّد وآله وصحبه أجمعين، وعن التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين»^(١).

٣- ثم أتبع المقدمة بفصول مرتبة، من فصل الاستعاذة إلى فصل مخارج الحروف وصفاتها.

٤- ويذكر في كلّ فصل مواضع كافية شاملة، تُعين على الفهم.

٥- يُعرِّف المصطلحات الواردة في بعض الفصول، نحو: «والرّوم: الإسراع بالحركة مع الإخفاء، والصوت فيها يسمعه القريب المصغي، والإشمام: ضمُّ الشفتين عقيب السكون، يُرى ولا يُسمع»^(٢).

(١) النص المحقق في الكتاب (٢٢)، لوح [١ / أ].

(٢) النص المحقق في الكتاب (٢٩)، لوح [١ / أ].

٦- أسهب في باب الإدغام الكبير، وهذا ممّا اختصّ به الإمام أبو عمرو البصري، فهو كما قال الشاطبي بأنّه قطب الإدغام الكبير الذي عليه مداره؛ ولذلك أحصى المصنف ذكر أصوله ومواضعه وحروفه، ثم أتبعه بباب إدغام حروفٍ قربت مخارجها، ثم باب الإدغام الصغير.

٧- يذكر اختلاف بعض الأمثلة مع ترجيحها تارةً، نحو: ﴿أَيْمَةٌ الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ١٢] فيها وجهان: أحدهما: تسهيل الهمزة الثانية بين الهمزة والياء الساكنة وهو الأرجح^(١)، وتارةً يُرجّحها مع تعليل السبب، نحو: «أَمَّا ﴿وَلَتَأْتِ طَافِيَةٌ﴾ [النساء: ١٠١]، ففيه وجهان في رواية الإدغام: الإظهار لكونه مجزوماً، والإدغام لكونه مكسوراً»^(٢).

٨- ذكر أقوال علماء اللغة في بعض المواضع، مثل: «وقال قطرب، والفراء، والجرمي: مخرج الثلاثة، طرف اللسان»^(٣).

٩- أفرد فصلاً بعنوان: «فصل فيما اختلف الدوريّ والسوسيّ»، وذكر فيه بعض المواضع المختلف فيها بين روايتيهما^(٤).

(١) النص المحقّق في الكتاب (٨٢)، لوح [٩ / أ].

(٢) النص المحقّق في الكتاب (٥٦)، لوح [٥ / أ].

(٣) النص المحقّق في الكتاب (١١٢)، لوح [١٤ / ب].

(٤) النص المحقّق في الكتاب (١٠٦)، لوح [١٣ / ب] - [١٤ / أ].

١٠- أحياناً يعيد ذكر بعض المواضع، نحو: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ﴾ [آل عمران: ٨٤]، وليس في القرآن للغين غيره^(١)، ثم أعاد ذكره في: وفي رواية الإدغام وجهان فيما أعلم بالحذف، وهو: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ﴾ [آل عمران: ٨٤]^(٢).

(١) النص المحقق في الكتاب (٤٤)، لوح [٣/ ب].

(٢) النص المحقق في الكتاب (٤٨)، لوح [٣/ ب].

المطلب الرابع: وصف المخطوط:

نسخة خطية فريدة كاملة، من المكتبة الأزهرية، رقم ١ / ٦١ (١١٧٤) -
(٣٢٨٦٢).

نوع الخط: نسخ.

الناسخ: سلام بن عليّ التتاي المالكي مذهباً، قال: «بخط الفقير المعترف
لربه بالتقصير سلام بن عليّ التتاي المالكي مذهباً»^(١).

سنة النسخ: (٩٨٦هـ)، قال: «تمّ ذلك بتاريخ صفر سنة ٩٨٦هـ»^(٢).

عدد ألواحها: (١٥) لوحاً، واحد وعشرون سطرًا في اللوح الواحد، الخط
بشكلٍ عام واضح ومقروء، استخدم المداد الأحمر في بيان العناوين والفواصل.
ويلاحظ أنه استخدم التعقيية؛ وذلك للحفاظ على تتابع الكلام وتسلسل
كتابه.

ومن مزايا النسخة الخطية للكتاب: أنها حسنة الخط، واضحة ومرقمة
بالتسلسل في كلّ لوحة، ممّا يُسهّل بالرجوع إليها.

(١) النصّ المحقق في الكتاب (١١٥)، لوح [١٥ / ب]، ولم أجد ترجمة للناسخ فيما وقفتُ عليه من
مصادر.

(٢) النصّ المحقق في الكتاب (١١٥)، لوح [١٥ / ب].

عرض نماذج من المخطوط:



القسم الثاني: النص المحقق:

[١ / أ] بسم الله الرحمن الرحيم

قال العبد الفقير إلى الله تعالى أحمد بن شعبة القَلَشِي - عفا الله عنه -:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمّد وآله وصحبه أجمعين، وعن التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

فصل

لا بدّ لقارئ القرآن من الاستعاذة^(١)، وهي قبل القراءة، ولفظها: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم^(٢)، وهي بحسب القراءة من الجهر والإسرار^(٣)، إلا في الصلاة الإسرار^(٤) مطلقاً.

(١) الاستعاذة: من العوذ، وهي: الالتجاء إلى الغير والتعلّق به، و(عَاذَ) به من باب قَالَ، و(استعاذ) به لجأ إليه، وهو (عباده) أي: ملجؤه، ومنه قوله تعالى: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [البقرة: ٦٦]، وعرفها السخاوي: «استدعاء عصمة الله ومنعه؛ إذ التعوذ الالتجاء والاعتصام». انظر: المفردات، ص ٥٩٤ - ٥٩٥، مختار الصحاح (١ / ٢٢١)، فتح الوصيد (١ / ١٩٧).

(٢) وهذا هو المختار لجميع القراء، وهو مستعمل عند الحُدَّاق دون غيرهم، والمأخوذ به عند عامة القُرَّاء والفقهاء؛ لموافقته الكتاب والسنة، وقد ثبتت من حيث الرواية كما ورد في سورة النحل: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨]، وقد أورد الإمام السخاوي في كتابه جمال القراء: «والذي عليه إجماع الأمة (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)». انظر: التيسير في القراءات السبع، ص ١٢٣، النشر (٢ / ٧٩٥)، جمال القراء وكمال الإقراء (١ / ٥٧٩)، المبهج (١ / ٣٤٤).

(٣) والمختار عند أئمة القراءة هو الجهر بها، ولم يرد خلاف ذلك، قال أبو عمرو في جامعه: «ولا أعلم خلافاً في الجهر بالاستعاذة عند افتتاح القرآن وعند ابتداء كلّ قارئ بعرض أو درس أو تلقين في جميع القرآن إلا ما جاء

=

فصل

يتعيّن الإتيان بالبسملة^(١) في أوّل الفاتحة مطلقاً، وكذا في أوّل السورة إذا كانت أوّل القراءة^(٢)، إلاّ براءة فيتعيّن ترك البسملة في أوّلها مطلقاً^(٣)، والتخيير

عن نافع وحزمة. انظر: النشر (٢ / ٨١٩)، جامع البيان في القراءات (١ / ٣٩١)، الإقناع (١ / ٥١)، الهادي شرح طيبة النشر (١ / ١٢٠).

(٤) فتكون قراءتها بالإخفاء مطلقاً، سواء كان إماماً أو مأموماً أو منفرداً، وسواء كانت الصلاة سريةً أم جهرية. انظر: سراج القارئ (١ / ٢٦)، الروضة الندية (١ / ١٣٩).

(١) البسملة: مصدر بسمّل؛ إذا قال: «بسم الله» وهي لغة مولّدة، ومثلها: هلّل؛ إذا قال: «لا إله إلا الله» وحمدل؛ إذا قال: «الحمد لله»، وهي قول: (بسم الله الرحمن الرحيم)، ولقد أجمعت الأمة على أنها بعض آية في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠]، فبيّتها في أوّل السور بلا خلاف عن أحد منهم، ومعناها المراد هنا: أن ترد بمعنى ذكر الاسم الموضوع على المسمى بعد استقرار الوضع كما يقول الرجل لصاحبه: إن فلاناً يفعل كذا فاحذره ولا تسمني: أي: لا تذكر اسمي له، ومن ذلك ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم حين قال لأبي رضي الله عنه: (إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن، قال أبي: الله سماني لك؟ قال: الله سمأك لي؛ فجعل أبي يبكي). [صحيح البخاري، كتاب: تفسير القرآن، باب: كلاً لمن لم ينته لنسفعن بالناصية، (٦ / ١٧٥)، ٤٩٦٠] فتبين مذاهب القراء في المواطن التي يذكرون فيها اسم الله - جل جلاله - الذي قد ثبت واستقرّ أنه سمى به نفسه، فقال: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾. انظر: إبراز المعاني (١ / ٦٤)، الدر الثبير (١ / ١١٧).

(٢) والتسمية ثبتت في الابتداء؛ لإرادة التبرك بذكر أسماء الله وصفاته في أوّل الكلام، وأيضاً للابتداء بالسورة، فهو من المواضع التي ثبتت فيه البسملة باتفاق، وهو أوّل كل سورة مبتدأ بها. انظر: التيسير (١ / ١٢٨)، الإقناع، ص ٥٢، الكشف (١ / ١٣)، التذكرة (١ / ٦٣).

بين أوائل السور إذا لم تكن أول القراءة^(١)، والتخيير أيضاً عند الابتداء في غير الأوائل^(٢).

=

(٣) فلا بسملة في أول سورة براءة بالإجماع، ولا خلاف في حذفها بين الأنفال وبراءة، عن كل من قرأ بها بين السورتين، قال أبو الحسن السخاوي: «إنه القياس؛ وذلك لأن إسقاطها إما أن يكون لأنّ براءة نزلت بالسيف، أو لأنهم لم يقطعوا بأنها سورة قائمة بنفسها دون الأنفال، فإن كان لأنها نزلت بالسيف فذاك مخصوص بمن نزلت فيه، ونحن إنما نسمي للتبرك، وإن كان إسقاطها لأنه لم يقطع بأنها سورة وحدها، فالتسمية في أوائل الأجزاء جائزة، وقد علم الغرض بإسقاطها، فلا مانع من التسمية». انظر: النشر (٢ / ٨٤٨)، جمال القراءة (٢ / ٤٨٤).

(١) والتسمية وتركها في مذهب الجميع، فهي على التخيير لا على وجه ذكر الخلاف، وهي في ثلاثة مذاهب جائزة: وصل الجميع، وقطع الجميع، وقطع الأول ووصل الثاني بالثالث، والرابع الممتنع: وصلها بآخر السورة والوقف عليها. ولا تُجمع بينها في موضع واحد، إلا لقصد تصحيح الرواية لجميعها. انظر: التيسير، ص ١٢٩، غيث النفع، ص ٣٨، التبصرة (١ / ٢٤٩).

(٢) وهي أواسط السور، أي: ما بعد أوائلها ولو بآية أو كلمة، ويجوز الابتداء بأوساط السور مطلقاً والإتيان بالبسملة وتركها، لا فرق في ذلك بين سورة براءة وغيرها، قال صاحب التبصرة: «إذا ابتدأ القارئ بغير أول سورة عوّذ فقط، هذه عادة القراء»، وقرأ بترك التسمية في أوائل السور. انظر: المهذب في القراءات العشر وتوجيهها، ص ٣٣ - ٣٤، النشر (٢ / ٨٥٠)، التبصرة في القراءات السبع (١ / ٢٤٩)، المبهج في القراءات الثمان (١ / ٣٤٤).

فصل

بين السورتين: إذا لم يأتِ بالبسملة فوجهان؛ أحدهما: وصل آخر السورة بأول الأخرى. والثاني: الوقف على آخر السورة والابتداء بأول الأخرى^(١)، وإذا أتى بالبسملة فثلاثة أوجه؛ أحدها: وصلها بالسورتين. والثاني: فصلها عنهما. والثالث: فصلها عن آخر السورة ووصلها بأولى الأخرى، وهو الأرجح وعكسه ممتنع. وتأتي الأوجه إذا كررت السورة الواحدة^(٢).

(١) ويُقصد بها السكت والوصل بدون بسملة، وذلك لبيان ما في آخرها من إعرابٍ أو بناء، وما في أول السورة التالية من همزات قطع أو وصل أو إظهار أو إدغام، وقد أجاب مكِّي عن علة حذف البسملة بين السورتين بقوله: «إنه لما كانت (بسم الله الرحمن الرحيم) ليست بآية من كل سورة عنده -أي: عند ترك البسملة- وعند جماعة الفقهاء، أسقطها في وصله السورة بالسورة؛ لثلاثين ظاناً أنها آية من كل سورة، فالقرآن عنده كله كالسورة الواحدة، فكما لا يفصل بعض آياته وبعض بالتسمية، كذلك لا يفصل بين سورة وسورة بالتسمية، فأما إثباتها في المصحف وإنما ذلك ليعلم فراغ سورة وابتداء أخرى». انظر: الإقناع (١/ ٥٥)، الكشف (١/ ١٦)، المذهب (١/ ٣٣)، مفردة أبي عمرو، ص ٤٥، التبصرة (١/ ٢٤٧)، غيث النفع، ص ٣٦.

(٢) ويُزاد عليها وجهها السكت والوصل، وهذه الأوجه ونحوها الواردة على سبيل التخيير، ومقصدها معرفة جواز القراءة بكلِّ منها على وجه الإباحة لا على وجه الوجوب، فبأيِّ وجهٍ قرئت جاز، وما ذكر من الخلاف بين السورتين هو عامٌّ بين كلِّ سورتين مرتبتين، أو غير ذلك، قال ابن الجزري: «لو وصلت السورة بأولها كأن كررت مثلاً كما تكرر سورة الإخلاص فلم أجد فيه نصّاً، والذي يظهر البسملة قطعاً». انظر: النشر (٢/ ٨٦١)، المذهب، ص ٣٤.

فصل

الحرف الموقوف^(١) عليه إن كان ساكناً: ترك عليه^(٢)، وإن كان هاء تأنيث، نحو: ﴿رَحْمَةً﴾ [الأنبياء: ١٠٦] و﴿نِعْمَةً﴾ [النحل: ٥٣]^(٣)، أو فيه حركة عارضة، نحو: ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٤٧]، و(قل) من ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ﴾ [الإسراء: ١٠٩]^(٤)، ومن الحركة العارضة: حركة ميم الجمع^(٥)، نحو: ﴿مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران:

(١) الوقف: سكونٌ يلحق آخر الكلمة، وهو في كلام العرب على ضروب متعدّدة، يجوز منها في القراءة ثلاثة: السكون الروم والإشمام.

(٢) السكون: تفرغ الحرف من الحركات الثلاث، وهو الأصل في الوقف على الكلم المتحركة وصلّاً؛ لأن معنى الوقف الترك والقطع، وهو ضد الابتداء، فكما يختص الابتداء بالحركة كذلك يختص الوقف بالسكون، وذلك لغة أكثر العرب، واختيار كثير من القراء وجماعة من النحاة، فيُقصد هنا ما لا يقف عليه أئمة القراءة إلا بالسكون، ولا يجوز فيه رومٌ ولا إشمام، وهو على خمسة أنواع سأذكرها. انظر: النشر (٣/ ١٨٦٢).

(٣) الأول: الساكن في الوصل، نحو: ﴿فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ٩]، فيوقف عليه بالإسكان؛ لخفة الحركة. انظر: الموضح في القراءات (١/ ٢١٥ - ٢١٦)، النشر (٣/ ١٨٦٢ - ١٨٦٥)، التبصرة (١/ ٣٣٤)، التذكرة (١/ ٢٤٠).

(٤) الثاني: الهاء التي تلحق الأسماء بدلاً من تاء التأنيث وقفاً، نحو: ﴿الْجَنَّةِ﴾، وتُعرف بهاء التأنيث، فعلامة التأنيث إذا وصلته التاء، وإذا وقفت ألحقت الهاء، فالسكون لهاء التأنيث لازم في الوقف؛ إذ لا يوجد إلا فيه، والساكن لا يُشار إليه؛ لعدم وجود الحركة فيه رأساً، وقال صاحب التبصرة: «ولم يختلف القراء في هاء التأنيث، نحو: ﴿نِعْمَةً﴾ و﴿رَحْمَةً﴾، أن الوقف عليها بالإسكان، ولا يجوز الروم والإشمام فيها؛ لأن الوقف على حرف لم يكن عليه إعراب، إنما هو بدلاً من الحرف الذي كان عليه الإعراب». انظر: التبصرة (١/ ٣٤٣)، النشر (٢/ ١٨٦٥ - ١٨٦٦)، الكتاب (٤/ ١٦٦).

(٥) الثالث: المتحرك بحركة عارضة وصلّاً؛ إمّا للنقل، نحو: ﴿وَأَنْحَرِ إِنَّ﴾ فالعروض يزول عند الوقف ويرجع للسكون الأصلي، وإمّا لالتقاء الساكنين وصلّاً، نحو: ﴿فِيمَ اللَّيْلِ﴾، فيكون أصله السكون، وإنما

=

- ١١٠، ﴿وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [آل عمران: ١١٠]، [٢ / أ] و﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٥]، و﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢٤٤] ^(١).
- أو كان مفتوحاً، نحو: ﴿الْعَلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ١] سُكِّنَ ^(٢)، أو مكسوراً، نحو: ﴿الَّذِينَ﴾ [فصلت: ٢٩] سُكِّنَ أو رِيمَ ^(٣)، أو مضموماً، نحو: ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٤] سُكِّنَ أو رِيمَ أو أُشِمَّ ^(٤).

=

تحرك في الوصل لعلّة تفارقه عند الوقف، فلم يجز لذلك الإشارة إليه؛ إذ لا يشار إلى الساكن. انظر: النشر (٣ / ١٨٦٧)، الشمعة المضيئة (١ / ٢١١)، جامع البيان (٢ / ٨٣٣).

(١) الرابع: ميم الجمع، وأصلها أن تكون مضمومة وبعدها واو، فلما حُذفت الواو للتخفيف، يكون الوقف عليها بالسكون في نحو: ﴿عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، وَشَدَّ مَكِّي فَأَجَازَ الرُّومَ، والإشمام في ميمِ الْجَمْعِ لِمَنْ وَصَلَهَا قِيَاسًا عَلَى هَاءِ الضَّمِيرِ، وقال ابن الجزري: إنه قياسٌ غير صحيح؛ لأن هاء الضمير كانت متحركة قبل الصلة بخلاف ميم الجمع، فعُوملت بالسكون. انظر: الكشف (١ / ١٢٨)، النشر (٢ / ١٨٦٦ - ١٨٦٧)، التبصرة (١ / ٣٤١ - ٣٤٢)، الموضح في وجوه القراءات (١ / ٢٣٣).

(٢) الخامس: ما كان متحركاً بالفتح وصلأً، نحو: ﴿لَا رَيْبَ﴾ [البقرة: ١]، فالجميع يقف عليه بالسكون؛ لأنه الأصل في الوقف. انظر: النشر (٣ / ١٨٦٥)، الشمعة المضيئة (١ / ٢١٠).

(٣) وهذا ممّا يجوز فيه الوقف بالسكون وبالروم، ولا يدخل فيه الإشمام، وهو ما كان في الوصل متحركاً بالكسر، نحو: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١].

(٤) وهو ما يجوز الوقف عليه بالسكون أو بالروم أو بالإشمام، ممّا كان متحركاً بالضم وصلأً، على ألا تكون لالتقاء الساكنين، أو بنقل الضم من كلمة أخرى.

والرَّوم: الإسراع بالحركة مع الإخفاء، والصوت فيها يسمعه القريب المصغي^(١).

والإشمام: ضم الشفتين عقيب السكون، يُرى ولا يُسمع^(٢).

(١) فهو عند القراء عبارة عن النطق ببعض الحركة. وقال بعضهم: تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها، وهو عند النحاة: عبارة عن النطق بالحركة بصوت خفيّ، أي: أن تُسمع القريب حركة الحرف الموقوف عليه بصوت خفيّ يدركه الأعمى بحاسة سمعه، وقال الجوهري في صحاحه: «وروم الحركة الذي ذكره سيبويه هو حركة مختلصة مخفأة بضرب من التخفيف، وهي أكثر من الإشمام لأنها تُسمع، وهي بزنة الحركة وإن كانت مختلصة مثل همزة بين بين»، ويستعمل في الحركات الثلاث في النصب والفتح والخفض والكسر والرفع والضمّ، وعلامته كما قال سيبويه في كتابه: «ولرّوم الحركة خطٌّ بين يدي الحرف». انظر: النشر (٣ / ١٨٦٢)، التبصرة (١ / ٣٣٦)، الصحاح (٥ / ١٩٣٨)، الشمعة المضيئة (١ / ٢١٠)، الكتاب (٤ / ١٦٩)، جامع البيان (٢ / ٨٢٩).

(٢) فهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت، وقال بعضهم: أن تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضمّة. وكلاهما واحد، ولا تكون الإشارة إلا بعد سكون الحرف، أي: أن تضم شفتيك بلا صوت معه، بعد تسكين المحرّك، وهو مختصّ بالبصير؛ إذ هو إيماء بعضو إلى الحركة، قال الجوهري في الصحاح: «وإشمام الحرف: أن تشمّه الضمة أو الكسرة وهو أقل من روم الحركة؛ لأنه لا يُسمع، وإنما يتبين بحركة الشفة، ولا يعتدّ بها حركة لضعفها، والحرف الذي فيه الإشمام ساكن أو كالساكن»، ولا يستعمل في الحركات إلا في المرفوع والمضموم لا غير، وعلامته: نقطة فوق الحرف. انظر: النشر (٣ / ١٨٦٣)، الشمعة المضيئة (١ / ٢١١)، الصحاح (٥ / ١٩٦٢)، التبصرة (١ / ٣٣٧)، الكتاب (٤ / ١٦٩)، جامع البيان (٢ / ٨٣١).

فصل

الوقف على مرسوم الخط^(١): يتبع في وقف الاختيار لا وقف الاضطرار
خطّ المصحف العثماني، ولا يُخالف إلا بالنقل^(٢)، وقد نُقل إنه كان يقف بالهاء
على ما رُسم بالتاء من هاء التأنيث، وهي:

١- ﴿رَحْمَتٌ﴾ سبع:

في البقرة: ﴿أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾ [٢١٨].

وفي الأعراف: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾ [٥٦].

وفي هود: ﴿رَحْمَتُ اللَّهِ وَبَرَكَتُهُ وَعَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [٧٣].

وفي مريم: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ [٢].

(١) وأصل الرسم الأثر، وهو خط المصحف العثمانية التي أجمع الصحابة عليها، والمراد بالخط الكتابة. ويأتي على قسمين: قياسي واصطلاحي، فيُعرف القياسي بما طابق فيه الخط اللفظ، والاصطلاحي ما خالفه بزيادة، أو حذف، أو بدل، أو وصل، أو فصل. انظر: النشر (٣/ ١٨٨٤ - ١٨٨٥)، شرح الهادي (١/ ٣٦٤).

(٢) وقد أجمع العلماء وأئمة الأمصار على لزوم اتباع مرسوم المصحف، فيما تدعو الحاجة إليه، فيكون الوقف عليها باعتبار الأواخر من الإبدال، والحذف والإثبات، وغيرها، وأن ما كُتِب من كلمتين مفصولتين جاز الوقف على كلٍّ منهما، وما كتب من كلمتين موصولتين لم يوقف إلا على الثانية منهما. انظر: شرح الهادي (١/ ٣٦٤).

وفي الروم: ﴿فَأَنْظُرْ إِلَىٰ آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾ [٥٠].

وفي الزخرف: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ وفيها، ﴿وَرَحْمَتِ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾

[٣١].

٢- و ﴿نِعْمَتٌ﴾ إحدى عشرة:

في البقرة: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [٢٣١].

وفي آل عمران: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ﴾ [١٠٣].

وفي المائدة: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ قَوْمٌ﴾ [١١].

وفي إبراهيم: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا﴾ [٢٨]، ﴿وَإِنْ

تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [٣٤].

وفي النحل ثلاث: ﴿وَيَنْعَمَتِ اللَّهُ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ [٧٢]، ﴿يَعْرِفُونَ

نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [٨٣]، ﴿وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [١١٤].

وفي لقمان: ﴿فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَتِ اللَّهِ﴾ [٣٠].

وفي فاطر: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [٣].

وفي الطور: ﴿فَذَكِّرْ فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ﴾ [٢٧].

٣- ﴿سُنَّتٌ﴾ خمس:

في الأنفال: ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ﴾ [٣٨].

وفي فاطر: ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا^ط

وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [٤٣].

وفي غافر: ﴿سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ﴾ [٨٤].

٤- ﴿أُمْرَأَتٌ﴾ سبع [١ / ب]:

في آل عمران: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ [٣٥].

وفي يوسف: ﴿أُمْرَأَتِ الْعَزِيزِ﴾ [٣٠]، ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾ [٥١].

وفي القصص: ﴿وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ [٨].

وفي التحريم ثلاث: ﴿أُمْرَأَتِ نُوحٍ وَأُمْرَأَتِ لُوطٍ﴾ [١٠]، ﴿أُمْرَأَتِ

فِرْعَوْنَ﴾ [١١].

٥- و ﴿كَلِمَتٌ﴾ أربع:

في الأعراف: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى﴾ [١٣٦].

وفي يونس: ﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا﴾ [٣٣]، ﴿إِنَّ

الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [٩٦].

وفي غافر: ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [٥].

وفي الآخرين خلافٌ في رسمها تاء^(١).

٦- و﴿لَعْنَتْ﴾ موضعان:

في آل عمران: ﴿فَنَجَعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ [٦٠].

وفي النور: ﴿أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [٧].

٧- و﴿وَمَعْصِيَتِ﴾ موضعان في المجادلة: ﴿وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ﴾ [٨، ٩].

٨- و﴿غَيْبَتِ﴾ موضعان بيوسف: ﴿غَيْبَتِ الْجُبِّ﴾ [١٠، ١٥].

٩- و﴿بَقِيَّتِ﴾ موضع يهود: ﴿بَقِيَّتِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [٨٥].

١٠- و﴿فُرْتُ﴾ بالقصص: ﴿فُرْتُ عَيْنِ﴾ [٨].

١١- و﴿بَيَّنَّتِ﴾ موضع بفاطر: ﴿فَهُمْ عَلَى بَيِّنَاتٍ مِّنْهُ﴾ [٤٠].

١٢- و﴿ثَمَرَتِ﴾ موضع بفصلت: ﴿ثَمَرَتِ مِّنْ أَكْمَامِهَا﴾ [٤٦].

١٣- و﴿شَجَرَتِ﴾ موضع بالدخان: ﴿إِنَّ شَجَرَتِ الرَّقُومِ﴾ [٤١].

١٤- و﴿جَنَّتِ﴾ موضع بالواقعة: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتِ نَعِيمٍ﴾ [٩٢].

(١) مختلفٌ فيها بالجمع والإفراد، فقرأها أبو عمرو بغير ألف على التوحيد في موضعي يونس وغافر.

انظر: النشر (٣/ ١٨٩٠-١٨٩١)، (٤/ ٢٢٩٨).

١٥- و﴿أَبْنَتْ﴾ موضع بالتحريم: ﴿أَبْنَتْ عِمْرَانَ﴾ [١٢].

١٦- و﴿كَلِمَتْ﴾ في الأنعام: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [١١٦].

١٧- و﴿ءَايَاتٌ﴾ في يوسف: ﴿ءَايَاتٌ لِّلسَّالِينَ﴾ [٧].

١٨- و﴿ءَايَاتٌ﴾ في العنكبوت: ﴿عَلَيْهِ ءَايَاتٌ مِّن رَّبِّهِ﴾ [٥٠].

١٩- و﴿الْغُرُفَاتِ﴾ في سبأ: ﴿فِي الْغُرُفَاتِ ءَامِنُونَ﴾ [٣٧].

٢٠- و﴿جَمَلَتْ﴾ بالمرسلات: ﴿جَمَلَتْ صُفْرًا﴾ [٣٣].

فقرأها بالجمع فوقف عليها بالتاء.

وأما: ﴿الَّتِ﴾ [النجم: ١٩]، و﴿هَيْهَاتَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، و﴿مَرَضَاتِ﴾

[البقرة: ٢٠٧]، و﴿ذَاتَ﴾ [النمل: ٦٢]، ﴿يَتَأْتِ﴾ [يوسف: ٤]، ﴿وَلَاتَ﴾ [ص:

٢]، فوقف عليها بالتاء فوافق المصحف^(١)، وغير ما ذكر من هاء التأنيث في

المفرد كُتِبَ بالهاء، فالوقف عليها بالهاء إجماعاً.

(١) وهي كلماتٌ مخصوصة، يقف عليها أبو عمرو بالتاء موافقة للرسم، وهي توافق لغة من لغات العرب

«لغة طيء». انظر: التيسير (٦٠)، جامع البيان (٣/ ١٢١٤)، النشر (٣/ ١٨٩٣ - ١٨٩٤)، الشمعة

المضيئة (١/ ٥٦٩).

وامتنع من الوقف على اللام المفصولة رسماً في^(١):

١- ﴿فَمَالٍ هَتَوُؤُا لَاءِ الْقَوْمِ﴾ في النساء [٧٧].

٢- ﴿مَالٍ هَذَا الْكِتَابِ لَا﴾ في الكهف [٤٨].

٣- ﴿مَالٍ هَذَا الرَّسُولِ﴾ في الفرقان [٧]. [٢ / ب]

٤- ﴿فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ في المعارج [٣٦].

وامتنع من الوقف على ﴿أَيًّا﴾ في ﴿أَيًّا مَا تَدْعُونَ﴾ في سبحان [١٠٩]، بل

وقف على كلمة ﴿مَا﴾ في الجميع^(٢)، ووقف على الكاف الموصولة رسماً في

﴿وَيَكُنَّ اللَّهُ﴾ [القصص: ٨٢]، ﴿وَيَكُنَّه﴾ [القصص: ٨٢]، فيقول: (وَيَكُنَّ) في

الموضعين^(٣).

(١) قرأها أبو عمرو بالوقف على (ما) دون اللام في المواضع الأربعة، ووجهه: أن اللام حرف جر ولا يحسن الوقف على الجار دون المجرور. انظر: جامع البيان (٢ / ٨١٦)، النشر (٣ / ١٩٣٦-١٩٣٧)، التذكرة (٢ / ٣١٢).

(٢) وهو ما يُسمّى بوصل المقطوع رسماً، فيقف أبو عمرو على (ما)؛ باعتبار أن (ما) زيد صلة للكلام وتأكيدياً له، ولذلك لم تُفصل من (أي)، ويجدر التنبيه هنا أنه لا ينبغي تعمد الوقف هنا لأحد من القراء على (أَيًّا) أو على (مَا)؛ لتعلقه بما بعده من قوله: ﴿تَدْعُونَ﴾، فهو ليس بموضع تمام ولا كفاية، وإنما هو من وقف الاضطراب أو الاختبار. انظر: التيسير (٢٥٣)، جامع البيان (٢ / ٨١٧)، النشر (١٩٣٣-١٩٣٦).

(٣) وهو من قطع الموصول، وأجمعت المصاحف على كتابتهما كلمة واحدة موصولة، فيقف على (الكاف) مقطوعاً من (الهمزة)، وإذا ابتدأ بالهمزة: (أَنَّ) و(أَنَّهُ). انظر: التيسير، ص ٦١، جامع البيان (٢ / ٨١٨-٨٢٠)، النشر (٣ / ١٩٥٠-١٩٥١).

ووقف بإثبات الألف المحذوفة رسماً في: ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ في النور [٣١]، وفي ﴿أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾ في الرحمن [٢٩]، و﴿يَتَأَيُّهُ السَّاحِرُ﴾ في الزخرف [٤٨]^(١).

ووقف بحذف الألف الثابتة رسماً في: ﴿الظُّنُونَا﴾ [١٠]، و﴿الرَّسُولَا﴾ [٦٦] ﴿السَّيْلَا﴾ [٦٧] في الأحزاب^(٢).

وأما ﴿سَلَسِلَا﴾ [الإنسان: ٤]، و﴿قَوَارِيرَا﴾ [الإنسان: ١٥] الأول، فوقف عليها بالألف على الرسم، و﴿قَوَارِيرَ﴾ [الإنسان: ١٦] في مصحفه بلا ألف، فوقف عليه بلا ألف^(٣).

ووقف على ﴿وَكَايِنَ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، بالياء، فحذف النون الثابتة رسماً^(٤).

(١) فأثبتها خلافاً للرسم - حيث كتبت على لفظ الوصل - بقرائها بالألف في المواضع الثلاثة، وذلك أن الألف حذفت في الوصل؛ لسكونها وسكون ما بعدها، وعند الوقف زال السبب ورُدَّتْ إلى أصلها، فيقرأها بالإثبات، ووافقها الكسائي ويعقوب الحضرمي. انظر: التيسير (٦١)، الكشف (٣ / ١٣٧)، التذكرة (٢ / ٤٥٩).

(٢) فيقرأ أبو عمرو بحذفها في الحالين على الأصل؛ إذ لا أصل للألف في هذه الكلم. انظر: السبعة (١ / ٥١٩ - ٥٢٠)، التيسير (١ / ١٧٨)، جامع البيان (٤ / ١٤٨٩)، الكشف (١ / ١٩٥).

(٣) وذلك لاتباع خط المصحف، فالألف ثابتة في المصحف، قال صاحب التيسير: قال عباس: «سَأَلْتُ أَبَا عَمْرٍو فَقَرَأَ: ﴿كَانَتْ قَوَارِيرَا﴾ يُثْبِتُ الْأَلْفَ وَلَا يَنْوِنُ، ﴿قَوَارِيرَ مِنْ فَضَّةٍ﴾ يَغَيِّرُ أَلْفَ وَلَا تَنْوِينُ». انظر: السبعة (٦٦٤)، التذكرة (٢ / ٦٠٧)، الكشف (٢ / ٣٥٣ - ٣٥٤).

(٤) وردت في القرآن الكريم في سبعة مواضع: آل عمران، ويوسف، والعنكبوت، والقتال موضع، وبالفتح في موضعين، فقرأ همزة مفتوحة بعد الكاف وبعدها ياء مكسورة مشددة؛ وذلك لأن أصل الكلمة (أَيُّ) دخلت

وما عدا ذلك وقف على ما رُسم، فما كان مفصلاً بالفصل، وما كان
موصولاً فعلى الأخير، وما كان محذوفاً بالحذف، وما كان ثابتاً بالإثبات، والله
أعلم.

عليها كاف التشبيه، فكثر استعمالها بمعنى (كَمْ)، فيقف عليها بالياء ويحذف التنوين المرسوم نوناً. انظر:
التيسير، ص ٦٠-٦١، جامع البيان (٢/ ٨١٤)، التذكرة (١/ ٢٩٥)، الكشف (١/ ٣٥٨).

فصل

حروف المد^(١):

ثلاثة: أَلِفٌ، وِياءٌ ساكنة قبلها كسرة، وواو ساكنة قبلها ضمة^(٢)، فإن تلاها ساكنٌ عارضٌ كالوقف على ﴿الرَّحْمَنِ﴾ [الفاتحة: ٢]، و﴿الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٢]، و﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٥]^(٣) جاز المد والتوسط والقصر^(٤).

(١) المد لغة: الجذب والمطل، والمادة: الزيادة المتصلة. ومدّه في عيّهِ: أي أمهله وطوّله، وقوله تعالى: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُفَيْنِهِمْ يَعْْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٤]، معناه: يمهلهم، واصطلاحاً: زيادة مطّ في حرف المدّ على المدّ الطبيعي، وهو الذي لا يقوم ذات حرف المدّ دونّه. يُنظر: لسان العرب (٣/ ٣٩٦-٣٩٧)، النشر (٢/ ٩٩٦)، إتحاف فضلاء البشر، ص ٥٣. والأصل في المد عموماً ما رواه البخاري عن قتادة قال: سئل أنسٌ كيف كانت قراءة النبي ﷺ؟ فقال: «كانت مدّاً»، ثم قرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] يمدُّ ببسم الله، ويمدُّ بالرحمن، ويمدُّ بالرحيم. [أخرجه البخاري، كتاب: فضائل القرآن، باب: مدّ القراءة، (٦/ ١٩٥)، (٥٠٤٦)].

(٢) وحروف المد ثلاثة، وهي الحروف الجوفية، وهي الهوائية، وأمكنهن في المد الألف ثم الياء ثم الواو. وقال صاحب الإقناع: «وأمكنهن في المد الألف ثم الياء ثم الواو، وكان أبو القاسم يحكي لنا عن أبي بكر الصقلي - ترجمته في غاية النهاية (٢/ ١٢٧٠) - أنه كان يذهب إلى أن أمكنهن في المد الواو ثم الياء ثم الألف».

وأمكنهن عند الجمهور: الألف، فالجمهور على أن الحروف قبل الحركات، وقيل: عكس ذلك، وقيل: ليست الحركات مأخوذة من الحروف، ولا الحروف مأخوذة من الحركات، وصحّح بعضهم. ولا يمكن أن يدخل المد في غيرها؛ لأن امتداد الصوت بها ممكن في التطويل، والتوسط، والتقصير. انظر: النشر (١/ ٦٧٨-٦٧٩)، الإقناع، ص ٢٢٩، شرح الهداية (١/ ٣٠).

وإن تلاها ساكنٌ لازمٌ في كلمتها وجب المدُّ، نحو: ﴿الصَّاحَّةُ﴾ [عبس: ٣٣]،
و﴿الظَّامَةُ﴾ [النازعات: ٣٤]، و﴿ق﴾ [ق: ١]، و﴿ن﴾ [القلم: ١]، و﴿حم﴾ [غافر: ١]،
و﴿الم﴾ [البقرة: ١] ^(١).

وأما الميم من ﴿المَّ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١]، في الوصل فوجهان: المد، وهو
أقيس، والقصر وهو أكثر ^(٢).

(٣) وهذا من الساكن العارض المظهر غير المدغم ويُسمَّى: الجائز، نحو: ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٤]، وهو
ما كان ثابتاً في الوقف دون الوصل، ووجه المد للساكن: للتمكُّن من الجمع بينهما، فكأنَّه قام مقام
الحركة. ينظر: النشر، (٢ / ١٠٠٢ - ١٠٠٣)، إتحاف فضلاء البشر للدمياطي، ص ٥٨.
(٤) وقصد بالمد: الإشباع - كاللازم - لاجتماع الساكنين؛ اعتداداً بالعارض، ويُقدَّر بست حركات،
والتوسط: يُقدَّر بأربع حركات؛ وذلك لمراعاة اجتماع الساكنين مع ملاحظة عروض المد، والقصر:
عبارة عن ترك تلك الزيادة، وإبقاء المد الطبيعي على حاله، وهو الأصل ويُقدَّر بحركتين؛ لأجل
عروض السكون فلا يُعتدَّ به. قال ابن الجزري: «الصحيح جوازُ كلِّ من الثلاثة لجميع القُراء؛ لعموم
قاعدة الاعتداد بالعارض وعدمه من الجميع». انظر: المصباح (٢ / ٦٤٢)، النشر (٢ / ١٠٨٠ -
١٠٨٦)، إبراز المعاني (١٢١).

(١) وهذا من الساكن اللازم، وسمي أيضاً بمدّ العدل؛ لأنه يعدلُّ حركةً، وهو الذي لا يتغير وصلاً ووقفاً،
فيكون فيه الإشباع قولاً واحداً. انظر: إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز (١١٦)، المصباح الزاهر (٦٤٣)،
النشر (٢ / ١٠٨٦)، إبراز المعاني (١٢٢).

(٢) إِذَا قُرِئَ: ﴿المَّ﴾ [آل عمران: ١] وصلاً، يتعين لكلِّ من القُراء في الياء من (ميم) المدُّ والقصر؛ باعتبار
استصحاب حكم المدِّ والاعتداد بالعارض، وقال الداني في جامعه: «والمذهبان حسنان بالغان، غير أن

وإن تلا حروف المد همزة وكان حرف المد آخر كلمة^(١)، والهمزة أول كلمة أخرى، سمي منفصلاً وجاز فيه المد والقصر^(٢)، نحو: ﴿بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٣]، و﴿وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٣]، ﴿يَعَادُمُ﴾ [البقرة: ٣٢]، و﴿يَأْتِيهَا﴾ [البقرة: ٢٠].

ومنه ﴿هَاتِنْتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٥]، على الأصح [٣ / أ]، ولكنه سهل همزه، فيكون فيه المد والقصر في رواية المد في المنفصل^(٣)، نحو: ﴿فِي أَنْفُسِكُمْ﴾

الأول أفيس، والثاني آثر، وعليه عامة أهل الأداء». ورجح ابن الجزري القصر بقوله: «إنما رُجِحَ القصر من أجل أن السَّاكنَ ذَهَبَ بالحركة». انظر: جامع البيان (٢ / ٥٠٥)، النشر (٢ / ١١٤٧).

(١) وسبب المد اللفظي هنا: الهمزة؛ ووجه المد لأجل الهمز، بأن يكون حرف المد خفياً، والهمز صعباً، فزيد في الخفي؛ ليمكن من النطق بالصعب. ويُقال له أيضاً: مد البسط؛ لأنه يبسط بين كلمتين، ويُقال: مد الفصل؛ لأنه يفصل بين الكلمتين، ويُقال له: الاعتبار؛ لاعتبار الكلمتين من كلمة، فهو لاعتبار بين ما كان حرف المد والهمزة فيه من كلمة - وهو المتصل - وبين ما كان فيه من كلمتين، وهو المنفصل، ويُقال: مدُّ حرفٍ لحرف: أي: مدُّ كلمةٍ لكلمة، ويُقال: المدُّ الجائز؛ من أجل الخلاف في مدّه وقصره. انظر: النشر (٢ / ١٠٢١).

(٢) فيكون فيه المد والقصر لأبي عمرو من روايته. انظر: السبعة، ص ١٣٤، جامع البيان (٢ / ٤٨١)، النشر (٢ / ١٠٣٢ - ١٠٣٤).

(٣) وذلك في قوله: ﴿هَاتِنْتُمْ هَتُّوْلَاءُ﴾ [آل عمران: ٦٥]، والهاء على مذهبه، قد تكون للتنبية، أو مبدلة من همزة، فعلى وجه الإبدال يكون للدوري ثلاثة أوجه: المد والقصر، وقصر الأول ومد الثاني، ويندرج معه السوسي في القصر، ووجه المد والقصر؛ لأنهما منفصلان، والوجه الثالث؛ لأن سبب المد وهو

[البقرة: ٢٣٣]، ﴿بِهِ آءَ السِّحْرِ﴾ [يونس: ٨١] ^(١)، و﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [التحریم: ٦]،
و﴿تُوبُوا إِلَى﴾ [التحریم: ٨].

وإن كان حرف المد والهمزة في كلمة واحدة سمي متصلًا؛ ووجب فيه
المدّ، نحو: ﴿أُولَئِكَ﴾ [البقرة: ٤]، و﴿وَجَاءَتْ﴾ [الزمر: ٦٦]، و﴿قُرْءٍ﴾ [البقرة:
٢٢٦] ^(٢).

وأما ﴿وَاللَّائِي﴾ [الطلاق: ٣]، فالأصل فيه بعد الألف همزة مكسورة بعدها
ياء ساكنة على وزن ﴿اللَّائِي﴾ [النساء: ٢٣]؛ حذف الياء، ثم في وجهٍ سهل

الهمز ضعف بالتسهيل، فيكون القصر اعتدادًا بالعارض. وعلى التنبيه: جاز له وجهان لتغير الهمزة. قال
ابن الجزري (٢ / ١١٣٩): «ولا يجوز مد (ها) من: ﴿هَاتِنْتُمْ﴾ وقصر (ها) من ﴿هَاتُولَاءٍ﴾؛ إذ لا وجه
له، والله أعلم».

(١) الهمزة هنا للاستفهام، وبعدها لام ساكنة، وبينهما همزة وصل، قال ابن الجزري:

أَبْدَلُ لِكُلِّ أَوْ فَسَّهَلُ وَأَقْصُرُنْ كَذَا بِهِ السَّحْرُ ثَنَا حُنْزُ

وفي ذلك وجهان لأبي عمرو: إبدال همزة الاستفهام مع إبدال همزة الوصل ألفًا ممدودة، ومع تسهيل
همزة الوصل مقصورة. انظر: متن طيبة النشر (٥٠) بيت (١٩٢ - ١٩٣).

(٢) وسمي متصلًا؛ لاتصال حرف المد بسببه في كلمة واحدة، ويُسمّى: المد الواجب المتصل؛ لوجوب
مده عند كل القراء زيادة على مقدار المد الطبيعي، ووجه المد فيه هو ثقل النطق بالهمزة؛ لأنها حرف
شديد جهري، فزيد في المد قبلها للتمكن من النطق بها، وقيل: إن حرف المد ضعيفٌ خفيٌّ والهمز قويٌّ
صعب فزيد في المد تقوية لضعفه عند مجاورته القوي. وواجب فيه المد المتوسط، ويُقدر بأربع
حركات. انظر: هداية القاري (١ / ٢٨٢)، إيضاح الرموز (١١٦)، المصباح (٦٤٦).

الهمزة فيجوز حينئذ المد وهو الأرحح، ويجوز القصر، وفي وجه إبدالها ياء ساكنة فيها وجه التسهيل فيعتبر المد وذلك في المد، وذلك في الوصل، وأما في الوقف فإبدالها ياء ساكنة وليس فيها وجه التسهيل^(١).

وإذا سكنت الياء والواو وانفتح ما قبلهما سُمِّيَ لِينًا^(٢)، فإن تلاهما ساكنٌ عارض جاز المد والتوسط وإسقاط المد؛ كالوقف على ﴿الصَّيْفِ﴾ [قريش: ٢]، ﴿خَوْفٌ﴾ [البقرة: ٣٨]، ﴿يَوْمٌ﴾ [الفاتحة: ٣]، ﴿كَيْفٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]^(٣).

وإن كان الساكن لازماً في كلمة جاز المد والتوسط وامتنع سقوط المد، وذلك عين ﴿كَهَيْعَصَ﴾ [مريم: ١]، و﴿عَسَقَى﴾ [الشورى: ١]، وطول اللين كطول المد واللين^(٤).

-
- (١) له فيها وجهان: أن تكون ياء ساكنة مع المد، فتصبح من قبيل المد اللازم، وأن تكون بالتسهيل بين الهمزة والياء مع المد والقصر. قال ابن الجزري: «والوجهان صحيحان». انظر: النشر (٢/ ١٢٧٠).
- (٢) وهذه الأحرف مختلفٌ في إلحاقها بحروف المد؛ لأنَّ فيهما بعضاً من الخفاء والمد، وإنما يسوغ الإلحاق بسبب الهمز مع الاتصال أو السكون.
- (٣) الساكن العارض غير المشدد، فيكون فيه الإشباع؛ لأجل الساكنين، والتوسط؛ لفتح ما قبل الحرف.
- (٤) وجه المد؛ لأجل الساكنين، والتوسط؛ لتغير حركة ما قبلها. قال أبو عمرو: «والوجهان من الإشباع والتمكين في ذلك صحيحان جيّدان، والأول أقيس». جامع البيان (٢/ ٥٠٤).

فصل

الإدغام الكبير^(١):

هو ما كان المُدغم متحركاً قبل أن يُدغم.

(١) والإدغام لغةً: إدخال شيء في شيء، يُقال: أدغمت اللجام في فم الدابة، أي: أدخلته في فيها، و(الإدغام) بتخفيف الدال لغة الكوفيين، و(الأدغام) بتشديد الدال لغة البصريين. واصطلاحاً عند القراء: «اللفظ بحرفين حرفاً واحداً، كالثاني مُشدّداً»، وهو ما كان الأول من الحرفين متحركاً، وسُمي كبيراً؛ لكثرة وقوعه؛ إذ الحركة أكثر من السكون، وقيل: لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه، وقيل: لما فيه من الصعوبة، وقيل: لشموله نوعي المثليين والجنسين والمتقاربين. يقول المالقي: «إنما سُمي هذا الإدغام كبيراً؛ لكثرة دورانه في حروف القرآن، فقد بلغت عدّة ما يذكر منه في هذا الباب ما بين متفق عليه ومختلف فيه (١٣٩٢)».

والمشهور بالإدغام الكبير والمختص به هو أبو عمرو بن العلاء، وورد أيضاً عن الحسن البصري، وابن محيصن، ويعقوب الحضرمي، وغيرهم، وسببه: طلب التخفيف. قال أبو عمرو: الإدغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتها، ولا يُحسنون غيره. وكل من الإدغام الكبير والصغير ينقسم إلى واجب وجائز وممتنع، كما هو مُفصّل عند علماء العربية. وللإدغام بنوعيه أسباب وشروط وموانع: قال ابن الجزري: «وسببه التماثل والتجانس والتقارب، قيل: والتشارك والتلاصق والتكافؤ، والأكثر على الاكتفاء بالتماثل والتقارب»، والإدغام في المثليين أقوى منه في المتقاربين، والإدغام في كلمتين أقوى منه في كلمة، وهو في حروف الفم أقوى منها؛ لزدحام الحروف فيه، والأصل أن يُدغم الأضعف والأنقص في الأقوى.

انظر: السبعة (١١٧)، الإقناع (١ / ١٩٥)، النشر (٢ / ٨٧٦ - ٨٨٦)، الدر الثبير (٢ / ٤٣).

ذكر ما أدمغه بلا خلاف، فهو: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ﴾ [المائدة: ٥٦]، ﴿مَنْ حَى﴾ [الأنفال: ٤٣]، ﴿أَتَحْجُبُونِي﴾ [الأنعام: ٨١]، و﴿مَا مَكَّنِي﴾ [الكهف: ٩٥]، ﴿تَأْمُرُونِي﴾ [الزمر: ٦١]، ﴿بَيْتَ طَافِيَةَ﴾ [النساء: ٨٠].
ذكر ما فيه الإدغام والإظهار^(١).

وأدمغ في المتصل: ﴿مَنْسِكُكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، ﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾ [المدثر: ٤٢] فقط^(٢).

وأدمغ في المنفصل مطلقاً، حيث تلاقى مثلاًن مُتحركان في آخر كلمة وأول كلمة أخرى^(٣)، نحو: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠]، ﴿الشَّوْكَةُ تَكُونُ

(١) وقد ثبتت عن أبي عمرو مع الإدغام وعدمه ثلاث طرق: الإظهار مع الإبدال، وهذا الأصل عند أبي عمرو والثابت عنه من جميع الطرق وقراءة العامة من أصحابه، وهو الوجه الثاني عن السوسي، والدوري عند من لم يذكر الإدغام، والإدغام مع الإبدال، والإظهار مع الهمز، وذكر بعضهم عنه طريق رابعة ممتنعة، وهي: الإدغام مع الهمز، قال ابن الجزري: «وهي ممنوعة عند أئمة القراءة ولم يجزها أحدٌ من المحققين». انظر: النشر (٢/ ٨٨٢).

(٢) وشرط الإدغام: أن يلتقي الحرفان خطأً ولفظاً، أو خطأً لا لفظاً؛ ليدخل نحو: ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ [الأنفال: ٦٢]، ويخرج نحو: ﴿أَنَا نَذِيرٌ﴾ [الملك: ٢٧]، وفي المدغم فيه: كونه أكثر من حرف إن كانا بكلمة واحدة؛ ليدخل نحو: ﴿خَلَقَكُمْ﴾ [الزمر: ٦]، ويخرج نحو: ﴿تَرَزُّوكَ﴾ [طه: ١٣١]. وردت هنا من باب التماثل، وهو ما اتفقا مخرجاً وصفة، فأدمغ الكاف في الكاف اتباعاً منه لمن قرأ عليه من أئمته، مع كثرة توالي الحركات فيها فخففهما بالإدغام، وأظهر ما عداها. انظر: النشر (٢/ ٨٨٥ - ٨٩٠)، الإدغام الكبير (١٣١)، جامع البيان (١/ ٤٣٢).

(٣) وذلك بإدغام الأول في الثاني في جميع القرآن، سواء كان ما قبله ساكناً أو متحرراً، نحو: ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١]. انظر: جامع البيان (١/ ٤٣٣)، الإدغام الكبير (١٣٠ - ١٣١)، النشر (٢/ ٨٩١).

لَكُمْ ﴿ [الأنفال: ٧]، ﴿ثَالِثٌ ثَلَاثَةٌ﴾ [المائدة: ٧٥]، ﴿لَا أُبْرِحُ حَتَّىٰ﴾ [الكهف: ٦٠]،
﴿فَاسْتَغْفِرْ رَبَّهُ﴾ [ص: ٢٣]، ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ﴾ [الحج: ٢] [٣ / ب]،
﴿وَطُيْعَ عَلَىٰ﴾ [التوبة: ٨٨]، ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ﴾ [آل عمران: ٨٤]، وليس في
القرآن للغير غيره.

﴿تَعْرِفِ فِي وُجُوهِهِمْ﴾ [المطففين: ٢٤]، ﴿الْعَرَقُ قَالَ﴾ [يونس: ٩٠]، ﴿إِنَّكَ
كُنْتَ﴾ [طه: ٣٤]، ﴿جَعَلَ لَكُمْ﴾ [النحل: ٧٢]، ﴿تَعْلَمَ مَا﴾ [المائدة: ١١٦]،
﴿وَأَحْسَنَ نَدِيًّا﴾ [مريم: ٧٢]، ﴿إِلَّا هُوَ وَالْمَلَكَةُ﴾ [آل عمران: ١٨]، ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾
[الأنفال: ٦٢]، ولا يمنع صلة الهاء الإدغام^(١)، ﴿نُودِيَ يَمُوسَىٰ﴾ [طه: ١٠]^(٢).

واستثني من ذلك: ما كان تاء مخبرٍ أو مخاطبٍ^(٣)؛ نحو: ﴿كُنْتُ تُرَابًا﴾
[النبا: ٤٠]، ﴿أَفَأَنْتَ تُكْفِرُهُ﴾ [يونس: ٩٩]، وكذلك: ﴿يَحْزُنُكَ كُفْرُهُ﴾ [لقمان: ٢٢]،

(١) لعدم ثبوتها في الخط. انظر: إيضاح الرموز (٩٧).

(٢) مجمعٌ على إدغامه؛ فإسكانها من أجل الإدغام عارضٌ ولا يُعتدُّ به، وأصله الحركة، فهو غير حرف مد
على الحقيقة، وقيل: لقلّة حروفه، قال الداني: «وصحّ الإدغام لذلك، ولم يمتنع، وبالوجهين قرأتُ
ذلك، وأختار الإدغام؛ لاطّراده وجريه على قياس نظائره». انظر: جامع البيان (١ / ٤٣٥)، النشر (٢ /
٩٠١).

(٣) وهي موانع الإدغام: ما كان تاء ضمير، ووجه المنع: أنّ تاء المتكلم مضمومة، وتاء المخاطب مفتوحة
إذا كان المخاطب مذكراً، ومكسورة إذا كان المخاطب مؤنثاً، فتمنع من الإدغام فيهما؛ للحرص على
عدم اللبس، فالإدغام يجعل النطق بتاء المتكلم والمخاطب واحداً. ولا يدغم التاء من ﴿أَنْتَ﴾ في قوله
=

فأظهر التاءين والكاف؛ لأن النون تُخفى قبلها^(١)، واستثنى أيضاً المشدّد^(٢)،
والمنون^(٣)؛ نحو: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٦]، ﴿مَسَّ سَقَرٌ﴾ [القمر: ٤٨]، ﴿كُنَّ
نِسَاءً﴾ [النساء: ١١]، و﴿وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦١]، و﴿غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٦].
وأما ﴿أَنَا نَذِيرٌ﴾ [الملك: ٢٧]، فيُظهره بلا خلاف، وخرج بقوله: آخر كلمة؛
لأن آخرها أَلِفٌ، ولهذا وقف عليه فلم يلتقِ مثلاً على الحد^(٤).

تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تَهْدِي﴾ [يونس: ٤٣]؛ لقلة حُرُوفِ الاسم، فلو أدغم اختلّ الاسم. انظر: السبعة
(١١٧)، إيضاح الرموز (٩٧)، النشر (٢ / ٨٨٦).

(١) من أجل الإخفاء قبله؛ لثلا يجتمع إعلان: إخفاء النون وإدغام الكاف، وقد روى عنه بعضهم بإدغام
الكاف في الكاف في ذلك، والعمل والأخذ بخلافه. انظر: جامع البيان (١ / ٤٣٣)، الإقناع (٨٩)،
الإدغام الكبير (١٢٦).

(٢) من أجل التشديد؛ لأنه لو أدغم لأخلّ به؛ لتعذر إدغام حرفين من حرف، فهو مركّب من حرفين؛
الحرف الأول ساكن، والثاني متحرك، فلا يحتمل الحرف الثاني أن يُدغم في حرفين. قال ابن مجاهد:
«فَأِنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُدْغَمُ هَذَا الْجِنْسَ لِأَنَّ فِيهِ إِدْغَامًا». وقال صاحب الكشف: «إِنَّ الْمَشْدَدَ لَا يُدْغَمُ فِي شَيْءٍ
أَبَدًا؛ لِأَنَّ التَّشْدِيدَ الَّذِي فِيهِ مِنَ الْإِدْغَامِ كَانَ، وَلَا يَدْخُلُ إِدْغَامٌ عَلَى إِدْغَامٍ، فَاعْرِفْ هَذَا»، إلا أن ابن
الباش ورد عنه الإدغام في هذا. انظر: السبعة (١١٧)، الإدغام الكبير (١٠٠)، الإقناع (٧٣).

(٣) لأن التنوين فاصلٌ كسائر الحروف، فهو يفصل بين المُدْغَمِ والمُدْغَمِ فِيهِ لفظاً. انظر: السبعة (١١٧)،
الإدغام الكبير (١٠١)، جامع البيان (١ / ٤٢٩)، إيضاح الرموز (١ / ٩٧).

(٤) من أجل وجود الألف خطأ؛ لثلا يبقى الاسم الذي هو الهمزة والنون على حرف واحد وهو الهمزة
فقط. انظر: الإدغام الكبير (١٠٢).

وفي رواية الإدغام وجهان فيما أعلم بالحذف، وهو: ﴿وَمَنْ يَبْتِغِ غَيْرَ
الْإِسْلَامِ﴾ [آل عمران: ٨٤]، ﴿وَإِنْ يَكُ كَذِبًا﴾ [غافر: ٢٨]، و﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ [يوسف:
٩]^(١).

وأدغم بلا خلاف في رواية الإدغام: ﴿وَيَقُومُ مَا لِي﴾ [غافر: ٤١]، و﴿وَيَقُومُ
مَنْ يَنْصُرُنِي﴾ [هود: ٣٠]^(٢).

ذكر المتقاربين^(٣):

أدغم في المتصل (القاف في الكاف) بشرطين:

١. أن يكون ما قبل المدغم متحرراً.

(١) وهذا من المعتل المختلف فيه؛ فبعضهم لا يرون إدغامه؛ لما يلحقه من إعلايين وأكثر إذا أدغم،
ومنهم من يرون إدغامه لأجل التماثل والتقارب، إلا إذا كان مفتوحاً اتفقوا على إظهاره؛ لخفة الفتحة
وتعذر الإشارة إليها إذا أدغم، نحو قوله: ﴿وَمَا كُنْتَ تَرْجُوا﴾ [القصص: ٨٦]، وجه الإظهار: الاعتداد
بالأصل؛ لأن في آخر الكلمة الأولى حرفاً حُذِفَ من أجل الجزم، ووجه الإدغام: الاعتداد بالحالة
الراهنة. قال ابن الجزري: «والمختلف فيه الجزم، قيل: وقلة الحروف، وتوالي الإعلال، ومصيره إلى
حرف مد». ووافق صاحب التيسير فقد جعل الاعتلال وحده مانعاً، وقلة الحروف مانعاً آخر. انظر:
التيسير (١٣٤)، جامع البيان (١/ ٤٣٠)، إبراز المعاني (١/ ٨٣)، إيضاح الرموز (٩٨).

(٢) من المعتل ومتفق على إدغامه؛ لأن الياء المحذوفة من (يَا قَوْم) ليست من أصل الكلمة، بل هي
ضمير المضاف إليه. انظر: جامع البيان (١/ ٤٣١)، إبراز المعاني (١/ ٨٣).

(٣) التقارب: ما تقاربا مخرجاً أو صفةً، أو مخرجاً وصفةً. انظر: جامع البيان (١/ ٤٣٨)، الإدغام الكبير
(١٠٤)، النشر (٢/ ٩١٠).

٢. وبعد المدغم فيه ميم جمع.

نحو: ﴿يَرزُقْكُمْ﴾ [يونس: ٣١]، ﴿خَلَقْكُمْ﴾ [الزمر: ٦]،
﴿وَأَثَقْكُمْ﴾ [المائدة: ٨] ^(١). وأظهر نحو: ﴿مِيثَقْكُمْ﴾ [البقرة: ٨٣] ^(٢)، وأما
﴿طَلَّقَنَّ﴾ في التحريم [٥]، فإدغامه في رواية الإدغام أولى من إظهاره؛ لثقله
بالتأنيث والجمع ^(٣).

وأدغم في المنفصل ستة عشر حرفاً: (الباء، والتاء، والثاء، والجيم،
والحاء، والدال، والذال، والراء، والسين، والشين، والضاد، والقاف، والكاف،
واللام، والميم، والنون) ^(٤)، واستثنى المنون، وتاء الخطاب، والمجزوم،

(١) وجملة ذلك ثمانية مواضع، وما تكرر منه سبعة وثلاثون حرفاً. انظر: النشر (٢ / ٩١١).

(٢) وهو ما سكن قبل القاف، نحو: ﴿مَا خَلَقْكُمْ﴾، لم يدغمها اكتفاء بخفة الساكن من خفة الإدغام.

انظر: جامع البيان (١ / ٤٣٩)، الإدغام الكبير (١٠٧)، المصباح الزاهر (٢ / ٧١١).

(٣) فيها وجهان صحيحان؛ لأن الكلمة اجتمع فيها ثقلان: ثقل الجمع وثقل التأنيث، فوجب أن يخفف

بالإدغام، ومن أظهر؛ فلكرهة توالي التشديد في ذلك بالإدغام، قال ابن مجاهد: «وألزم البيهقي أبا

عمرو إدغامه، فدل على أنه يرويه عنه بالإظهار»، وقال ابن الجزري في النشر: «وعلى إطلاق الوجهين

فيها من علمناه من القراء بالأمصار، والله أعلم». انظر: التيسير (١٣٨)، جامع البيان (١ / ٤٣٩)،

إيضاح الرموز (١٠٤)، المصباح الزاهر (٧١١).

(٤) ما كان من المتقاربين من كلمتين؛ وتدغم هذه الأحرف فيما جانسها أو قاربها، وقد جمعت في كلم:

(رُضْ سَنَشُدُّ حُجَّتَكَ بَدَلُ قُتْم). انظر: إبراز المعاني (٨٩)، النشر (٢ / ٩١٣)، متن طيبة النشر (١ /

٤٣) بيت (١٢٨).

والمشدّد، نحو: ﴿لَذِكْرُ لَكَ﴾ [الزخرف: ٤٣]، ﴿وَلَا نَصِيرٌ﴾ [١٧] ﴿لَقَدْ﴾ [التوبة: ١١٧-
١١٨]، ونحو: ﴿وَمَا كُنْتَ ثَاوِيًّا﴾ [الفصص: ٤٥] [٤ / أ] و﴿لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾
[الإسراء: ٦١]، ونحو: ﴿وَلَمْ يُوْتِ سَعَةً﴾ [البقرة: ٢٤٥]، ونحو: ﴿أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة:
١٩٨]، و﴿أَلْحَقُّ كَمَنْ﴾ [الرعد: ٢١]^(١).

فأدغم الحاء في العين في: ﴿زُحْرِحَ عَنِ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] لا غير^(٢).
وأدغم القاف في الكاف، والكاف في القاف بشرط: أن يتحرك ما قبل
المُدغم، نحو: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢ - الفرقان: ٢]، و﴿لَكَ
قُصُورًا﴾ [الفرقان: ١٠]، وإذا سكن ما قبل المدغم أظهرهما نحو: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ
ذِي﴾ [يوسف: ٧٦]، و﴿وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ [الجمعة: ١١]^(٣).

(١) وسبق ذكر موانع الإدغام (٥٢)، وأمّا المجزوم هنا فمتفقٌ على إظهاره بلا خلاف؛ لكون التاء مفتوحة.

انظر: الإدغام الكبير (١٤٨).

(٢) أدغم في هذا الموضع فقط؛ لطول الكلمة وتكرار الحاء، وتظهر فيما عداه لوجود المانع، وقد بيّنه الشهرزوري بقوله: «ليس من مذهب أبي عمرو إدغام حروفٍ إلا في أمثالها»، فتمتنع في التقارب والتجانس. انظر: المصباح الزاهر (٧٥٥ / ٢)، النشر (٩٢٦ / ٢).

(٣) لتقارب المخرج؛ وذلك اكتفاءً بخفة الساكن من خفة المدغم. انظر: جامع البيان (٤٤١ / ١).

وأدغم الجيم في الشين في: ﴿أَخْرَجَ شَطْطَهُ﴾ [الفتح: ٢٩]، وفي التاء في: ﴿ذِي الْمَعَارِجِ﴾ [المعارج: ٣-٤] لا غير^(١).

وأدغم الشين في السين في: ﴿ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢] لا غير^(٢).

وأدغم الضاد في الشين في: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾ [النور: ٦٠] لا غير.

وأدغم السين في الزاي في: ﴿الْتَفُوسِ زُوجَاتٍ﴾ [التكوير: ٧] لا غير، وفي

السين بخلاف في رواية الإدغام في: ﴿الرَّأْسِ شَيْبًا﴾ [مريم: ٣] لا غير.

وأدغم الدال في عشرة، في: (التاء، والثاء، والجيم، والذال، والزاي،

والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء)^(٣).

(١) قال الداني في جامعه: «وإدغامهما في التاء قبيح لتباعد ما بينهما في المخرج، إلا أن ذلك جائز؛ لكونها من مخرج الشين، والشين لتفشيها تتصل بمخرج التاء، فأجري لها حكمها فأدغمت في التاء لذلك». انظر: جامع البيان (١/ ٤٤١).

(٢) مختلف فيه، فما تكافأ في المنزلة من الحروف المتقاربة فإدغامه جائز، وما زاد صوته منها فإدغامه ممتنع، قال ابن الجزري: «ولا يمتنع الإدغام من أجل صغير السين، فحصل التكافؤ، والوجهان صحيحان، قرأتُ بهما، وبهما آخذُ، والله أعلم». انظر: جامع البيان (١/ ٤٤٢)، النشر (٢/ ٩٣٥).

(٣) تدغم الدال في هذه الأحرف العشرة، بأي حركةٍ تحركت إذا تحرك ما قبلها، إلا إذا فتحت وقبلها ساكن -وسياقي بيانها-.

فأدغمها في التاء في قوله: ﴿فِي الْمَسْجِدِ تِلْكَ﴾ [البقرة: ١٨٦]، ﴿مَنْ الصَّيْدِ﴾ [المائدة: ٩٦]، ﴿تَكَادُ تَمَيَّرُ﴾ [الملك: ٨]، و﴿كَادُ تَزِيغُ﴾ [التوبة: ١١٨]، و﴿بَعْدَ تَوَكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١] لا غير^(١).

وفي الشاء في: ﴿يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا﴾ [النساء: ١٣٣]، و﴿لِمَنْ تُرِيدُ ثُمَّ﴾ [الإسراء: ١٨] لا غير^(٢).

وفي الجيم في: ﴿وَقَتَلَ دَاوُدَ جَالُوتَ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ﴿دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءً﴾ [فصلت: ٢٧] لا غير^(٣).

وفي الدال: ﴿وَالْقَلْبِ ذَلِكُ﴾ [المائدة: ٩٩]، و﴿الْمَرْفُودِ﴾ [٩٩] ذَلِكُ﴾ [هود: ٩٩-١٠٠]، ﴿مَنْ بَعْدَ ذَلِكُ﴾ [البقرة: ٥١] حيث وقع.

وفي الزاي: ﴿تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ﴾ [الكهف: ٢٨]، ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا﴾ [النور: ٣٥] لا غير.

(١) لأجل التقارب. انظر: المنتهى (٤٤٧)، النشر (٢/ ٩٢٩).

(٢) انظر: جامع البيان (١/ ٤٤٥).

(٣) امتنع الإدغام؛ لالتقاء ساكنين معه في ذلك، ولأن الساكن قبل الدال غير حرف مدّ ولين، وبعضهم يرى الإدغام فيه؛ لقوة حركة الدال، ولأن الإشارة إليها متمكّنة. انظر: جامع البيان (١/ ٤٤٥).

وفي السين: ﴿عَدَدٌ سَيْنِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٣]، و﴿أَصْفَادٌ﴾^(١) و﴿سَرَابِيلُهُمْ﴾ [إبراهيم: ٥١ - ٥٢]، و﴿كَيْدٌ سَجِرٍ﴾ [طه: ٦٨]، و﴿يَكَادُ سَنًا بَرَقَهُ﴾ [النور: ٤٢] لا غير.

وفي الشين في: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ﴾ [يوسف: ٢٦]، والأحقاف [٩] لا غير.

وفي [٤ / ب] الصاد في: ﴿نَفَقِدُ صَوْاعَ الْمَلِكِ﴾ [يوسف: ٧٢]، و﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: ٥٥]، و﴿فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٨]، و﴿وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ﴾ [النور: ٥٦] لا غير.

وفي الضاد: ﴿مِنْ بَعْدِ ضَرَاءٍ﴾ في يونس [٢١]، وفصلت [٤٩]، و﴿مِنْ بَعْدِ ضُعْفٍ﴾ في الروم [٥٣] لا غير.

وفي الظاء: في ﴿يُرِيدُ ظُلْمًا﴾ في آل عمران [١٠٨] وغافر [٣١]، و﴿مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ﴾ في المائدة [٤١] لا غير.

إلا إذا انفتحت الدال، وسُكِّنَ ما قبلها، نحو: ﴿بَعْدَ ثُبُوتِهَا﴾ [النحل: ٩٤]، و﴿بَعْدَ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، و﴿دَاوُدَ شُكْرًا﴾ [سبأ: ١٣]، و﴿دَاوُدَ زَبُورًا﴾ [النساء: ١٦٢]، و﴿بَعْدَ ضَرَاءٍ﴾ [هود: ١٠]، و﴿بَعْدَ ظُلْمِهِ﴾ [الشورى: ٣٨]^(١)، فإنه لا يُدغم

(١) امتنع الإدغام؛ لخفة الفتحة، فالإشارة إليها عند القراء تتعدَّر لذلك مع خفة الساكن الذي قبلها، ولأن الدال إذا انتصبت أظهر، وإذا كانت كذلك فلا تدغم إلا في التاء فقط. انظر: جامع البيان (١ / ٤٤٧).

إلا في التاء في: ﴿كَادَ تَزِيغُ﴾ [التوبة: ١١٨]، و﴿بَعْدَ تَوَكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١]، فإنه يُدغم كما تقدّم؛ لكونهما من مخرج واحد^(١).

وأدغم التاء في التسعة الأخيرة، والطاء:

فأدغمها في الثاء، نحو: ﴿بِالْيَيْنَتِ ثُمَّ﴾ [البقرة: ٩١]، ﴿الْمَوْتِ ثُمَّ﴾ [العنكبوت: ٥٧]، وشبهه^(٢).

وأما: ﴿وَعَاتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ﴾ [البقرة: ٨٢]، ﴿حَمَلُوا التَّورَةَ ثُمَّ﴾ [الجمعة: ٥]، ففيها وجهان في رواية الإدغام؛ لانفتاحهما بعد ساكن^(٣).

(١) لكونهما من مخرج واحد، فكأنهما متماثلان، والإدغام في حرف التوبة أقوى؛ لأن الساكن فيه ألف وهي في نيّة حركة، فصارا كالمثلين، فقوي الإدغام لذلك. قال الداني: «الإدغام في براءة أقوى منه في النحل؛ لأن الساكن قبل حرف الدال فيه مد، والمد بمنزلة الحركة، وهو في النحل غير حرف مد، فالإدغام يضعف من أجل التقاء الساكنين؛ لأن الفتحة عند القراء لا يُشار إليها». انظر: جامع البيان (١/ ٤٤٧)، المصباح (٧٦١).

(٢) وتدغم في مثلها إذا تحرك ما قبلها أو سكن، وجملته خمسة عشر موضعاً، وذكر ابن البادش أنها سبعة عشر موضعاً. انظر: الإدغام الكبير (١٤٢)، الإقناع (٧٥)، المنتهى (٤٥٠).

(٣) وجه الإدغام فيهما؛ لأجل التقارب، والإظهار فيهما لخفة الألف والفتحة، والوجهان صحيحان مقروء بهما. انظر: جامع البيان (١/ ٤٤٩)، المنتهى (١/ ٤٥١)، إيضاح الرموز (١٠١)، التجريد (١٥٣).

وفي الجيم، نحو: ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ﴾ [المائدة: ٩٥]، ﴿مِائَةٌ جَلْدَةٌ﴾ [النور: ٢]، ﴿وَتَصَلِيَةٌ جَحِيمٍ﴾ [الواقعة: ٩٧]، وشبهه^(١).

وفي الذال، نحو: ﴿عَذَابُ الْآخِرَةِ ذَلِكَ﴾ [هود: ١٠٣]، ﴿وَالذَّرِيَّتِ ذُرُورًا﴾ [الذاريات: ١]، وشبهه^(٢).

وأما: ﴿وَعَاتِ ذَا الْقُرْبَىٰ﴾ [الإسراء: ٢٦] ففيه وجهان: الإظهار والإدغام، فالإظهار لكونه يشبه المجزوم، والإدغام لكونه مكسوراً^(٣).

وفي الزاي في: ﴿بِالْآخِرَةِ زَيْنًا﴾ [النمل: ٤]، ﴿فَالزَّجْرَاتِ زَجْرًا﴾ [الصفات: ٢]، وفي: ﴿إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧٠] لا غير.

وفي السين، نحو: ﴿بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا﴾ [الفرقان: ١١]، و﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنَدًا خُلُومًا﴾ [النساء: ١٢١]، و﴿السَّحَرَةَ سَّجِدِينَ﴾ [الأعراف: ١١٩] وشبهه^(٤).

(١) انظر: التيسير (٢٦)، جامع البيان (١/ ٤٤٩).

(٢) وجملته أحد عشر موضعاً. انظر: الإدغام الكبير (١٤٥)، الإقناع (٨٤).

(٣) وجه إظهارهما؛ لقلّة حروف الكلمة واعتلال آخرها، ووجه الإدغام فيهما لقوة كسرة التاء. قال صاحب التيسير: «فابن معاهد لا يرى إدغامه لخفة الفتحة، وقرأته بالوجهين». انظر: التيسير (١٤٦)، الإقناع (٧٧)، النشر (٩٤٤-٩٤٥).

(٤) وجملته أربعة عشر موضعاً. انظر: الإدغام الكبير (١٤٤)، الإقناع (٧٦)، النشر (٢/ ٩١٩).

وفي الشين: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١]، و﴿بَارَبَعَةَ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ٤] موضعان لا غير.

وأما: ﴿حِجَّتِ شَيْئًا﴾ [مريم: ٢٦] ففيه وجهان [٥ / أ] في رواية الإدغام؛ الإظهار لكونه مكسوراً^(١).

وفي الصاد في: ﴿وَالصَّافَّتْ صَفًّا﴾ [الصفات: ١]، و﴿وَالْمَلَيْكَةَ صَفًّا﴾ [النبأ: ٣٨]، و﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾ [العاديات: ٣] لا غير.

وفي الضاد في: ﴿وَالْعَدِيدِ صُبْحًا﴾ [العاديات: ١] لا غير.

وفي الطاء، نحو: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ﴾ [هود: ١١٤]، و﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَى لَهُمْ﴾ [الرعد: ٣٠] وشبهه.

وأما: ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾ [النساء: ١٠١] ففيه وجهان في رواية الإدغام: الإظهار لكونه مجزوماً، والإدغام لكونه مكسوراً^(٢).

(١) وجه الإظهار؛ لأنه منقوص العين، ووجه الإدغام؛ لقوة كسر التاء. قال صاحب الإقناع: «وأهل الأداء يأخذون في هذا الحرف بالوجهين». انظر: جامع البيان (١ / ٤٥٠)، المنتهى (١ / ٤٥٢)، الإقناع (٧٨).

(٢) مختلفٌ فيه من أجل الجزم، فالإظهار لكونه مجزوماً، والإدغام لقوة الكسر، رواه الداني وأكثر أهل الأداء بالوجهين. انظر: التيسير (١٤٥)، جامع البيان (١ / ٤٤٨)، إبراز المعاني (٩٥)، الإقناع (٧٨).

وفي الظاء في: ﴿تَوَفَّيْتُهُمُ الْمَلَائِكَةَ قَالِمِي﴾ في النساء [٩٦]، والنحل [٢٨] لا غير.

وأدغم التاء في خمسة:

في التاء في: ﴿حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ [الحجر: ٦٥]، ﴿مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ﴾ [النجم: ٨٥] لا غير.

وفي الذال في: ﴿وَالْحَرْثُ ذَلِكُ﴾ [آل عمران: ١٤] لا غير.

وفي السين، نحو: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ﴾ [النمل: ١٦]، و﴿مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾ [الطلاق: ٥]، و﴿بِهَذَا الْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ﴾ [القلم: ٤٤] وشبهه.

وفي الشين في: ﴿حَيْثُ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٨٧]، و﴿حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ [البقرة: ٣٤]، حيث وقعا. وفي: ﴿ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ﴾ [المرسلات: ٣٠] لا غير.

وفي الضاد في: ﴿أَتَيْتُكَ حَدِيثَ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الذاريات: ٢٤] لا غير.

وأدغم الذال في السين في: ﴿وَأَتَّخِذُ سَبِيلَهُ﴾ [الكهف: ٦٢] في موضعين.

وفي الصاد: في قوله: ﴿مَا أَتَّخِذُ صَدِيبَةً﴾ [الجن: ٣] لا غير.

وأدغم اللام في الراء، والراء في اللام؛ نحو: ﴿سُبُلِ رَبِّكَ﴾ [النحل: ٦٩]،

و﴿إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ﴾ [النحل: ١٢٥]، و﴿مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا﴾ [البقرة: ١٩٩] ^(١).

(١) لأجل التقارب، فیدغمها في حالتين: أن تكون مكسورة أو مضمومة وما قبلها ساكن، أو يكون ما قبلها متحركاً بأيٍّ من الحركات الثلاث. انظر: التيسير (١٥١)، جامع البيان (١/ ٤٥٣)، النشر (٢/ ٩٨٣).

ونحو: ﴿سَخَّرَ لَنَا﴾ [الزخرف: ١٢]، و﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾ [الفتح: ٢]، و﴿وَالْيَاكَ﴾
 الْمَصِيرِ ﴿٢٨٥﴾ لَا يُكَلِّفُ﴾ [البقرة: ٢٨٤ - ٢٨٥]، و﴿كِتَابَ الْفُجَّارِ لَفِي﴾ [المطففين:
 ٧] وشبهه^(١). إلا أن يفتح المدغم ويسكن ما قبله، نحو: ﴿وَالْحَمِيرَ لِيَتْرَكُوهَا﴾
 [النحل: ٨]^(٢)، و﴿وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي﴾ [الانفطار: ١٤]، ونحو: ﴿فَيَقُولَ رَبِّ﴾
 [المنافقون: ١٠]، ﴿فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ﴾ [الحاقة: ٩] وشبهه^(٣)، فلا يدغم إلا: ﴿قَالَ﴾
 رَبِّ﴾ [آل عمران: ٣٨]، و﴿قَالَ رَبَّنَا﴾ [طه: ٤٩]، ﴿قَالَ رَبُّكُمْ﴾ [سبأ: ٢٣]، متصلاً
 بضمير أم لا: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ﴾ [غافر: ٢٨]، و﴿قَالَ رَجُلَانٍ﴾ [المائدة: ٢٥]، فإنه أدغمه
 بلا خلاف في رواية الإدغام؛ لقوة مدة الألف^(٤). [٥ / ب]

(١) فيدغمها في اللام إذا تحرك ما قبلها، أو تكون مكسورة أو مضمومة وما قبلها ساكن، وذلك؛ لقوة
 الضم والكسر، وجملة ما ورد في الراء المدغمة في اللام مع الساكن وغيره أربعة وثمانون موضعاً، إلا
 أن ابن البادش ذكر أنها ستة وثمانون موضعاً. انظر: التيسير (١٥٠)، جامع البيان (١ / ٤٥١)، الإقناع
 (٨٢).

(٢) فان انفتحت لم يدغمها؛ لخفة الفتحة والساكن. انظر: التيسير (١٥٠)، جامع البيان (١ / ٤٥١)،
 الإقناع (٨٢).

(٣) بالإظهار؛ لخفة الفتحة بعد السكون. انظر: جامع البيان (١ / ٤٥٣)، النشر (٢ / ٩٣٨).

(٤) سواء كان متصلاً بضمير أو غير متصل، فإنه أدغمه نصاً وأداء، لقوة مدة الألف وقياسه، ولكثرة
 ورودها وتكرارها، فتدغم تخفيفاً. ولا خلاف بين أهل الأداء في إدغامهم. انظر: السبعة (١٢٠)، جامع
 البيان (١ / ٤٥٣ - ٤٥٤)، إيضاح الرموز (١٠٤).

وأدغم النون في اللام والراء، نحو: ﴿رُزِينِ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤]، و﴿تُؤْمِن﴾ [آل عمران: ١٤]، و﴿تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٩]، و﴿حَزَّائِنِ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٩٠]، ونحو: ﴿مُسْلِمِينَ لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٧]، و﴿يَأْذِنِ رَبَّهُمْ﴾ [إبراهيم: ٢] وشبهه فإنه لم يدغم^(٢)، إلا: ﴿نَحْنُ لَهُ﴾ [البقرة: ١٣٢]، و﴿نَحْنُ لَكُمْ﴾ [يونس: ٧٨]، وشبهه حيث وقع فإنه يدغم^(٣)، وأسكن الميم عند الباء إذا تحرّك ما قبلها، نحو: ﴿بِأَعْلَمَ بِالشَّكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٤]، و﴿يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ١١٢]، و﴿عَلَّمَ بِالقَلَمِ﴾ [القلم: ٤]، فتخفي حركتها؛ أي: تذهب، ولا يدغمها؛ لئلا تذهب غنتها^(٤).

(١) فتدغم النون إذا تحرّك ما قبلها في اللام والراء، وجملة ذلك ثلاثة وستون حرفاً. انظر: السبعة (١١٨)، النشر (٢ / ٩٤٠ - ٩٤١)، جامع البيان (١ / ٤٥٤).

(٢) فإن سكن ما قبل النون لم يدغمها فيهما بأيّ حركة تحرّكت من فتح أو كسر أو ضمّ؛ اكتفاءً بخفة الساكن عن خفة الإدغام. انظر: جامع البيان (١ / ٤٥٤)، إيضاح الرموز (١٠٤).

(٣) والإدغام في (نحن)؛ لأجل ثقل حركتها وهي الضم، فلا تحرّك بغيره، وقيل: لتكرار النون فيها وكثرة تكرارها وورودها في القرآن الكريم، وللزوم حركتها وامتناعها من الانتقال عن الضمّ إلى غيره وليس ما عداها كذلك. انظر: التيسير (١٥٢)، إيضاح الرموز (١٠٥)، جامع البيان (١ / ٤٥٤)، النشر (٢ / ٩٤١).

(٤) من أجل حركة ما قبلها، تخفي الميم عند الباء، وعبر الرواة والمصنّفون عن هذه الميم بالإدغام على سبيل المجاز وطريق الاتّباع لا على الحقيقة، فالميم لا تقلب مع الباء بآء بإجماع أهل الأداء، وإنما

فإن سكن ما قبل الميم، نحو: ﴿إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ﴾ [البقرة: ١٣١]، ﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٢] وشبهه لم يسكنها^(١).

وأدغم الباء في الميم، في: ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] حيث وقع فقط^(٢).

ولا يمنع الإدغام وسكون الوقف الإمالة، نحو: ﴿فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [١٩١] ﴿رَبَّنَا﴾ [آل عمران: ١٩١-١٩٢]، ﴿إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ﴾ [المطففين: ١٨]؛ لأن السكون فيهما عارض^(٣).

=

تسقط حركتها تخفيفاً، فتُخْفَى، وذلك إخفاء للحرف لا إخفاء للحركة، وجملته ثمانية وسبعون حرفاً. انظر: التيسير (١٥٢)، الإقناع (٩٢)، جامع البيان (١/ ٤٥٥)، الشمعة المضيئة (١/ ٥٣٣).

(١) وذلك اكتفاءً بخفة الساكن من خفة الإخفاء. انظر: التيسير (١٥٢)، جامع البيان (١/ ٤٥٥).

(٢) وأما الباء فكان يُدغمها في الميم؛ لكسر ما قبل الباء، وجملته خمسة مواضع: في آل عمران [١٢٩]، وموضعان في المائدة [٤٢، ٢٠]، وموضع في العنكبوت [٢٠]، وموضع في الفتح [١٤]. انظر: التيسير (١٥٣)، جامع البيان (١/ ٤٥٦)، النشر (٣/ ١٥٤٥).

(٣) مختلفٌ في إمالتها، ووجه الفتح؛ لذهاب الكسرة بالإدغام، ووجه الإمالة؛ لعروض السكون. قال أبو شامة: «لزوال الكسر الموجب للإمالة بالإدغام، وعلّة ذلك أن الإدغام عارض، فكأنّ الكسرة موجودة، وهو كالوقف الذي تحذف الحركة فيه أيضاً، فهي وإن حذفت مرادة منوية». انظر: التيسير (١٥٠)، جامع البيان (١/ ٤٥٢)، إبراز المعاني (١/ ٩٩).

ويجوز أن تشم ضمة الحرف المدغم حالة الإدغام، نحو: ﴿نَفَقِدُ صَوَاعَ الْمَلِكِ﴾ [يوسف: ٧٢]، ويجوز الروم في المكسور، نحو: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ تُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، وفي المضموم، نحو: ﴿حَيْثُ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٥٧]، ولا يكون معه إدغام^(١).

ويتعذر الإشمام في الحرف المدغم إذا كان باءً مع الباء والميم، وكذا الميم مع الميم أو الباء، وذلك في أربع صور: نحو: ﴿نَصِيبٍ بِرَحْمَتِنَا﴾ [يوسف: ٥٦]، و﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، ﴿يَعْلَمُ مَا﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ﴿يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾، ولا يتعذر الروم في ذلك^(٢).

وحكم الفاء في الإشمام والروم حكم الباء والميم، نحو: ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ﴾ [المطففين: ٢٤]^(٣).

(١) يشم إعراب الحروف من الخفض والرفع في كل ما أدغم، في مثله أو مقاربه وسواء سُكِّنَ ما قبله أو تحرك ولا يُشَمُّ مع النصب، والإشارة رومًا وإشمامًا، فمن أهل الأداء من يأخذ بالإشمام، ومنهم من يأخذ بالروم، ولا يتأتى الإدغام المحض معه، ويتأتى مع الإشمام. انظر: جامع البيان (١/ ٤٥٨)، الإقناع (٩٧)، إبراز المعاني (١٠٠).

(٢) لأن الإشارة تتعذر في ذلك؛ من أجل انطباق الشفتين، ويُقصد بالإشارة الإشمام؛ إذ تتعسر الإشارة بالشفة، والباء والميم من حروف الشفة. انظر: التيسير (١٥٤)، جامع البيان (١/ ٤٥٩)، النشر (٢/ ٩٥٠).

(٣) نصّ على حكم الفاء وبعضهم سكت عنه، وتعذر الإشارة عند إدغام الفاء في الفاء كتعذرهما عند الباء والميم؛ لتعلق كلٍّ منهما بالشفة السفلى. انظر: المصباح (٨٢)، إيضاح الرموز (١٠٥)، التذكرة (٩٢).

وفيما قبله الإدغام ساكن صحيح الإدغام جائز العروض كالوقف ولكنه عسير، وفيه وجه آخر الإخفاء، وحقيقته: الإسراع بالحركة [٦ / أ] من غير إخفاء الصوت، ويُرادفه [٦ / ب] الاختلاس، وهو غير الروم؛ ولهذا يدخل في المفتوح، نحو: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، والمكسور نحو: ﴿مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ﴾ [البقرة: ١١٩]، و﴿الْخُلْدِ جَزَاءً﴾ [فصلت: ٢٧]، والمضموم، نحو: ﴿نَحْنُ لَهُ﴾ [البقرة: ١٣٢]، ﴿نَحْنُ نَزَّلْنَا﴾ [الحجر: ٩]^(١).

وإن كان ما قبل المدغم ساكناً معتلاً، مدّاً كان أو ليناً، نحو: ﴿قَالَ لَهُ﴾ [الكهف: ٣٦]، ﴿قِيلَ لَهُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦]، ﴿وَقَتَلَ دَاوُدَ جَالُوتَ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ونحو: ﴿قَوْمَ مُوسَى﴾ [الفصص: ٧٦]، ﴿كَيْفَ فَعَلَ﴾ [الفجر: ٦]، انتهى وجه الإخفاء؛ لانتفاء العسر، لإمكان الفصل بالمد^(٢).

(١) عسير؛ لكونه جمعاً بين ساكنين، قال ابن الجزري: «فكان الآخذون بالإدغام الصحيح قليلين، بل أكثر المحققين من المتأخرين على الإخفاء، وهو الروم المتقدم، ويُعبّر عنه بالاختلاس». انظر: إبراز المعاني (١٠٢)، النشر (٢ / ٩٥٥).

(٢) يكون فيه الإدغام، ويصح فيه أوجه المد الثلاثة كجوازها في الوقف. انظر: النشر (٢ / ٩٥٣).

فصل

الإدغام الصغير: هو ما كان المدغم ساكناً قبل أن يُدغم^(١).

أدغم دال قد؛ في ثمانية أحرف: (في الجيم، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء) حيث وقع، نحو: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٩]، ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ [الملك: ٥]، و﴿قَدْ سَمِعَ﴾ [المجادلة: ١]، ﴿قَدْ شَغَفَهَا﴾ [يوسف: ٣٠]، ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا﴾ [الإسراء: ٤١]، ﴿فَقَدْ صَلَّى﴾ [البقرة: ١٠٧]، و﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ [ص: ٢٣]^(٢).

وأدغم ذال إذ؛ في ستة أحرف: (في التاء، والجيم، والذال، والزاي، والسين، والصاد)، حيث وقع: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ﴾ [البقرة: ١٦٥]، ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا﴾ [البقرة: ١٢٤]، ﴿إِذْ

(١) وهو مختص بما يكون الحرف الأول منه ساكناً، وينقسم إلى: جائز، وواجب، وممتنع، والإدغام الواجب: هو ما أجمع القراء على وجوب إدغامه، ويكون في المثليين، والمتجانسين، والمتقاربين، إذا سكن الحرف الأول منهما وتحرك الثاني، إلا ما استثني، وهو الممتنع. انظر: الدر الثبير (٣/ ٩٨).

(٢) وهذا من الإدغام الجائز: وهو إدغام حرفٍ من كلمةٍ في حروفٍ متعددةٍ من كلماتٍ متفرقة، وتنحصر في عدة فصول، وقد اختلفوا في إظهارها وإدغامها في: (قد، إذ، تاء التانيث، هل وبل، وحروف قربت مخارجها).

وجه الإظهار: أنه الأصل، ووجه الإدغام: الاشتراك أو التقارب في المخارج أو التجانس في الصفات، وهذا في جميع الفصول الستة. انظر: جامع البيان (٢/ ٦٢٤)، إيضاح الرموز (١٨٥)، النشر (٣/ ١٥٢١-١٥٢٩).

﴿دَخَلُوا﴾ [الحجر: ٥٢]، ﴿وَإِذْ زَيْنَ﴾ [الأنفال: ٤٩]، و﴿إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾ [النور: ١٢-١٦]،
﴿وَإِذْ صَرَفْنَا﴾ [الأحقاق: ٢٨]^(١).

وأدغم تاء التأنيث المتصلة بالفعل؛ في ستة أحرف أيضاً في: (الثاء، والجيم،
والزاي، والسين، والصاد، والظاء)، حيث وقع، نحو: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ﴾ [الشعراء:
١٤١]، ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ﴾ [النساء: ٥٥]، ﴿خَبَتْ رِدْنَهُمْ﴾ [الإسراء: ٩٧]، ﴿أُنزِلَتْ
سُورَةٌ﴾ [التوبة: ٨٧]، ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٨٩]، ﴿كَانَتْ ظَالِمَةً﴾ [الأنبياء:
١١]^(٢).

وأدغم لام هل وبل؛ في: ﴿تَرِي﴾ في الملك [٣]، والحاقة [٧] لا غير^(٣).

فصل

اتفق القراء في إدغام الدال الساكن في التاء:

نحو: ﴿حَصَدْتُمْ﴾ [يوسف: ٤٧]، ﴿عِنْتُمْ﴾ [التوبة: ١٢٩]، و﴿قَدْ
تَبَيَّنَ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، [العنكبوت: ٣٨]^(٤).

(١) انظر: جامع البيان (٢/ ٦٣٠)، النشر (٣/ ١٥٢٢-١٥٢٥).

(٢) انظر: جامع البيان (٢/ ٦٣٤-٦٣٥)، الكامل (٣٤٢)، النشر (٣/ ١٥٣٠-١٥٣٥).

(٣) انظر: الكامل (٣٤٢)، النشر (٣/ ١٥٣٦-١٥٤١).

(٤) من باب التجانس. انظر: الكامل (٣٤٠)، النشر (٣/ ١٥٧١).

وفي إدغام التاء الساكن في الدال، والطاء:

نحو: ﴿أَنْقَلْتِ دَعْوَا اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٨٩]، ﴿قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا﴾

[يونس: ٨٩].

﴿وَدَّتْ طَآئِفَةٌ﴾ [آل عمران: ٦٨]، ﴿وَقَالَتْ طَآئِفَةٌ﴾ [آل عمران: ٧١]، [الأحزاب:

١٣] ^(١).

وفي إدغام الذال الساكن في الظاء:

نحو: ﴿إِذْ ظَلَمُوا﴾ [النساء: ٦٣]، ﴿إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: ٣٨].

وفي إدغام القاف [٧ / أ] الساكن في الكاف:

في: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ [المرسلات: ٢٠].

وفي إدغام الطاء الساكنة في التاء وتبقيّة صوت الطاء مع الإدغام:

نحو: ﴿بَسَطَتْ﴾ [المائدة: ٣٠]، ﴿فَرَطْتُ﴾ [الزمر: ٥٣]، و﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل:

٢٢].

وفي إدغام اللام الساكن في الراء:

نحو: ﴿وَقُلْ رَبِّ﴾ [طه: ١١١].

(١) انظر: الكامل (٣٣٩).

وفي إدغام الحرف الساكن في مثله:

في نحو: ﴿يُذَرِكُكُمْ﴾ [النساء: ٧٧]، و﴿إِذْ ذَهَبَ﴾ [الأنبياء: ٨٦]، ﴿وَقَدْ دَخَلُوا﴾ [المائدة: ٦٣]، و﴿رَبِحتَ تَجَرَّتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٥]، و﴿هَلْ لَكَ﴾ [النازعات: ١٨]، ﴿إِنْ نَفَعَتِ﴾ [الأعلى: ٩]، و﴿مِنْ نُطْفَةٍ﴾ [الإنسان: ٢]، ومن نحو: ﴿أَمْشَاجِ تَبْتَلِيهِ﴾ [الإنسان: ٢].

و﴿عَاوُوا وَنَصَرُوا﴾ [الأنفال: ٧٣]، إلا إذا كان الحرف الأول حرف مد من كلمتين، فلا يدغم نحو: ﴿عَامِنُوا وَعَمِلُوا﴾ [الكهف: ١٠٢]، و﴿وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ﴾ [المائدة: ٥٧]، وفي يوسف، و﴿الَّذِي يُوسُوسُ﴾ [الناس: ٥].

وإن كانتا في كلمة واحدة فلا يجوز غير الإدغام، نحو: ﴿عَدُوِّي﴾ [الشعراء: ٧٧].

وأما ﴿وَالْآيِ يَسِّنَ﴾ [الطلاق: ٣]، فمن باب الإدغام الصغير، ولم يدغم: ﴿مَالِيَةَ ﴿٢٨﴾ هَلْكَ﴾ [الحاقة: ٢٨-٢٩] وجهان: والإظهار أرجح^(١).

(١) لأن الساكن هاء سكت، فلا تدغم؛ لأن الوقف على الهاء منوي. انظر: الدر الشير (٢/ ٥٦).

فصل

تدغم الباء في حرفين؛ في الفاء خمسة أحرف^(١):

مواضع؛ في النساء: ﴿أَوْ يَغْلِبُ فَسَوْفَ﴾ [٣٧]، وفي الرعد: ﴿وَإِنْ تَعَجَبَ فَعَجَبٌ﴾ [٥]، وفي الإسراء: ﴿أَذْهَبَ فَمَنْ تَبِعَكَ﴾ [٦٣]، وفي طه: ﴿فَأَذْهَبَ فَإِنَّ لَكَ﴾ [٩٥]، وفي الحجرات: ﴿وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ﴾ [١١].

وفي الميم موضعين؛ في البقرة: ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [٢٨٣]، وفي هود: ﴿أَرْكَبَ مَعَنَا﴾ [٤٢].

وتدغم الثاء في: ﴿لَبِثَتْ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ﴿لَبِثْتُمْ﴾ [الإسراء: ٥٢]، و﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ [الأعراف: ٤٢]، و[الزخرف: ٧٢].

وفي الذال: ﴿يَلْهَثُ ذَٰلِكَ﴾ [الأعراف: ١٧٦].

وتدغم الدال في حرفين؛ في الثاء: ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ﴾، و﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ﴾ [آل عمران: ١٤٥]، وفي الذال: ﴿كَهَيْعَصَ ① ذِكْرُ رَحْمَتِ﴾ [مريم: ١].

(١) ووجه الإدغام: لاشتراكهما في المخرج، فحسن الإدغام. انظر: الشعة المضئية (١/ ٥١٨)، شرح الهداية (١/ ٨٤).

وتدغم الذال في الثاء: ﴿فَنَبَذْتُهَا﴾ بظه [٩٤]، و﴿وَإِنِّي عُذْتُ﴾ بغافر [٢٧]، والدخان [١٩]، و﴿أَخَذْتُ﴾ [فاطر: ٢٦]، و﴿لَتَّخِذَنَّ﴾ [الكهف: ٧٦]، و﴿أَتَّخِذْتُمْ﴾ [البقرة: ٥٠]، و﴿أَتَّخِذْتُمْ﴾ [البقرة: ٩١].

وتدغم الراء [ب / ٧] في اللام:

نحو: ﴿أَشْكُرْ لِي﴾ [لقمان: ١٣]، و﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [الطور: ٤٦]، و﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [نوح: ٤]، بخلفٍ في رواية الإظهار^(١).

(١) فيدغمها الدوري بخلافٍ عنه، وللسوسي بلا خلاف. انظر: الشمعة المضيئة (١/ ٥٢٠).

فصل

تُدغم النون الساكنة والتنوين ^(١) في خمسة أحرف: في (الراء، واللام) ^(٢)،
والميم) إدغامًا تامًّا ^(٣)، وفي (الواو، والياء) إدغامًا غير تام ^(٤)؛ لبقاء الغنة ^(٥).

(١) والمشهور العنونة كذلك، وهو أدق في التعبير؛ لأن التنوين لا يأتي إلا ساكنًا، فلم يحتج إلى تقييد،
وإنما قيّد النون بالسكون؛ لتخرج المتحركة، والتنوين: نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظًا
ووصلًا، وتُفارقة كتابةً ووقفًا، وتأتي في وسط الكلمة، وفي آخرها، كسائر الحروف السواكن، وتكون في
الاسم والفعل والحرف. انظر: المصباح (٦٧٨)، النشر (٣/ ١٥٧٧).

(٢) تُدغمان في الراء واللام إدغامًا لازمًا بلا غنة اتِّفَاقًا، وعلّة الإدغام: قرب مخرج اللام والراء من مخرج
النون؛ لأنهن من حروف طرف اللسان، فحسن الإدغام لتقارب المخرج، والنون والتنوين إذا أُدغما في
الراء نُقلا إلى لفظ الراء وهي أقوى منهما، فكان للإدغام قوة في الحرف الأول، قال ابن الجزري: «وقد
وردت الغنة مع اللام والراء عن كلِّ من القراء، وصحّت من طرق كتابنا نصًّا وأداءً عن أهل الحجاز
والشام والبصرة وحفص». انظر: الكشف (١/ ١٦٢)، بغية المستفيد (٣٥)، فتح الوصيد (٢/ ٤٠٨).

(٣) وتُدغم الميم مع إظهار الغنة في الحرف الأول، إدغامًا غير مستكمل التشديد؛ لبقاء بعض الحرف غير
المُدغم، وعلّة إدغامهما في النون هو اجتماع مثيلين الأول ساكن. انظر: الرعاية (٢٠٥)، الكشف
(١٦٣).

(٤) وتُدغمان في الياء والواو، مع إظهار الغنة التي كانت في النون في حال اللفظ بالشدّة والمدغم، لا في
نفس الحرف الأول، وعلّة الإدغام: هي ما بينهن من التشابه، وذلك أن الغنة التي في النون تشبه المد
واللين التي في الياء والواو، فحسن الإدغام لذلك. انظر: الكشف (١٦٤ - ١٦٥)، الرعاية (٢٠٦ -
٢٠٧).

(٥) والغنة لغة: صوت أغنَّ يخرج من الخيشوم -أقصى الأنف- لا عملٌ للسان فيه، واصطلاحًا: هي
صفةٌ للنون والميم تحركتا -ولو تنوينًا- أو سكتتا ظاهرتين أو مخفأتين أو مدغمتين، في النون والميم لا
في غيرهما، والنون أغنَّ من الميم، ويلحق بالتنوين. انظر: هداية القاري (١/ ١٧٧).

والْحُدَّاقِ يَسْمُونُ النُّونَ وَالتَّنُونِ عِنْدَ: (الواو، والياء) إِخْفَاءً، وَلَكِنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ تَشْدِيدِ يَسِيرٍ فِيهِمَا^(١)، وَذَلِكَ نَحْوُ: ﴿مَنْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤]، ﴿وَأَنْ لَوْ اسْتَقَمُوا﴾ [الجن: ١٦]، وَ﴿مَنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [النجم: ٢٦]، وَ﴿مِنْ وَالٍ﴾ [الرعد: ١٢]، وَ﴿مَنْ يَقُولُ﴾ [البقرة: ٧]، وَ﴿أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ١٢١]، وَ﴿هُدَى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١]، وَ﴿لَوْلَوْ مَكَّنُونُ﴾ [الطور: ٢٢]، وَ﴿مِسْكِينًا وَيَتِيمًا﴾ [الإنسان: ٨]، وَ﴿تَفْجِيرًا﴾ [يُوفُونَ] [الإنسان: ٦-٧].

وَأَمَّا النُّونَ وَالتَّنُونِ عِنْدَ النُّونِ، فَنَحْوُ: ﴿مِنْ نُطْفَةٍ﴾، وَ﴿أَمْشَاجِ نَبْتَلِيهِ﴾ [الإنسان: ٢] مِنَ الْمُثَلِينَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فَلَا مَعْنَى لَذِكْرِهِ هُنَا^(٢).

وَأَدْغَمَ التَّنُونِ فِي لَامِ التَّعْرِيفِ فِي: ﴿عَادَا الْأُولَى﴾ [النجم: ٤٩] بَعْدَ نَقْلِ حَرَكَةِ الهمزة إِلَيْهَا فَيُضْمُ لَامَ التَّعْرِيفِ، وَتَسْقُطُ الهمزة الَّتِي بَعْدَهَا، وَإِذَا ابْتَدَأَ بِقَوْلِهِ: (الْأُولَى) جَازَ لَهُ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ؛ أَحَدُهَا: أَنْ يَبْتَدِئَ بِهمزة الوصلِ وَيَسْكُنُ لَامَ التَّعْرِيفِ وَيُثَبِّتُ الهمزة بَعْدَهَا فَيَقُولُ: (الْأُولَى) عَلَى الْأَصْلِ. وَالثَّانِي: أَنْ يَبْتَدِئَ بِهمزة الوصلِ، وَيُضْمُ لَامَ التَّعْرِيفِ، وَيُحذفُ الهمزة بَعْدَهَا، فَيَقُولُ: (الُولَى).

(١) فهو في حقيقته إخفاء لا إدغام، على مذهب من يُبقي الغنة، وإنما يُقال له إدغامٌ مجازاً، فلم تثبت الغنة؛ لأن ظهور الغنة يمنع من تمحُّص الإدغام، فلا بد من تشديد يسيرٍ فيهما، ولهذا عبّر الحُذَّاقُ عَنِ الإِدْغَامِ بِغَنَةِ الْإِخْفَاءِ. انظر: فتح الوصيد (٢/ ٤٠٩).

(٢) سبق ذكره في فصل إدغام الحرف الساكن في مثله (٦٥).

والثالث: كالثاني إلا أنه يحذف همزة الوصل ويكتفي بالحركة العارضة، فيقول: (لُولِي)^(١).

وأظهر^(٢) النون عند (الواو، والياء) في كلمةٍ، نحو: ﴿قِنْوَانٌ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، ﴿صِنْوَانٌ﴾ [الرعد: ٤]، ﴿الدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٨٤]، ﴿بُنَيْنٌ﴾ [الصف: ٤]، وأظهرهما عند حروف الحلق، وهي: (الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والحاء)^(٣)، نحو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿مَنْ هَاجَرَ﴾ [الحشر: ٩]، و﴿مَنْ عَمِلَ﴾ [الأنعام: ٥٥]، و﴿مَنْ حَادَّ﴾ [المجادلة: ٢٢]، ﴿مِنْ غِلِّ﴾ [الحجر: ٤٧]، و﴿وَمِنْ خِزْيٍ﴾ [هود: ٦٥]، ﴿كُلُّ ءَامَنٍ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، ﴿جُرْفٍ هَارٍ فَأَنْهَارٍ بِهِ﴾ [التوبة: ١٠٠].

(١) متفقٌ على إدغامه، ووجه الهمز: ضمة اللام قبلها، فهمزت لمجاورة الضم. ووجه ضم اللام وحذف همزة الوصل؛ للاعتداد بالعارض. للاستزادة انظر: الاتحاف (٨٤)، النشر (٢ / ١٢٨٨).

(٢) الإظهار لغةً: البيان. واصطلاحاً: إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنةٍ في الحرف والمظهر، وقال بعضهم: «هو فصل الحرف الأول من الثاني من غير سكتٍ عليه». انظر: هداية القاري (١ / ١٦٠).

(٣) أظهر النون الساكنة عند الواو والياء، إذا جاءت قبلهما في كلمة واحدة؛ لثلاثه ما أصله التضعيف، فوجب إظهارها. انظر: التيسير (٢٠٠)، جامع البيان (٢ / ٦٧٠)، إبراز المعاني (٢٠٢)، هداية القاري (١ / ١٦٣).

(٤) متفقٌ على إظهارها، ويجمعها أوائل قول: «أَخِي هَاكَ عَلِمًا حَازَهُ غَيْرُ حَاسِرٍ»، وتأتي النون مع هذه الأحرف من كلمة أو من كلمتين أو كان سكونها أصلياً، أو عارضاً. ووجه الإظهار عند الأحرف الستة: بُعد مخرج النون الساكنة والتنوين عن مخرج هذه الأحرف. انظر: جامع البيان (٢ / ٦٦٦)، بغية المستفيد (٣٤)، إيضاح الرموز (١٩٣).

[١١٠]، ﴿حَقِيقٌ عَلَى﴾ [الأعراف: ١٠٤]، ﴿نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ [القارعة: ١٠]، ﴿مَاءٍ غَيْرِ
ءَاسِنٍ﴾ [محمد: ١٦]، ﴿يَوْمَئِذٍ خَشِيعَةٌ﴾ [الغاشية: ٢].

وقلبهما^(١) ميمًا عند الباء، نحو: ﴿أَنْبِئْهُمْ﴾ [البقرة: ٣٢]، ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ [النمل:

٨]، ﴿سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [لقمان: ٢٧]^(٢).

وإخفاؤهما^(٣) عند خمسة عشر حرفاً^(٤)، نحو: ﴿وَكُنْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٣]،

﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ [الواقعة: ٧]، ﴿وَمَنْ جَاهَدْ﴾ [العنكبوت: ٥]، و﴿عِنْدَ﴾ [البقرة:

(١) والقلب لغَةً: التحويل، واصطلاحًا: جَعُلُ حرفٍ مكان آخر مع مراعاة الغنة والإخفاء في الحرف المقلوب، فتقلب ميمًا عند الباء مع الغنة. انظر: هداية القاري (١ / ١٦٧).

(٢) وله حرفٌ واحد (الباء الموحدة) وحالته: أن يقع بعد النون الساكنة سواء في كلمة أو كلمتين، أو بعد تنوين ولا يكون إلا من كلمتين، وما بعد نون التوكيد الخفيفة المتصلة بالفعل المضارع الشبيهة بالتنوين؛ وجب قلب النون الساكنة والتنوين ونون التوكيد ميمًا خالصة لفظًا لا خطأ مخفأة مع إظهار الغنة. وسمي بالقلب؛ لقلب النون الساكنة والتنوين ونون التوكيد الخفيفة ميمًا خالصة في اللفظ لا في الخط، انظر: هداية القاري (١ / ١٦٧)، الكشف (١ / ١٦٥).

(٣) والإخفاء لغَةً: الستر، واصطلاحًا: عبارة عن النطق بحرفٍ ساكنٍ عارٍ من التشديد على صفة بين الإظهار والإدغام مع بقاء الغنة في الحرف الأول. ويُسمى إخفاءً حقيقياً؛ لإخفاء النون الساكنة والتنوين عند هذه الأحرف، وحقيقياً لأنه متحقق في النون الساكنة والتنوين أكثر من غيرهما، ووجه الإخفاء هنا: أن النون الساكنة والتنوين لم يبعدا عن حروف الإخفاء كبعدهما عن حروف الحلق حتى يجب الإظهار. ولم يقربا منهن كقربهما من حروف الإدغام حتى يجب الإدغام، فلما عدم البعد الموجب للإظهار والقرب الموجب للإدغام أعطيا معهن حكماً وسطاً بين الإظهار والإدغام هو الإخفاء. انظر: هداية القاري (١ / ١٧١ - ١٧٢).

(٤) وقد جمعها الجمزوري في تحفته في أوائل كلمات هذا البيت:

=

[٥٤]، ﴿وَأَنْذِرْ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، ﴿وَنُنزِلُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [الإسراء: ٨٢]، ﴿تَعْفُوا عَنْ سُوءِ﴾ [النساء: ١٤٩]، و﴿أَنْشَأَكُمْ﴾ [الملك: ٢٤]، ﴿إِنْ صَدَّوْكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، ﴿وَمَنْ ضَلَّ﴾ [الإسراء: ١٥]، و﴿فَإِنْ طَبْنَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٤]، ﴿إِلَّا مَنْ ظَلِمَ﴾ [النساء: ١٤٧]، ﴿وَأَنْفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ٤١]، و﴿أَنْ قَالُوا﴾ [العنكبوت: ٢٣]، ﴿وَإِنْ كَانُوا﴾ [الجمعة: ٢]، وحقيقة الإخفاء هنا: أن تذهب النون وتبقى الغنة، ومخرجها من الخيشوم، ولا عمل للسان في النون عند هذه الحروف الخمسة عشر إلا عند ثلاثة أحرف؛ عند (الثاء، والذال، والطاء)، وللإخفاء ثلاثة معانٍ؛ أحدها: هذا. والثاني: [٨ / أ] حذف حركة الميم عند الباء، نحو: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: ١٠٤] في الإدغام الكبير. والثالث: الاختلاس^(١)، وهو المذكور فيما قبله ساكن صحيح، نحو: ﴿زَادَتْهُ هَذِهِ﴾ [التوبة: ١٢٥]، و﴿الْحُلْدِ جَزَاءً﴾ [فصلت: ٢٧]، ﴿الْعَفْوَ وَأْمْرًا﴾ [الأعراف: ١٩٩]، ومنه ما يأتي ذكره.

صَفْ ذَاتُنَا كَمْ جَادَ شَخْصٌ قَدْ سَمَا دُمٌ طَيِّبًا زِدْتُ قَى ضَعُ ظَالَمَا

انظر: تحفة الأطفال (١ / ٣)، بيت (١٦).

(١) الاختلاس: سبق تعريفه (٦١).

فصل

الاختلاس: في خفض همزة ﴿بَارِئُكُمْ﴾ [البقرة: ٥٣]، ورفع راء ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ١٦٨]، و﴿تَأْمُرُهُمْ﴾ [الطور: ٣٠]، و﴿يَأْمُرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٠]، و﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ [محمد: ٨] ^(١)، وفي كسر عين ﴿نِعْمًا﴾ [البقرة: ٢٧٠] ^(٢)، وفي الجميع وجه ثانٍ وهو: السكون.

(١) مختلفٌ في اختلاس حركة الهمزة وإسكانها من هذه الأحرف لا غير، وجملته اثنا عشر موضعاً، ولا يُقاس عليهنّ ما يشبههنّ من الكَلِم التي تتوالى فيهنّ الحركات، نحو: ﴿نَحْنُرُهُمْ﴾ [الأنعام: ٢٣]، ﴿أُنذِرُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٤٥]، وكذلك ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٢٨]، ﴿يَجْمَعُكُمْ﴾ [الجاثية: ٢٥]، وما كان مثله ممّا لام الفعل فيه راءً وغير راءٍ، وبعدها هاءٌ وميمٌ، وكافٌ وميمٌ؛ لأنّ القراءة سنّةٌ متبعةٌ. فقرأ أبو عمرو بإسكان الهمزة والراء في الأحرف المذكورة، وروى عنه جماعةٌ من الأئمة الاختلاس فيها. وروى أكثر أهل الأداء الاختلاس من رواية الدوري والإسكان من رواية السوسني، وعكس بعضهم ذلك. وزاد من طريق الطيبة للدوري وجه إتمام الحركة في هذه الكلم، وللوسوسي وجه الاختلاس.

ونُقل عن سيبويه أنه قال: «كان أبو عمرو يختلس الحركة من (بارئكم) و(يأمركم) وما أشبه ذلك مما يتوالى الحركات، فيرى مَنْ سمعه أنه قد أسكن ولم يُسكن». وقال الحافظ أبو عمرو: «والإسكان أصح في النقل، وأكثر في الأداء، وهو الذي اختاره وأخذ به». وعلّة اختلاس الحركة؛ لأنها لغةٌ للعرب في الضمّات والكسرات تخفيفاً، فالاختلاس لا يُخلّ بالكلمة من جهة المعنى، ولا يثقلها من جهة توالي الحركات، فتوسط الأمرين، وعلّة الإسكان؛ تخفيفاً لحشو الهمزة وتكرير الراء في هذه الخمس كلم دون سائر ما يتوالى فيه الحركات. أمّا إتمام الحركة؛ فذلك للإتيان بالكلمة على أصلها، وإعطائها حقها من الحركات كسائر الكلم. انظر: السبعة (١٥٥ - ١٥٦)، التيسير (٧٣)، جامع البيان (١٥٨ - ١٦٣)، الكشف (١ / ٢٤٠ - ٢٤١).

(٢) مختلفٌ في اختلاس كسرة العين أو إسكانها، ووردت أيضاً في سورة النساء [٥٨]، فروى عنه المغاربة قاطبةً بإخفاء كسر العين - يريدون بذلك الاختلاس - فراراً من الجمع بين الساكنين، وروى عنه المشرقون قاطبةً الإسكان في الموضوعين، ولا يُبالون من الجمع بين الساكنين؛ لصحته روايةً ووروده لغةً. قال ابن الجزري:

=

والاختلاس أيضًا في فتح هاء ﴿يَهْدِي﴾ [يونس: ٣٥]^(١)، وحاء ﴿يَخْصِمُونَ﴾ [يس: ٤٩]^(٢)، وفي رفع نون ﴿تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١]^(٣)، وفي ﴿تَأْمَنَّا﴾ وجه ثان وهو: الإشمام حالة الإدغام، ويسمى الإدغام إخفاءً كما تقدّم، وحقيقته: الإسراع

- «والوجهان صحيحان غير أن النّصّ عنهم بالإسكان، ولا يُعرف الاختلاس إلا من طرق المغاربة ومن تبعهم». انظر: السبعة (١٩٠-١٩١)، جامع البيان (٢/ ٩٣٥-٩٣٨)، الكشف (٣١٦)، التذكرة (٢٧٧).
- (١) فيكون باختلاس حركتها من غير إشباع، وعبروا عن ذلك بالإخفاء، وبتضعيف الصوت، وبالإشارة، وبعدم إكمال الفتحة، وهذا مذهب المغاربة قاطبةً عن أبي عمرو، وأكثر أهل الأداء على ذلك، وعليه العمل. ووجه كسر الهاء: التخلّص من الساكنين؛ لأن أصلها ﴿يَهْتَدِي﴾ فلما سكنت التاء لأجل الإدغام في الدال، كسرت الهاء للتخلص من الساكنين، ووجه الفتح: نقل فتحة الياء لها. انظر: السبعة (٣٢٦)، غيث النفع (٢٨٧)، جامع البيان (٣/ ١١٧٩)، الهادي (٢/ ٢٩٨).
- (٢) فله الاختلاس، وإتمام الحركة، قال ابن الجزري: «وكلاهما صحيح». وعلّة من اختلس حركة الخاء وأخفاها؛ لأن أصل الفعل (يَخْصِمُونَ) على وزن (يَفْتَعِلُونَ) أدغمت التاء في الصاد، فتعدّر اجتماع الساكنين، وأنت الحركة مختلسة، أو مخفأة لتدلّ على أن أصل الخاء السكون، أمّا علّة الفتح فتحرك الخاء بالفتح للتخلص من اجتماع الساكنين؛ نظرًا لخفة الفتح. انظر: السبعة (٥٤١)، غيث النفع (٤٩٢)، جامع البيان (٤/ ١٥١٩)، التذكرة (٢/ ٥١٣).
- (٣) أصل الفعل (تَأْمَنَّا) اجتمع فيه حرفان متحركان من جنس واحد، فاستقل اجتماعهما، فسكّن الأول وأدغم في الثاني، فتكون الإشارة إليه بالإشمام، وحقيقته هنا: أن يُشار بالحركة إلى النون لا بالعضو إليها، فيصبح إخفاءً لا إدغامًا صحيحًا؛ لأن الحركة لا تسكن رأسًا. وحمل بعضهم الإشارة على الروم، وبعضهم على الإشمام، وبعضهم الآخر على الاختلاس، وذلك حسب تعريفهم ومذهبهم لحقيقة الروم والإشمام. انظر: السبعة (٣٤٥)، التيسير (١٢٧)، جامع البيان (٣/ ١٢١٦)، الكشف (١/ ١٢٢).

بالحركة من غير إخفاء الصوت، وبعد المذكور في باب الإدغام الكبير فيما قبله ساكنٌ صحيح.

ويدخل الاختلاس في المفتوح، نحو: ﴿يَهْدِي﴾ [يونس: ٣٥]، ﴿يَخْصِمُونَ﴾ [يس: ٤٩]، ونحو: ﴿الْعَفْوَ وَأْمُرًا﴾ [الأعراف: ١٩٩]، كما يدخل المضموم والمكسور، نحو: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ١٦٨]، ﴿بَارِئُكُمْ﴾ [البقرة: ٥٣]، وهو غير الروم، يزيد على الاختلاس بخفاء الصوت.

فصل

عن أبي عمرو روايتان؛ تحقيق الهمزة الساكنة وإبدالها: أبدل من كل همزة ساكنة حرف مد بحسب حركة ما قبلها، فيبدلها ألفاً بعد الفتحة، نحو: ﴿تَأْمُرُونِي﴾ [الزمر: ٦١]، و﴿لِقَاءَنَا أَتَتْ﴾ [يونس: ١٥]، ﴿مِنْ رَأْسِهِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، ﴿فَادَارَاتُمْ﴾ [البقرة: ٧١] وشبهه، وياءً بعد الكسرة، نحو: ﴿الَّذِي أَوْثِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿الذِّبُّ﴾ [يوسف: ١٣]، ﴿شَيْتُمَا﴾ [البقرة: ٣٤] وشبهه، وأواً بعد الضمة، نحو: ﴿يَوْمِنُ﴾ [التوبة: ٦١]، ﴿لَوْلُو﴾ [الطور: ٢٢] وشبهه^(١).

(١) وهذا من باب الهمز المفرد: إذا سكنت الهمزة وكانت فاء الكلمة، أو عين الكلمة، أو لام الكلمة، فتبدل حرف مد من جنس حركة ما قبلها. فإذا تحركت الهمزة فلا خلاف عنه في تحقيقها سواء كانت فاءً أو عيناً أو لاماً، فتبدل؛ لأن الساكنة أثقل لاحتباس النفس معها، والإجماع على إبدالها إذا اجتمعت مع المتحركة في كلمة وهذا مدرك بالحس، وهو من خصائص الهمز وسائر الحروف ساكنها أخف من متحركها. قال صاحب التيسير: «اعلم أن أبا عمرو كان إذا قرأ في الصلاة -أو أدرج القراءة أو قرأ بالإدغام- لم يهزم كل همزة ساكنة». والمقصود بالإدراج: هو الإسراع، وهو ضد التحقيق. وقال أبو العلاء: «وأما أبو عمرو فله مذهبان: التحقيق مع الإظهار، والتخفيف مع الإدغام على التعاقب. والتخفيف مع الإظهار وجهٌ واحد». انظر: غاية الاختصار (١/ ١٩٨).

قال الشاطبي:

وَيُبَدَّلُ لِلسُّوسِيِّ كُلُّ مُسَكِّنٍ مِنْ الهمزِ مَدًّا غَيْرَ مَجزُومٍ أَهْمَلًا

وروى بعضهم هذا الإبدال منسوباً إلى أبي عمرو نفسه، ولم يختص السوسي بذلك، ولكن جرت نسبه للسوسي؛ لأن القراءة به وقعت من طريقه لا من طريق الدوري وعن السوسي اشتهر ذلك اشتهاراً

=

إلا ما سكونه للجزم^(١):

وهو: (تَسُوْ) ثلاثة مواضع، بآل عمران: ﴿إِنْ تَمَسَّسْكُمْ حَسَنَةً تَسُوْهُمْ﴾ [١٢٠]، وموضع بالمائدة: ﴿إِنْ تَبَدَّلَ لَكُمْ تَسُوْكُمْ﴾ [١٠٣]، وموضع بالتوبة: ﴿إِنْ تُصِيبَكَ حَسَنَةٌ تَسُوْهُمْ﴾ [٥٠].

و﴿نَشَأُ﴾ بالنون ثلاثة أيضاً: في الشعراء [٣]، وسبأ [٩]، ويس [٤٢].

و﴿يَشَأُ﴾ بالياء عشرة: موضع بالنساء [١٣٢]، وثلاثة في الأنعام [٤٠] موضعان، [١٣٤]، وموضع بإبراهيم [٢٢]، وموضعان بسبحان [٥٤]، وموضع بفاطر [١٦]، وموضعان بالشورى [٢٢ - ٣٠].

و﴿نَسِيْهَا﴾ موضع: [البقرة: ١٠٥].

و﴿وَيَهِيْءُ﴾ موضع: [الكهف: ١٦].

عظيماً دون غيره، وممن نسبه إلى السوسي من المصنفين ابن شريح وابن الفحام وغيرهما. وقد أجمع الأئمة من أهل الأداء - عمّن روى البدل عن أبي عمرو - على استثناء خمس عشرة كلمة في خمسة وثلاثين موضعاً، وتنحصر في خمسة معانٍ، وسيأتي ذكرها. انظر: التيسير (٣٦)، جامع البيان (٢/ ٥٦٦ - ٥٧٤)، المنتهى (١/ ٤٧٠)، متن الشاطبية (١/ ١٨) بيت (٢١٦).

(١) وجملته تسعة عشر موضعاً، واستثنى؛ لعروض السكون والأصل الحركة، ولثلاثي جمع على الهمز أمرين إسكاناً ثم إبدالاً، فهو يهمز هذه الهمزات؛ لتبقى علامة الجزم فتدل عليه. انظر: إبراز المعاني (١/ ١٥٠)، النشر (٢/ ١٢٣٤ - ١٢٣٥)، التذكرة (١٣٨).

و﴿يُنْبَأُ﴾ موضع: [النجم: ٣٥].

وإلا ما سكنوه للهمز^(١):

وهو: ﴿أَرْجُهُ﴾ موضعان: [الأعراف: ١١٠]، [الشعراء: ٣٥].

و﴿أَقْرَأُ﴾ ثلاثة: [الإسراء: ١٤]، [٣-١].

و﴿نَبِيٌّ﴾ أربعة: ﴿نَبَيْنَا﴾ ﴿بِتَأْوِيلِهِ﴾ يوسف [٣٦]، و﴿نَبِيٌّ

عِبَادِي﴾ [٤٩]، و﴿وَنَبِيَّهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [٥١] بالحجر، [٨ / ب]

﴿وَنَبِيَّهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ﴾ [٢٨] في القمر.

و﴿أَنْبِئُهُمْ﴾ موضع: [البقرة: ٣٢].

و﴿وَهَيَّيْ﴾ موضع: [الكهف: ١٠].

وإلا ما همزه أخف من إبداله^(٢): وهو: ﴿وَتُؤَيِّ﴾ [الأحزاب: ٥١]،

و﴿تُؤِيهِ﴾ [المعارج: ١٣].

(١) وهذا ما سكنوه للبناء، وجملته أحد عشر موضعاً، قال الشاطبي:

وهي وأنبئهم ونبي بأربع وأرجى معاً واقرأ ثلاثاً فحصولاً

وهو يهمز هذه الهمزات؛ لتبقى علامة البناء فتدل عليه. انظر: التيسير (٣٧)، جامع البيان (٢ / ٥٧١)،

المنتهى (١ / ٤٧٠)، متن الشاطبية (١ / ١٨) بيت (٢١٨).

(٢) يكون ترك الهمز فيه أثقل من الهمز؛ لأنه لو ترك همزه لاجتمع واوان، واجتماعهما أثقل من الهمز.

انظر: جامع البيان (٢ / ٦٢٠)، النشر (٢ / ١٢٣٥)، إبراز المعاني (١ / ١٥١).

وإلا ما ترك همزة يشبه غيره في المعنى^(١):

وهو: ﴿وَرِعِيًّا﴾ [مريم: ٧٣]؛ لأن ترك الهمزة يشبه الامتلاء، من نحو: (الماء).

وإلا ما يخرج الإبدال من لغة إلى أخرى^(٢):

وهو: ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾ موضعان: [البلد: ٢٠]، [الهمزة: ٨]؛ لأنه من آصدت ك(آمنت)، وفيها لغة أخرى، وهو (أوصدت) ك (أوقدت)، ولو تركت الهمزة لأشبهت هذه اللغة، وترك الهمزة في جميع ما استثنى اختاره أهل الأداء. وأما ﴿بَارِئُكُمْ﴾ [البقرة: ٥٣] حال سكون الهمز فيه وجهان في رواية البديل، والتحقيق أرجح؛ لعروض السكون^(٣).

(١) مستثنى؛ لأنه يوقع الالتباس بما لا يهمز، ولأنه لو أبدل الهمزة ياءً لوجب إدغامها في الياء التي بعدها، فكان يشبه لفظ الريّ: وهو الامتلاء بالماء، ويُقال أيضًا: رويت ألوانهم وجلودهم ريًّا، أي: امتلأت وحسنت. بالهمز: من الرواء وهو ما رأته العين من حال حسنة وكسوة ظاهرة، وبترك الهمز يحتمل المعنيين، فترك أبو عمرو الإبدال لذلك. انظر: التيسير (٣٧)، جامع البيان (٢/ ٥٧٢)، إبراز المعاني (١/ ١٥١).

(٢) واستثنى أيضًا مؤصدة فهمزها؛ لأنها عنده من آصدت أي: أطبقت، فلو أبدل همزها لظنّ أنها من لغة أوصدت كما يقرأ غيره، فلماذا قال أوصدت يشبه؛ فأوصدت مفعول يشبه، أي مؤصدة بترك الهمز يشبه لغة أوصدت. انظر: إبراز المعاني (١/ ١٥١)، النشر (٢/ ١٢٣٦).

(٣) فيسكنها تخفيفًا؛ لأجل توالي الحركات. قال ابن الجزري: «وانفرد أبو الحسن بن غلبون ومن تبعه بإبدال الهمزة من ﴿بَارِئُكُمْ﴾ في حرفي البقرة، بإحالة قراءتها بالسكون لأبي عمرو ملحقةً ذلك بالهمز

=

فصل

إذا التقى همزتان متحركتان في كلمة^(١): الأولى منهما مفتوحة محققة والثانية مسهّلة؛ فإن كانت مفتوحة سهّلت بين الهمزة والألف^(٢)، نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٥]، ﴿ءَأَلِدُ﴾ [هود: ٧١]، ﴿ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ﴾ [البقرة: ١٣٩]، وإن كانت مكسورة سهّلت بين الهمزة والياء الساكنة^(٣)، نحو: ﴿أَيُّدَا﴾ [ق: ٣]،

الساكن المبدل، وذلك غير مرضٍ؛ لأن إسكان هذه الهمزة عارضٌ تخفيفاً، فلا يُعتدّ به. وإذا كان الساكن اللازم حالة الجزم والبناء لم يُعتد به، فهذا أولى، وأيضاً فلو اعتد بسكونها وأجريت مجرى اللازم كان إبدالها مخالفاً أصل أبي عمرو؛ وذلك أنه كان يشبهه بأن يكون من (البرى) وهو التراب، وهو فقد همز ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾ ولم يخففها من أجل ذلك مع أصالة السكون فيها، فإن الهمز في هذا أولى، وهو الصواب، والله أعلم. والاختيار التحقيق؛ لأنه إذا اختير في المجزوم ألا يخفف؛ لأن الجزم فيه عارضٌ، فهذا أولى. انظر: الإقناع (١٩٧)، التذكرة (١ / ١٣٩)، النشر (٢ / ١٢٣٦ - ١٢٣٧).
(١) وذلك أن الهمزة قد تقع مع مثلها في كلمة واحدة، وتكون على ثلاثة أضرب. انظر: جامع البيان (٢ / ٥٠٦)، النشر (٢ / ١١٥٤).

(٢) والمفتوحة على ضربين: ضرب اتفقوا على قراءته بالاستفهام، وضرب اختلفوا فيه. فالمتفق عليه يأتي بعده ساكن ومتحرك، ويكون صحيحاً وحرف مد. فقرأ أبو عمرو بتحقيق الأولى وتلين الثانية -بالتسهيل- وإدخال ألف ساكنة بينهما، فيمدّ بعد المحققة مدة في تقدير ألفين؛ وذلك لاستئصال اجتماع همزتين، ففصل بين الهمزة المحققة والمخففة بألف. انظر: جامع البيان (٢ / ٥٠٦)، الكشف (١ / ٧١)، التذكرة (١ / ١١١)، شرح الهداية (١ / ٤٤).

(٣) مما يدخل فيه همزة الاستفهام على همزة الأصل لا غير. وقرأ أبو عمرو بتحقيق الأولى وتلين الثانية وألف فاصلة بينهما، كمذهبه في المفتوحتين. انظر: جامع البيان (٢ / ٥١١)، الكشف (١ / ٧٢)، التذكرة (١ / ١١٢).

﴿أَيْنَ﴾ [الشعراء: ٤٠]، ﴿أَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٢٠]، وإن كانت مضمومة سهّلت بين الهمزة والواو الساكنة، من نحو: ﴿أَوْتَبَيْتُكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥]، ويدخل الألف بين الهمزتين إذا كانت الثانية مفتوحة أو مكسورة بلا خلاف، وأمّا إذا كانت الثانية مضمومة فوجهان^(١).

فصل

وأمّا ﴿ءَأَمِنْتُمْ﴾ في الأعراف [١٢٢]، وطه [٧٠]، والشعراء [٤٨]، و﴿ءَأَلْهَتْنَا﴾ في الزخرف [٨٥]، الهمزة الأولى محققة، والثانية مسهلة بين الهمزة والألف، والثالثة مبدلة ألفاً، ولا يدخل الألف بين [٩ / أ] الهمزتين هنا كما أدخلها فيما تقدم^(٢).

وأمّا ﴿أَيَّمَّة﴾، نحو: ﴿أَيَّمَّة يَهْدُونَ﴾ [الأنبياء: ٧٢]، و﴿أَيَّمَّة الكُفْرِ﴾ [التوبة: ١٢]، ففيها وجهان؛ أحدهما: تسهيل الهمزة الثانية بين الهمزة

(١) مختلفٌ فيها، وجملة ذلك ثلاثة مواضع: في آل عمران [١٥]، وفي ص [٨]، وفي القمر [٢٥]. ومذهبه فيها على تحقيق الهمزة الأولى وتليين الهمزة الثانية بين الهمزة والواو الساكنة، فتصبح كالواو المضمومة المختلصة الضمة من غير إشباع؛ لأن الهمزة زالت نبرتها وقوتها بالتخفيف، فلا استئصال لاجتماع الهمزتين. انظر: جامع البيان (٢ / ٥٢١)، التذكرة (١ / ١١٣)، شرح الهداية (١ / ٤٤).

(٢) لثلا يجتمع أربع ألفات، وهذا إفراطٌ في التطويل، وخروجٌ عن كلام العرب. انظر: النشر (٢ /

والياء الساكنة وهو الأرجح. والوجه الثاني: إبدالها ياءً مكسورة، ولا يدخل الألف بين الهمزتين هنا أيضاً^(١).

وأما إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة، فوجهان؛ أحدهما: إبدال الهمزة الوصل ألفاً، وهو الأرجح. والوجه الثاني: تسهيلها بين الهمزة والألف، ووقع في القرآن في سبعة مواضع: ﴿ءَالَّذِ كَرَيْن﴾ موضعين في الأنعام [١٤٤ - ١٤٥]، ﴿ءَالآن﴾ موضعين بيونس [٥١ - ٩١]، وفيها أيضاً: ﴿ءَاللهُ أذن﴾ [٥٩] ﴿ءَالسحر﴾ [٨١]، وفي النمل ﴿ءَاللهُ خير﴾ [٦١] ولا يدخل بين الهمزتين الألف أيضاً في هذا النوع^(٢).

وأما إذا التقى همزتان والثانية ساكنة وجب إبدالها حرف مدٍّ، فإن كان قبلها همزة مفتوحة وجب إبدالها ألفاً، نحو: ﴿ءَامن﴾ [البقرة: ١٢]، ﴿ءَاتى﴾ [البقرة: ١٧٦]، وإن كان قبلها همزة مكسورة وجب إبدالها ياء ساكنة، نحو: ﴿بِالْإيمن﴾ [البقرة: ١٧٦].

(١) الهمزة الأولى لغير استفهام، والثانية متحركة بالكسر، وقد وردت في خمسة مواضع، والتسهيل: مطلق التغيير، وقد ذهب الجمهور من أهل الأداء إلى أنها تجعل بين بين، كما في سائر باب الهمزتين من كلمة. انظر: النشر (٢/ ١١٩٢).

(٢) فتصبح في اللفظ همزة واحدة بعدها مدّة؛ للفرق بين الاستفهام والخبر، والإبدال؛ لكونها همزة وصل، وهمزة الوصل لا تثبت ابتداءً، والتسهيل - بين بين - لثبوتها حالة الوصل وتعذر حذفها، فهي كالههمزة اللازمة، فوجب تسهيلها قياساً على سائر الهمزات المتحركات إذا ولتَهَنَّ همزة استفهام. انظر: النشر (٢/ ١١٨٨)، التذكرة (١/ ١١٥).

[١٠٧]، ﴿وَإِيَّايَ﴾ [النحل: ٩٠]، وإن كان قبلها همزة مضمومة وجب إبدالها واوًا ساكنة، نحو: ﴿أوتوا﴾ [البقرة: ١٤٤]، ﴿أوتِمْنَ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، إذا ابتدئ به^(١).

فصل

وإذا التقى همزتان من كلمتين: أسقط الأولى إن اتفقا في الفتح أو الكسر أو الضم، نحو: ﴿جَا أَمْرَنَا﴾ [هود: ٤٠]، و﴿شَا أَنْشَرَهُ﴾ [عبس: ٢٢]، ﴿جَا أَجْلُهُمْ﴾ [فاطر: ٤٥]، ونحو: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ٣٠]، و﴿مِنَ النَّسَاءِ إِنْ اتَّقَيْتُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، ﴿أُولِيَا أَوْلِيَاكَ﴾ [الأحقاف: ٣١] ولا ثاني له، ثم إن اعتبر الهمزة الساقطة فالمد متصل، وإن لم يعتبرها [٩ / ب] فالمد منفصل.

وإن اختلفت الهمزتان غير الثانية، فإن كانت الأولى مفتوحة والثانية إمّا مكسورة فُتسَّهَل بين الهمزة والياء الساكنة، نحو: ﴿تَفِيءَ إِلَى﴾ [الحجرات: ٩]، أو مضمومة فُتسَّهَل بين الهمزة والواو الساكنة، نحو: ﴿جَاءَ أُمَّةٍ﴾ [المؤمنون: ٤٤]، وإن كانت الثانية مفتوحة أُبدلت ياء مفتوحة إن انكسر ما قبلها، نحو: ﴿مِنْ خِطْبَةِ النَّسَاءِ أَوْ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وأُبدلت واوًا مفتوحة إن انضم ما قبلها، نحو:

(١) متفقٌ على إبدالها، لأجل اجتماع الهمزتين وعدم تفارقهما في جميع تصاريف الكلمة، استثقلوا اجتماعهما فتركوا تحقيق الثانية، فكان فيها إبدال لازم واجب لجميع القراء، وعليه كلام العرب. انظر: الكشف (١ / ٧٠). النشر (٢ / ١٢٠٠).

﴿السُّفَهَاءُ آلَاءُ﴾ [البقرة: ١٢]، وإن كانت الأولى مضمومة والثانية مكسورة، نحو:
 ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾ [البقرة: ١٤١]، فوجهان؛ أحدهما: إبدالها واوًا مكسورة، والوجه
 الثاني: تسهيلها بين الهمزة والياء الساكنة، والهمزة المسهلة حرفٌ بين حرفين لا
 هي همزة خالصة، ولا حرف مدٌّ خالص، والله أعلم^(١).

(١) انظر: التيسير (١٦٤ - ١٦٦)، الكشف (١ / ٦٩ - ٧١)، التذكرة (١ / ١١٦ - ١٢٠). النشر (٢ / ١٢٠٤).

فصل

الإمالة المحضنة^(١):

أن تجعل الفتح^(٢) قريباً من الكسر والألف قريباً من الياء، أمال محضنة كل

(١) والإمالة لغة: التعويج، يُقال: أملت الرمح ونحوه إذا عوجته عن استقامته. وهي مصدرٌ «أَمَلْتُهُ أَمِيلُهُ إمالةً». والمَيْلُ: الانحراف عن القصد، يقال منه: «مال الشيء»، ومنه «مال الحاكم»: إذا عدل عن الاستواء. وقد عرّفها النحويون بقولهم: «أن تنحو بالألف نحو الياء، ولا يكون ذلك إلا لعلّة تدعو إليه». وهي في اصطلاح القُراء: تنقسم إلى قسمين: كبرى، وصغرى؛ فالكبرى: أن تقرب الفتحة من الكسرة والألف من الياء من غير قلب خالص ولا إشباع مفرط، وهي الإمالة المحضنة، وتُسمّى أيضاً: الإضجاع، والبطح، والكسر، واللين، والإجناح، والترخيم. والإمالة من اللغات المشهورة عن العرب، قال الداني: «والإمالة والفتح لغتان مشهورتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم: فالفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس». والأصل: الفتح، والإمالة فرعٌ منه؛ لكون الإمالة لا تصح إلا عند وجود سببها، فإن فُقد لزم الفتح، وإن وُجد جاز الفتح والإمالة. قال ابن يعيش: «والذي يدلّ على أن التفخيم هو الأصل، أنه يجوز تفخيم كلِّ ممال ولا يجوز إمالة كل مفخّم». وللإمالة أسبابٌ كثيرة، ترجعُ إلى شيئين: الكسرة، والياء. والسبب العام: «الإعلام بأن أصل الألف الياء أو التنبية على انقلابها إلى الياء في موضع، أو مشاكلتها للكسر المجاور لها أو الياء». انظر: الموضح (١٩-٣٣)، شرح المفصل (٥/١٨٨)، المقتضب (٣/٤٢)، الوافي (١٤٠).

(٢) والفتح هنا: عبارةٌ عن فتح القارئ لُفِيهِ بلفظ الحرف، وهو فيما بعده ألف أظهر، ويُقال له أيضاً: التفخيم، والنصب. وينقسم إلى فتحٍ شديدٍ، ومتوسط. فالشديد: هو نهاية فتح الشخص فمه بذلك الحرف، ولا يجوز في القرآن بل هو معدومٌ في لغة العرب، ويُسمّى بالتفخيم المحض. والفتح المتوسط: هو ما بين الفتح الشديد والإمالة المتوسطة، ويُسمّى بالتفخيم -بمعنى أنه ضد الإمالة-

=

ألفٍ متوسطةٍ قبل راءٍ متطرفةٍ مجرورة، وجاء في القرآن على عشرة أوزان، نحو: ﴿أَبْصَرِهِمْ﴾ [البقرة: ٦]، ﴿الدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٦]، و﴿الْحِمَارِ﴾ [الجمعة: ٥]، ﴿الْكُفَّارِ﴾ [التوبة: ١٢٤]، و﴿وَالْتَهَارِ﴾ [البقرة: ١٦٣]، ﴿بِإِدْنَارِ﴾ [آل عمران: ٧٤]، ﴿بِقِنطَارِ﴾ [آل عمران: ٧٤]، ﴿بِمِقْدَارِ﴾ [الرعد: ٩]، و﴿وَالْإِبْكَرِ﴾ [آل عمران: ٤١]، ونحو ذلك مما كان على هذا الوزن^(١).

إلا ﴿الْجَارِ ذِي الْقُرْبَى﴾، و﴿وَالْجَارِ الْجُنْبِ﴾ [النساء: ٣٦]، فإنه لم يملها مخالفاً لأصله^(٢).

ويقال له: التريق، قال الداني في موضعه: «وهذا الذي يستعمله أصحاب الفتح من القراء». انظر: الموضح (٢١-٢٢)، النشر (٣/ ١٥٩٨).

(١) وتُبدت هنا بالراء المتطرفة؛ لإخراج المتوسطة، فلا تمال الألف قبلها، نحو: ﴿وَنَمَارِقٍ مَّصْفُوفَةٌ﴾ [الغاشية: ١٥]. وعلّة الإمالة: أنه لما وقعت الكسرة بعد الألف، قَرَّب الألف نحو الياء لتقرب الياء من لفظ الكسر؛ لأن الياء من الكسر، ولم يُمكن ذلك حتى قربت الفتحة -التي قبل الألف- نحو الكسر، فحسن ذلك؛ ليعمل اللسان عملاً واحداً مستقلاً، فهو أخف من أن يعمل متصعداً بالفتحة والألف، ثم يهبط مستقلاً بكسرة الراء. للاستزادة انظر: الكشف (١/ ١٧٠-١٧١)، التذكرة (١/ ٢١١-٢١٤)، النشر (٣/ ١٦٦٥)، الوافي (١٥١).

(٢) مستثنى؛ لأن الصفة والموصوف يُفِيدان ما يفيد الاسم الواحد، وصارت الصفة آخر الاسم، فأصبحت الألف متوسطةً لا متطرفة، فصار كلمة الجار وذو القربى كاسمٍ واحد؛ لأن المعنى لا يكون إلا مع الاتصال، فخرجت الألف عن التطرف. انظر: الكشف (١/ ١٧٠)، حجة القراءات (١/ ٢٠٢).

وأمال ﴿الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤١]، ﴿كَافِرِينَ﴾ [الأنعام: ١٣١] حيث وقعا^(١)،
و﴿هَارٍ﴾ [التوبة: ١١٠]^(٢).

وأمال أيضاً كل ألف متطرّف منقلب إلى ياء، إذا وقع بعد راء، نحو:
﴿الذِّكْرِي﴾ [الأنعام: ٦٨]، و﴿أَشْرِي﴾ [التوبة: ١١٢]، و﴿النَّصْرِي﴾ [البقرة: ٦١]،
﴿سُكْرِي﴾ [النساء: ٤٣]، ﴿أَسْرِي﴾ [الأنفال: ٦٨]، و﴿أَسْرِي﴾ [البقرة: ٨٤]، [١٠/
أ] ﴿مُجْرِيهَا﴾ [هود: ٤١]، ﴿التَّوْرِيَّة﴾ [آل عمران: ٢]، ﴿أَدْرِيكَ﴾ [الحاقة: ٣]
وشبهه^(٣)، إلا ﴿يَا بُشْرَاي﴾ [يوسف: ١٩]، فإنه إمالةٌ محضةٌ على أصله، وإمالةٌ

(١) قال الشاطبي: «ومع كافرين الكافرين بيائه»، فأمال المعرف والمنكر، إذا كان منصوباً أو مجروراً،
وعلة الإمالة؛ للكسر الذي وقع بعد الألف؛ لكون الكسرة التي على الراء بمنزلة الكسرتين، لما في الراء
من التكرير، فتوالت الكسرات، وبعدها ياء وذلك كله مقوٌ للإمالة. انظر: التيسير (٢٢٢)، الكشف (١/
١٧٣)، فتح الوصيد (٢/ ٤٥٧)، النشر (٣/ ١٦٨٥).

(٢) وذلك لأجل كسرة الراء، و﴿هَارٍ﴾ أصلها: (هايرٌ) من: هار يهير، أو (هاورٌ) من هار يهور، ثم قلبت
فصارت واوها أو ياؤها طرفاً، فحذفت الحركة استئقلاً، فيجتمع سكونها مع التنوين، ثم تصبح
ك(رام)، (غاز)، قال الشاطبي: «وَهَارٍ رَوَى مُرُّو بِخَلْفٍ صَدِّ حَلَا». انظر: فتح الوصيد (٢/ ٤٥٧)،
النشر (٣/ ١٦٧١)، متن الشاطبية (١/ ٢٦) بيت (٣٢٣).

(٣) اختص أبو عمرو بإمالتها من الأسماء والأفعال؛ فرقاً بينه وبين غيره ممَّا ليست عينه ولا لامه راءً؛
اتباعاً للنقل، واقتداءً بأئمته، واختياراً لما تختاره العرب. انظر: فتح الوصيد (٢/ ٤٣٦).

أيضاً بين بين، وفتحها، والفتح أشهر^(١)، وأمال أيضاً ﴿أَعْمَى﴾ الأولى في الإسراء [٧٢] ^(٢).

وأمال راء ﴿الْمَرْ﴾ [الرعد: ١]، و ﴿الرِّ﴾ [هود: ١]، حيث وقع، وأمال الهاء من ﴿كَيْعَصَ﴾ و ﴿طَهَ﴾ ^(٣)، وأمال الهمزة ﴿رَأَى﴾ [النجم: ١٨]، و ﴿رَعَاكَ﴾ [الأنبياء: ٣٦]، و ﴿رَعَاهُ﴾ [النمل: ٤١]، وما تصرف منه إذا كان بعد الهمزة ألف^(٤)، وأمال

(١) مختلفٌ فيها، قال ابن الجزري: «وذكر الثلاثة الأوجه أبو القاسم الشاطبي ومَن تبعه، وبها قرأت، غير أن الفتح أصح روايةً والإمالة أفيئس على أصله، والله أعلم». انظر: التبصرة (٥٤٦)، النشر (٢/ ١٦٢٩).

(٢) وقيدته بالأولى؛ ليخرج الثانية، فإنه لا إمالة له فيها. وعلّة إمالته في الموضع الأول؛ لأنه أراد أن يفرّق بين ما هو اسم وبين ما هو أفعلٌ منه، فغاير بينهما بالإمالة وتزكها. فالثانية مصدر والأولى ليست بمصدر. وقال ابن خالويه: «وكان أبو عمرو أحذقهم، ففرّق بين اللفظين؛ لاختلاف المعنيين، فقرأ: بالإمالة، بالفتح، أي: أشدُّ عمى، فجعل الأول صفة بمنزلة أحمر وأصفر، والثاني بمنزلة أفعل منك». انظر: الكشف (١/ ١٨٤)، حجة القراءات (١/ ٣٧٨).

(٣) وعلّة إمالة هذا النوع؛ لأن الألف التي من هجاء (راء) في تقدير ما أصله الياء؛ لأنها أسماء ما يكتب به، ففرّق بينها وبين الحروف التي لا تجوز إمالتها، نحو: (ما، لا). وفي إمالة الهاء وحدها خروجٌ من تسفّل إلى تصعد. للاستزادة انظر: الموضح (٢٠٧ - ٢١١)، الكشف (١/ ١٨٦ - ١٨٧)، النشر (٣/ ١٧٠٠ - ١٧٠٢).

(٤) فتكون إمالة الألف التي بعد الهمزة؛ لتقرب من أصلها، وتُمال فتحة الهمزة؛ لتقرب من إمالة الألف. انظر: الكشف (١/ ١٩١).

﴿التَّاسِ﴾ [الناس: ١] المجرور بخلاف، نحو: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾، ﴿بِرَبِّ﴾
﴿التَّاسِ﴾ [الناس: ١]، ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ [الناس: ٢]^(١).

فصل

الإمالة بين اللفظين^(٢):

أن تنحو بالفتح قليلاً إلى الكسر وبالألف إلى الياء، حتى تكون بين الفتح
الخالص والإمالة المحضمة.

أمال بين اللفظين كل ألف في (فَعَلَى، وَفَعَلَى، وَفِعْلَى) ما لم يكن الألف
راء، نحو: ﴿التَّقْوَى﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿سَتِي﴾ [طه: ٥٢]، ﴿وَالسَّلْوَى﴾ [البقرة: ٥٦]،
﴿مَرَضِي﴾ [النساء: ٤٣]، و﴿المَوْتَى﴾ [البقرة: ٧٢]، و﴿القَتْلَى﴾ [البقرة: ١٧٧]،
ونحو: ﴿إِحْدَى﴾ [الأنفال: ٧]، ﴿إِحْدَيْهِمَا﴾ [البقرة: ٢٨١]^(٣)، و﴿بِسِيمَاهُمْ﴾ [البقرة:

(١) قال الشاطبي: «وَحُلْفُهُمْ فِي النَّاسِ فِي الْجَزْرِ حُصْلًا»، فاختلف فيه عن أبي عمرو من رواية الدوري، فتكون الإمالة للدوري قولاً واحداً، والفتح كذلك للسوسي، قال ابن الجزري: «والوجهان صحيحان عندنا من رواية الدوري عن أبي عمرو، وقرأنا بهما وبهما نأخذ»، وعلّة الإمالة: أنه لما وقعت الكسرة بعد الألف، قرب الألف نحو الياء، لتقرب من لفظ الكسر؛ لأن الياء من الكسر. انظر: الكشف (١/ ١٧٠)، متن الشاطبية (١/ ٢٧) بيت (٣٣١).

(٢) فتكون ما بين الفتح والإمالة الكبرى، وتسمى التقليل، وبين بين، أي: بين لفظي الفتح والإمالة الكبرى، وإمالة متوسطة. انظر: الموضح (١/ ٢٢)، النشر (٣/ ١٥٩٩).

(٣) كتبها المؤلف بلفظ (إحداهم)، ولم أجد هذا الموضع، فأثبت المثال الأقرب للمطلوب في المتن.

[٢٧٢]، ونحو: ﴿طُوبَى﴾ [الرعد: ٣٠]، ﴿الدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٨٤]، ﴿الْفُصُوي﴾ [الأنفال: ٤٢]، ﴿الْعُلْيَا﴾، ﴿السُّفْلَى﴾ [التوبة: ٤٠]، و﴿الرَّعْيَا﴾ [الفتح: ٢٧]، و﴿رُعْيَاي﴾ [يوسف: ٤٣]، وكذلك: ﴿يَحْيَى﴾ [آل عمران: ٣٩]، و﴿عَيْسَى﴾ [آل عمران: ٤٥]، ﴿يَا مُوسَى﴾ [طه: ١٠] ^(١).

وأمال الألفات غير المبدلة من التنوين، ففي أواخر آي طه، من قوله: ﴿لِتَشْقَى﴾ إلى آخرها ﴿وَمَنْ أَهْتَدَى﴾ [طه: ١ - ١٣٤]، وأواخر آي النجم، من قوله: ﴿إِذَا هَوَى﴾ إلى قوله: ﴿النُّذُرِ الْأُولَى﴾ [النجم: ١ - ٥٥]، وأواخر آي المعارج: ﴿لَطِي﴾، ﴿لِلشَّوَى﴾، ﴿وَتَوَلَّى﴾، ﴿فَأَوْعَى﴾ [١٥ - ١٨]، وأواخر آي القيامة، من قوله: ﴿وَلَا صَلَّي﴾ إلى آخرها ﴿الْمَوْتَى﴾ [٣٠ - ٣٩]، وأواخر النازعات، من قوله: ﴿حَدِيثُ مُوسَى﴾ إلى آخرها ﴿أَوْ ضَحِيهَا﴾ [١٥ - ٤٥] [١٠ / ب] وأواخر عبس، من أولها إلى قوله: ﴿تَلَهَّى﴾ [١ - ١٠]، وأواخر أي سبّح، والشمس، والليل كلها، وأواخر الضحى، من أولها إلى قوله: ﴿فَأَغْنَى﴾

(١) قال الشاطبي:

وَكَيْفَ أَتَتْ فَعَلَى وَآخِرُ آيِ مَا تَقَدَّمَ لِلْبَصْرِ يَسْوَى رَاهِمَا اَعْتَلَا

فله التقليل في كل ذلك. وقد وردت المفتوحة في خمسة وستين موضعاً، والمكسورة في خمسة وثلاثين موضعاً، والمضمومة في مئتين واثنين وعشرين موضعاً. انظر: الموضح (١ / ٩١)، متن الشاطبية (١ / ٢٦) بيت رقم (٣١٦).

[١ - ٨]، وأواخر اقرأ، من قوله: ﴿لِيَطْعَنِي﴾ إلى قوله: ﴿بِأَنَّ اللَّهَ يَرِي﴾ [٦-١٤].

وأمال (حاء) حواميم^(١)، وألف ﴿يُلْقِي﴾ [فصلت: ٣٩]^(٢)، ﴿يَا حَسْرَتِي﴾ [الزمر: ٥٣]^(٣)، (وَأَنِّي) الاستفهامية التي بمعنى: كيف، وأين، نحو: ﴿أَنِّي شَتَّمْتُ﴾ [البقرة: ٢٢١]، ﴿أَنِّي يَكُونُ لِي﴾ [آل عمران: ٤٠]، ﴿وَأَنِّي لَهُمُ التَّنَاوُشُ﴾ [سبأ: ٥٢].
وفي ﴿يَا أَسْفَي﴾ [يوسف: ٨٤] وجهان: الإمالة والفتح^(٤).

- (١) مختلفٌ فيه، فله التقليل، وقال بذلك صاحب التيسير والبصرة، وبعضهم روى عنه بالفتح، وقال بذلك ابن مهران، قال ابن الجزري: «الوجهان صحيحان، والله أعلم». انظر: النشر (٣/ ١٧١٠ - ١٧١١).
- (٢) كما كُتِبَ في الكتاب: أَلِف (ويلقى).
- (٣) مختلفٌ في تقليلها؛ فرواها بين بين الدوري عن أبي عمرو، وقال بذلك صاحب التيسير والبصرة، وتبعهم في ذلك الشاطبي، وعلّة ذلك -أي التقليل-؛ للدلالة على الأصل، واتباعاً للمصاحف أيضاً؛ لأنها رُسمت بالياء إعلاماً بالأصل فيها، والسوسي بالفتح، وعلّة الفتح: أنهم يرون الأصل (يا حسرتاه)، فوجب الفتح؛ إذ لا أصل للياء فيها، وقد يرون أن أصلها الياء، غير أنهم لما كانوا قد قرّوا منها إلى الألف، كرهوا أن ينحوا بها نحو الياء ثانية؛ لئلا يعودوا إلى ما كانوا قد فروا منه، فالفتح منها. انظر: الموضح (١/ ١٣٩ - ١٤٠).
- (٤) مختلفٌ في تقليلها، فقد تكون على وزن (أفعل)، أو على وزن (فعلى)، وهذا ممّا رواه الدوري عن أبي عمرو، من طريق ابن مجاهد وقرأ به الداني، والسوسي بالفتح، قال الداني: «وقرأت من طريق غيره -يعني ابن مجاهد- من البغداديين، ومن سائر الروايات عن أبي عمرو بإخلاص الفتح»، وعلّة التقليل: على الأصل في ما كان على هذا الوزن (فعلى)، وعلّة من فتحها: لأن الألف عندهم غير منقلب عن ياء، ففتحها أولى. قال الداني في موضعه: «وعلّة نافع وأبي عمرو في جمعها بين الإمالة المتوسطة والفتح الخالص في حرفهما؛ أنهما أرادا بذلك الجمع بين اللغتين في ذلك لفصاحتها وفشوّهما، مع ما اتبعاه من الأثر في كليهما عن أئمتها». انظر: الموضح (١/ ١٠٤ - ١٠٧).

وإن كان (الراء)، في (فَعَلَى، وَفِعَلَى، وَفُعَلَى) نحو: ﴿أَسْرِي﴾ [الإسراء: ١]،
﴿الذِّكْرِي﴾ [الأنعام: ٦٨]، ﴿وَبُشْرِي﴾ [البقرة: ٩٦].

رؤوس الآي: نحو: ﴿الثَّرِي﴾ [طه: ٥]، ومن ﴿اَفْتَرِي﴾ [الأنعام: ٩٤]، ﴿وَلَا
تَعْرِي﴾ [طه: ١١٥]، وعلى ﴿مَا رَأِي﴾ [النجم: ١١]، ﴿عَلَى مَا يَرِي﴾، و﴿ذِكْرِيهَا﴾
[النازعات: ٤٢]، ﴿الذِّكْرِي﴾ [الأنعام: ٦٨]، ﴿لِلْيَسْرِي﴾ [الليل: ٧]، ﴿لِلْعُسْرِي﴾ [الليل:
١٠]، و﴿بَانَ اللَّهُ يَرِي﴾ [العلق: ١٤] فإنه إمالة محضنة.

وأما أَلِفٌ ﴿هُدَى﴾ [البقرة: ١]، و﴿سَوَى﴾ [طه: ٥٧]، و﴿ضَحَى﴾ [طه: ٥٨]،
و﴿مُسَمَّى﴾ [البقرة: ٢٨١]، و﴿سُدَى﴾ [القيامة: ٣٥]، ففي الوقف، فمن قال: إن
الألف ليس بدلاً من التنوين، بل هو لام الكلمة أماله؛ لكونه من أواخر آي هذه
السور (طه، والقيامة)، وهذا مذهب أبي عمرو، والخليل^(١)، والكسائي^(٢)،
والكوفيين، وعليه العمل.

(١) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري الأزدي، أبو عبد الرحمن: صاحب العربية والعروض، كان
رأساً في لسان العرب، ديباً، ورعاً، قانعاً، متواضعاً، كان متعبداً، كبير الشأن، ذكياً فطناً شاعراً، منقطعاً إلى العلم، أول
من سُمِّي (أحمد) بعد النبي ﷺ، أول من استخراج علم العروض واستخدمه في أشعار العرب، وغيره، ومن تلاميذه:
سيبويه والأصمعي وغيرهما، له مؤلفات كثيرة في اللغة والأدب، منها: كتاب العين، العروض، وغيرها، (ت: ١٧٠هـ).
انظر: بغية الوعاة (١/ ٥٧٧)، سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٢٩ - ٤٣١)، الفهرست (٦٥).

(٢) علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأسدي الكوفي النحوي: مولى لبني أسد، طاف البلدان من مكان إلى
آخر؛ لطلب العلم، كان رَحْمَةً إماماً في القراءة والعربية، واللغة والأدب، جمع علوم القرآن، وصحب الأعراب وأتقن
الإعراب. شيوخه: فقد أخذ العلم عن كثير، منهم: حمزة الزيات، وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعده، ومن
تلاميذه: القاسم بن سلام، وراويه الدوري، وأبو الحارث، له عدة مؤلفات نفيسة في اللغة والأدب والقراءات وعلوم

ومن قال: إنه بدلٌ من التنوين أماله أيضًا؛ لأن الألف المبدل من التنوين في هذه الكلمات وقع موقع لام الكلمة وهي ممالّة، وهذا مذهب المازني، وأبي عليّ الفارسي^(١) في أحد قوليّه.

ولأبي عليّ قول آخر، يقول فيه بالتفصيل: إن كان مرفوعًا [١١ / أ] أو مجرورًا فالألف لام الكلمة، وإن كان منصوبًا فالألف بدل من التنوين، ويُمال أيضًا؛ لكونه وقع موقع ما يُمال، ومَنْ تبيّن أنها لام الكلمة أمالها من غير تردّد، ومَنْ قال: إنها بدل من التنوين أيضًا أمالها؛ لكونها وقعت موقع ما يُمال فليتأمل^(٢).

القرآن، منها: مختصر النحو، الآثار في القراءات، معاني القرآن، وغيرها، (ت ١٧٧هـ) بالرّي. انظر: غاية النهاية (١) / ٥٣٥ - ٥٤٠، تاريخ بغداد (١٣ / ٣٤٥)، معرفة القراء الكبار (٧٣ - ٧٧).

(١) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمّد بن سليمان أبو عليّ الفارسي النحوي: صاحب التصانيف ببغداد، إمام في النحو والعربية، قيل فيه: هو فوق المبرّد، وأعلم منه، كان مُتَهَمًا بالاعتزال. شيوخه: أخذ عن الزجاج وغيره، ومن تلاميذه: عثمان بن جني، وله مؤلفات كثيرة عجيبة حسنة لم يسبق إلى مثلها، منها: الإيضاح في النحو، والحجة في القراءات (ت ٣٧٧هـ). انظر: تاريخ بغداد (٨ / ٢١٧)، بغية الوعاة (١ / ٤٩٦ - ٤٩٧)، طبقات النحويين واللغويين (١٢٠).

(٢) ولم أجد هذا النصّ عن أبي عليّ الفارسي في أيّ من مصنفاته، وقد يكون هذا من فهم المؤلّف لهذا المذهب.

فصل

وإذا تعذر إمالة الألف لسقوطه في الوصل لأجل ساكن بعده، أميل في الوقف؛ لزوال الساكن، نحو: ﴿حَتَّى نَرَى اللَّهَ﴾ [البقرة: ٥٤]، ﴿رَعَا الْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٨]، و﴿رَعَا الشَّمْسَ﴾ [الأنعام: ٧٩]، و﴿رَعَا الَّذِينَ﴾ [النحل: ٨٥]، و﴿الْكُبْرَى﴾ [٢٢ - ٢٣]، و﴿الْقَتْلَى الْخُرَّى﴾، و﴿عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١١٦]، و﴿مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [السجدة: ٢٣]. ومنه عند القراء، نحو: ﴿مُفْتَرَى﴾ [سبأ: ٤٣]، و﴿قُرَى﴾ [سبأ: ١٨]، ﴿تَتْرَأَ﴾ [المؤمنون: ٤٤]، وفي رؤوس الآي: ﴿هُدَى﴾ [البقرة: ١]، ﴿ضُحَى﴾ [طه: ٥٨]، و﴿سُورَى﴾ [طه: ٥٧]، و﴿مُسَمَى﴾ [البقرة: ٢٨١]، و﴿سُدَى﴾ [القيامة: ٣٥]؛ لأن التنوين يزول ويرجع الألف الساقط لأجله، والله أعلم.

فصل

الألف الممال: نحو: ﴿بَنِيهَا﴾ [الشمس: ٥]، ﴿فَسَوِيهَا﴾ [الشمس: ١٥]، ﴿وَضَحِيهَا﴾ [الشمس: ١] هي التي قبل الهاء لا التي بعدها^(١).

(١) وهذا مما أميلت ألفه على التشبيه بالألف، فهي من الألفات الممالات التي أصلها الياء، فحسُن تقليدها لأبي عمرو؛ لأنها لغة لبعض العرب. انظر: الكشف (١/ ١٨٩ - ١٩٠)، النشر (٣/ ١٦٥٨).

فصل

قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى﴾ [الليل: ٥]، ليس رأس آية فما أماله، وقوله: ﴿وَأَتَّقِي﴾ [الليل: ٥]، ﴿بِالْحُسْنَى﴾ [الليل: ٦]، ﴿وَالضُّحَى﴾ [الضحى: ١]، و﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى﴾ [العلق: ٩]، رؤوس آي فيميلهن، والله أعلم.

فصل

الراء الساكنة:

ترقق^(١) بأربعة شروط:

١- أن ينكسر ما قبلها.

٢- وأن يكون الكسر لازماً.

٣- وأن يكون الكسر والراء في كلمة.

٤- وأن لا يكون بعد الراء حرف استعلاء [ب / ١١] نحو: ﴿مِرْيَةَ﴾ [هود:

١٧]، ﴿شُرْعَةَ﴾ [المائدة: ٥٠]، و﴿فِرْعَوْنَ﴾ [طه: ٢٣].

(١) الترقيق: من الرقة، ضد السَّمْن، فهو عبارة عن إنحاف ذات الحرف ونحوه، وعكسه التفخيم: من الفخامة، وهي العظمة والكثرة، وهو عبارة عن ربو الحرف وتسمينه، والتفخيم الأصل في الراءات، ما لم تنكسر. انظر: النشر (٣/ ١٧٦٦).

وَتُفخَّمُ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا مَفْتُوحًا، نحو: ﴿الْقَرِيَّةُ﴾ [يوسف: ٨٢]، أو مضمومًا، نحو: ﴿حَتَّى زُرْتُمُ﴾ [التكاثر: ٢]، أو كان الكسر عارضًا، نحو: ﴿ارْجِعُوا﴾ [يوسف: ٨١]، أو لم يكن الكسر والراء في كلمة، نحو: ﴿يَا بُنَيَّ ارْكَبْ﴾ [هود: ٤٢]، أو كان بعد الراء حرف استعلاء، نحو: ﴿قِرطاسٍ﴾ [الأنعام: ٨]، و﴿فِرْقَةَ﴾ [التوبة: ١٢٣]، ﴿لِبَالْمِرْصَادِ﴾ [الفجر: ١٤].

وفي ﴿فِرْقٍ﴾ [الشعراء: ٦٣] وجهان: تفخيم الراء، وترقيقها^(١).

وحروف الاستعلاء سبعة، يجمعها: (قظ خص ضغط)، والموجود بعد الراء في القرآن ثلاثة: (الصاد، والطاء، والقاف).

والراء المكسورة: تُرَقِّقُ الراء في الوصل، نحو: ﴿الْمَشْرِقُ﴾، ﴿وَالْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١١٤]، و﴿بِدَاتِ الصُّدُورِ﴾ [الملك: ١٤]، و﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ﴾ [الشرح: ٦].

والراء المضمومة والمفتوحة: تُفخِّمُ، نحو: ﴿رُزِقْنَا﴾ [البقرة: ٢٤]، ﴿رُزِقُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، ونحو: ﴿السَّرَّاءِ وَالصَّرَّاءِ﴾ [الأعراف: ١٣٤].

(١) ومن قال بالتفخيم: فذلك نظرًا إلى حرف الاستعلاء بعدها، ومن قال بالترقيق: فهو للكسر الذي في حرف الاستعلاء، وهو القاف، قال ابن الجزري: «والوجهان صحيحان». انظر: الكشف (١/ ٢١٠)، النشر (٣/ ١٨١٥).

وأما في سكون الوقف فهي مفخمة بأيّ حركة تحرّكت، إلا إن كان ما قبلها مكسوراً، نحو: ﴿وَأَزْدُجِرَ﴾ [القمر: ٩]، و﴿مُسْتَقِرُّ﴾ [القمر: ٣٨]، ﴿مُسْتَمِرٌّ﴾ [القمر: ٢].

أو ياء ساكنة، نحو: ﴿خَيْرِ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، و﴿بَصِيرِ﴾ [البقرة: ١٠٩]، ﴿خَيْرِ﴾ [البقرة: ٥٤]، ﴿غَيْرِ﴾ [الفاتحة: ٧]، وممّالاً، نحو: ﴿الدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٤]، ﴿الْقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩] فهي مرّقة.

وحكم الروم حكم الوصل، وحكم الإشمام حكم السكون الذي بلا إشمام، وإن حال بين الكسر والراء ساكن من حروف الاستعلاء فُخِّمَتِ الراء، نحو: ﴿ادْخُلُوا مِصْرَ﴾ [يوسف: ٩٩]، ﴿عَيْنَ الْقَطْرِ﴾ [سبأ: ١٢]، وإن حال غير حروف الاستعلاء رُقِّقَتِ، نحو: ﴿الذِّكْرِ﴾ [الحجر: ٩]، و﴿السَّحْرِ﴾ [يونس: ٨١].

فصل

اللام: من اسم الله مُفَخِّمٌ^(١) بعد الضم [١٢ / أ] والفتح، نحو: ﴿قَالَ اللهُ﴾ [آل عمران: ٥٥]، ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ﴾ [الأنفال: ٣٢].

(١) والمشهور في هذا الباب: التخليط، ومرادفه التفيخيم، على معنى واحد، وضدهما التريق. قال ابن الجزري:

.....
وَأَسْمَ اللهُ كُلُّ فَخْمًا
مِنْ بَعْدِ فَتْحِهِ وَضَمِّ وَاخْتِلَافٍ
بَعْدَ مَمَالٍ لَا مَرَقَةٍ وَصِفِّ

=

ومُرَقَّق بعد الكسر، نحو: ﴿لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، و﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [هود: ٤١]،
و﴿قُلِ اللَّهُمَّ﴾ [آل عمران: ٢٦].

فصل

ميم الجمع^(١):

تُوصَل بواو، وإن اتصل بها ضمير، نحو: ﴿قَدَّمْتُمُوهُ﴾ [ص: ٥٩]،
و﴿أَنْزَلْنَا مَكُّوْهَا﴾ [هود: ٢٨]، و﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٥]^(٢).

وإن لم يتصل بها ضمير، فإن كانت قبل متحرك سَكَّنَهَا، نحو: ﴿عَلَيْهِمْ
ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٥].

وإن كانت قبل ساكن ضَمَّهَا، نحو: ﴿مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران: ١١٠]،
و﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، [محمد: ٣٦].

=

انظر: النشر (٣/ ١٨٣٦ - ١٨٥٠)، متن طيبة النشر (١/ ٦٥)، بيت رقم (٣٤٩ - ٣٥٠).

(١) الميم الساكنة: هي التي سكونها ثابت في الوصل والوقف، وتأتي الميم الساكنة المقصودة في هذا الباب متوسطة ومتطرفة، وتكون في الاسم نحو: ﴿لَهُ الْحَمْدُ﴾ [القصاص: ٧٠]، وفي الفعل نحو: ﴿قُمْتُمْ﴾ [المائدة: ٧]، وفي الحرف، نحو: ﴿أَمْ لَمْ يُنَبِّأ﴾ [النجم: ٣٥]، وتأتي للجمع، نحو: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٢٤]، وتوصل بواو لفظية لا خطية. انظر: هداية القاري (١/ ١٩١)، سراج القارئ (٣٢ - ٣٣).

(٢) توصل بواو لجميع القراء؛ لأن الأصل أن تكون بضميتين وواو. انظر: حجة القراءات (١/ ٨١)، شرح الهداية (١/ ٢٣).

إلا إذا كانت قبل الميم هاء وقبل الهاء كسرة أو ياء ساكنة، نحو: ﴿بِهِمْ﴾
﴿الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٥]، و﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢٤٤]، [النساء: ٧٦]، فإنه كسر الميم.

وحركة ما قبل ميم الجمع ضم، إلا إن كان ما قبلها كسرةً أو ياء ساكنة، فإنه حينئذٍ يكسر الهاء^(١).

فصل

هاء الضمير^(٢):

مكسورة إن كان ما قبلها مكسورًا أو ياء ساكنة، نحو: ﴿بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، و﴿فِيهِ﴾ [البقرة: ١]، ﴿عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨].

وإن كان ما قبلها مضمومًا أو مفتوحًا أو ساكنًا غير الياء فمضمومة، نحو: ﴿مَنْ يَنْصُرُهُ﴾ [الحج: ٣٨]، ﴿وَرُسُلَهُ﴾ [الحديد: ٢٥]، و﴿أَرْجَاهُ﴾ [الأعراف: ١١٠]، ﴿عَنْهُ﴾ [النساء: ١٦٠]، و﴿تَنْصُرُوهُ﴾ [التوبة: ٤٠].

(١) فكسرها من أجل التقاء الساكنين. انظر: الكشف (١/ ٣٧-٣٨)، التبصرة (١/ ٢٥١).

(٢) وتُسمى أيضًا: هاء الكناية، وهي عبارة عن الهاء التي يُكنى بها المفرد المذكر الغائب، ولا تأتي إلا زائدة، ولا تكون إلا متصلة بفعل، نحو: (يعلمه)، أو باسم ظاهر، نحو: (عصاه)، أو بحرف، نحو: (فيه). وتنقسم إلى أربعة أقسام: ثلاثٌ متفقٌ عليها، وهي أن يكون ما قبلها متحركًا مفتوحًا أو مضمومًا؛ فتوصل بواو لجميع القُرَّاء. والثالث: أن يكون ما قبلها مكسورًا؛ فتوصل بياء للجميع. والقسم الرابع: مختلفٌ فيه، وهو أن يكون قبلها ساكن. انظر: التبصرة (١/ ٢٥٤)، النشر (٢/ ٩٧١).

(٣) يقرأها همزة ساكنة مع ضم الهاء من غير صلة. انظر: التذكرة (١/ ٩٧)، النشر (٢/ ٩٩٠-٩٩١).

لم يصلها إذا وقعت قبل ساكن، نحو: ﴿فَقَدَّ نَصْرَهُ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿بِهِ﴾
 ﴿اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، وكذلك لم يصلها إذا سكن ما قبلها، نحو:
 ﴿فَأَجْتَبَلَهُ﴾ [القلم: ٥٠]، ﴿وَمَا قَتَلُوهُ﴾ [النساء: ١٥٧]، وفيه وجهان^(١).
 و﴿أَرْجَهُ﴾ [الأعراف: ١١٠]، و﴿مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧].

وأما إذا تحرك ما قبل الهاء أو بعدها بحركة لازمة، فقد وصلها بواوٍ في
 الوصل إن كانت الهاء مضمومة، نحو: ﴿مَنْ يَنْصُرُهُ﴾ [الحج: ٣٨]، ﴿وَرُسُلَهُ﴾
 [الحديد: ٢٥]، ووصلها بياء في الوصل إن كانت مكسورة، نحو: ﴿وَمَلَأْتِكْتِهْ﴾،
 ﴿وَكُتِبِهْ﴾، ﴿وَرُسُلِيَهْ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

إلا ﴿يُودَّهْ﴾ [آل عمران: ٧٥]، [١٢ / ب] ﴿نُؤَلِّهْ﴾، ﴿وَنُؤِصِّلَهْ﴾ [النساء: ١١٤]،
 ﴿نُؤْتِهْ﴾ [آل عمران: ١٤٥]، ﴿وَيَتَّقَهْ﴾ [النور: ٥٠]، و﴿فَأَلْقَهْ﴾ [النمل: ٢٨]، فإنه سكن
 الهاء، وأما في هاء ﴿يَرِضَهُ لَكُمْ﴾ بالزمر [٨] فوجهان: السكون والصلة^(٢).

(١) ومذهبه فيها: الكسر والضم من غير صلة. انظر: المصباح (٢ / ٥٨٦ - ٦٠٢)، التبصرة (١ / ٢٥٥)،
 النشر (٢ / ٩٧٣).

(٢) فيقرأ بإسكان الهاء بخلفٍ عن الدوري، والوجه الثاني له الصلة. انظر: الشمعة المضئية (١ / ٥٣٧)،
 النشر (٢ / ٩٨٠).

فصل

ياء الضمير^(١):

فتحها عند الهمزة المفتوحة، نحو: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾ [البقرة: ٣٠-٣٣]، و﴿إِنِّي أَرِي﴾ [الأنفال: ٤٩]، ﴿فِي الْمَنَامِ إِنِّي أَدْبَحُكَ﴾ [الصفات: ١٠٢].
إلا ستة عشر ياء فإنه سكنها، وذلك: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ﴾ بالأعراف [١٤٣]، ﴿وَلَا تَقْتِنِي إِلَّا فِي الْفِتْنَةِ﴾ ﴿وَلَا تَقْتِنِي إِلَّا فِي الْفِتْنَةِ﴾ ببراءة [٤٩]، ﴿وَتَرَحَّمَنِي أَكُنْ﴾ بهود [٤٧]، و﴿فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ﴾ بمريم [٤٢]، و﴿فَأَذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ بالبقرة [١٥١]، و﴿فَطَرَنِي أَفَلَا﴾ بهود [٥١]، و﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ [١٣]، و﴿سَبِيلِي أَدْعُوا﴾ بيوسف [١٠٨]، و﴿حَشَرْتَنِي أَعْمَى﴾ بطه [١٢٣]، و﴿أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ﴾ [١٩]، و﴿لِيَلْبُوْنِي عَاشِكُرُ﴾ بالنمل [٤١]، و﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ بالزمر [٦١]، و﴿ذَرُونِي أَقْتُلْ﴾ [٢٦]، و﴿أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ﴾ بغافر [٦٠]، و﴿أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ﴾ [١٤]، و﴿أَتَعِدَّانِي أَنْ أُخْرَجَ﴾ [١٦] الأحقاف.

(١) عبارة عن ياء المتكلم، وهي ضمير يتصل بالاسم والفعل والحرف، فتكون زائدة على الكلمة - أي: لا تجيء لاماً من الفعل -، والخلف فيها جارٍ بين الفتح والإسكان، وثابتة في المصاحف بخلاف الزوائد، فتكون أصلية وزائدة، والخلف فيها ثابتٌ بين الحذف والإثبات. انظر: النشر (٣/ ١٩٨٥-١٩٨٨).

وفتحها أيضًا عند المكسورة، نحو: ﴿رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، ﴿يَدِي إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٣٠]، و﴿ءَابَائِي إِبْرَاهِيمَ﴾ [يوسف: ٣٨]، و﴿حُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦] إلا تسعة عشر فإنه سکنها، وذلك: ﴿أَنْظَرْنِي إِلَى يَوْمٍ﴾ بالأعراف [١٣]، والحجر [٣٦]، وص [٧٨]، و﴿مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي﴾ بيوسف [٣٣]. و﴿رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي﴾ بالقصص [٣٤]، و﴿تَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ﴾، و﴿تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [٤٣] بغافر، و﴿ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ﴾ بالأحقاف [١٤]، و﴿أَخَّرْتَنِي إِلَى﴾ بالمنافقين [١٠]، و﴿أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ بآل عمران [٥١]، والصف [١٤]، و﴿وَيَبِّنْ إِخْوَتِي إِنْ﴾ بيوسف [١٠٠]، و﴿بَنَاتِي إِنْ كُنْتُمْ﴾ [١٣ / أ] في الحجر [٧١]، و﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ في الكهف [٦٨]، والقصص [٢٧]، والصف [١٠٢]، و﴿بِعِبَادِي إِنَّكُمْ﴾ في الشعراء [٥٢]، و﴿لَعَنَتِي إِلَى﴾ في ص [٧٧]، و﴿وَرُسُلِي إِنْ اللَّهُ﴾ في المجادلة [٢١].

وسكنها عند الهمزة المضمومة، نحو: ﴿بِعَهْدِي أَوْفٍ﴾ [البقرة: ٣٩]، و﴿أَنِّي أُوْفِي الْكَيْلِ﴾ [يوسف: ٥٩].

وفتحها عند (ال)، نحو: ﴿رَبِّي الَّذِي﴾ [البقرة: ٢٥٧]، و﴿عِبَادِي الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، و﴿حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ [التوبة: ١٣٠]، و﴿وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ﴾ [آل

عمران: [٤٠]، إلا موضعين فإنه سَكَن، وذلك: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ بالعنكبوت [٥٦]، و﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ بالزمر [٥٠].

وفتحها عند همزة الوصل، وذلك: ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ﴾ بالأعراف [١٤٤]، ﴿أَخِي ۝٣٠ أَشَدُّ﴾ [٢٩ - ٣٠]، و﴿لِنَفْسِي أَذْهَبُ﴾ [٤١]، و﴿ذِكْرِي ۝٤٢﴾ [٤٢ - ٤١]، ﴿يَلِيَّتِي اتَّخَذْتُ﴾ [٢٧]، ﴿إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾ بالفرقان [٣٠]، و﴿مِن بَعْدِي أَسْمُهُ﴾ في الصف [٦].

وعند باقي الحروف لم يفتح إلا: ﴿وَمَحْيَايَ﴾ بالأنعام [١٦٤]، ﴿وَمَا لِي﴾ في يس [٢١].

وأما إذا وقع قبل الياء ألف، نحو: ﴿هُدَايَ﴾ [البقرة: ٣٧]، ﴿عَصَايَ﴾ [طه: ١٧]، ﴿يَا بُشْرَايَ﴾ [يوسف: ١٩]، ﴿مَثْوَايَ﴾ [يوسف: ٢٣]، ﴿رُءْيَايَ﴾ [يوسف: ٤٣]، فإن الياء مفتوحة بإجماع القراء، إلا في: ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٤] فعن نافع^(١) السكون.

فصل

أثبت من الياءات المحذوفات في الوصل دون الوقف، وتسمى الزائد في البقرة: ﴿الدَّاعِ﴾ [١٨٥]، ﴿إِذَا دَعَانِ﴾ [١٨٥]، ﴿وَأَتَّقُونَ﴾ يَأُولِي

(١) سبقت ترجمته.

﴿الَلْبَبِ﴾ [١٩٥]، وفي آل عمران: ﴿وَمَنِ اتَّبَعِنِ - وَقُلْ﴾ [٢٠]، ﴿وَحَافُونَ إِنْ كُنْتُمْ﴾ [١٧٥]، وفي المائدة: ﴿وَإِخْشُونَ﴾ [٤]، ﴿وَلَا تَشْتَرُوا﴾ [٤٦].

في الأنعام: ﴿وَقَدْ هَدَيْنِ - وَلَا أَخَافُ﴾ [٨١]، وفي الأعراف: ﴿ثُمَّ كِيدُونَ - فَلَا﴾ [١٩٥]، وفي هود: ﴿فَلَا تَسْأَلِنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [٤٦] [١٣ / ب]، ﴿وَلَا تُخْزُونَ فِي ضَيْفِي﴾ [٧٧]، و﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ﴾ [١٠٥]، وفي يوسف: ﴿حَتَّى تُؤْتُونَ مَوْثِقًا﴾ [٦٦]، وفي إبراهيم: ﴿بِمَا أَشْرَكْتُمُونَ مِنْ قَبْلُ﴾ [٢٥]، ﴿وَتَقَبَّلَ دُعَاءَ * رَبَّنَا﴾ [٤٢]، وفي سبحان: ﴿لَيْنِ أَخْرَتَيْنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [٦٢]، ﴿فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ﴾ [٩٧]، وفي الكهف: ﴿أَنْ يَهْدِينَ رَبِّي﴾ [٢٤]، و﴿إِنْ تَرِنِ أَنَا﴾ [٣٨]، ﴿أَنْ يُؤْتِينَ﴾ [٣٩]، ﴿مَا كُنَّا نَبْغِ فَأَرْتَدَّا﴾ [٦٣]، و﴿عَلَى أَنْ تُعَلِّمِنِ مِمَّا﴾ [٦٥].

وفي طه: ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ﴾ [٩١]، وفي الحج: ﴿وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ﴾ [٢٣]، وفي النمل: ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ﴾ [٣٧]، وأما ﴿فَمَا عَاتَلْنِي اللَّهُ﴾ [٣٧] فأثبتها في الوصل مفتوحة، وفي الوقف وجهان: إثبات الياء وحذفها^(١).

(١) انظر: السبعة (٤٨٢)، التيسير (١٧٠).

وفي سبأ: ﴿كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ﴾ [١٣]، وفي غافر: ﴿اتَّبِعُونِ﴾
 أهدِكُمْ﴾ [٣٨]، وفي الشورى: ﴿الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ﴾ [٣٠]، وفي الزخرف:
 ﴿وَاتَّبِعُونِ هَذَا﴾ [٦١]، وفي ق: ﴿الْمُنَادِ مِنْ مَّكَانٍ﴾ [٤١]، وفي القمر:
 ﴿الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ﴾ [٦]، و﴿إِلَى الدَّاعِ يَقُولُ﴾ [٨]، وفي الفجر: ﴿يَسْرٍ﴾
 هَلْ فِي ذَلِكَ﴾ [٤ - ٥]، وأمّا: ﴿أَكْرَمَنِ﴾ [١٦]، و﴿أَهْنَنِ﴾ [١٨]، ففيها
 خلاف في الوصل، والحذف أشهر^(١)، وفي الوقف محذوفتان كجميع ما ذكر في
 الفصل، والله أعلم.

فصل

فيما اختلف الدوريّ والسوسيّ:

١ - أسكن هاء ﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا﴾ بظه [٧٤] السوسي، وكسرها مع
 الإشباع الدوري.

(١) والخلاف هنا على التخيير، قال الداني في التيسير: «وخيرٌ فيهما أبو عمرو وقياسُ قوله: (في رؤوس الآي) يوجب حذفها، وبذلك قرأت، وبه أخذ». وقال صاحب التبصرة: «رؤي عن أبي عمرو أنه خيرٌ في إثباتهما في الوصل، والمشهورُ عنه الحذف». وقال ابن الجزري: «والوجهان مشهوران عن أبي عمرو، والتخيير أكثر، والحذف أشهر، والله أعلم».

انظر: التيسير (٢٢٣)، التبصرة (٣٧٤)، النشر (٣/ ٢٠٧١ - ٢٠٧٢).

٢- وأسكن هاء ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٨] بلا خلافٍ السوسي، وأسكنها وضمها مع الإشباع الدوري.

٣- قصر المنفصل، نحو: ﴿بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٣]، ﴿يَا أَيُّهَا﴾ [البقرة: ٢٠]، ﴿يَا عَادُمْ﴾ [البقرة: ٣٢] بلا خلاف السوسي وبخلاف الدوري.

٤- وأدغم الراء الساكنة في اللام، نحو: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الأحقاف: ٣٠]، ﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [الطور: ٤٧] بلا خلاف السوسي [١٤ / أ] وبخلاف الدوري في رواية الإظهار، وأمّا في رواية الإدغام الكبير، فالإدغام هنا متعين لهما.

٥- أمال بين اللفظين (أنى الاستفهامية) التي بمعنى: كيف، وأين، نحو: ﴿أَنْتِي يَكُونُ لِي﴾ [آل عمران: ٤٠]، ﴿أَنْتِي سِتُّنْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١]، ﴿أَنْتِي لَكَ هَذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]، ﴿يَا وَيْلَتِي﴾ [المائدة: ٣٣]، و﴿يَا حَسْرَتِي﴾ [الزمر: ٥٣] بلا خلاف، و﴿يَا أَسْفِي﴾ [يوسف: ٨٤] بخلاف الدوري وفتحهن السوسي.

٦- وأمّال محضة الراء التي قبل الساكن المنفصل في الوصل، نحو: ﴿حَتَّى تَرَى اللَّهَ﴾ [البقرة: ٥٤]، فله في اسم الله التريق راجحاً؛ للمناسبة والتفخيم مرجوحاً لعدمها، ﴿وَيَرَى الَّذِينَ﴾ [سبأ: ٦]، ﴿الْكُبْرَى﴾ [طه: ٢٢-٢٣]، و﴿التَّصْرَى الْمَسِيحُ﴾ [التوبة: ٣٠]، ﴿الْقَرَى الَّتِي﴾ [سبأ: ١٨]، بخلاف السوسي، وفتحها في الوصل الدوري.

٧- وأمال محضة ﴿رَعَا كَوْكَبًا﴾ [الأنعام: ٧٧]، ﴿رَعَا أَيَدِيَهُمْ﴾ [هود: ٦٩]، ﴿قَرَأَهُ﴾ [الصفات: ٥٥] وشبهه مما كان في لفظه، إذا لم يكن بعد الألف ساكن بخلاف السوسي وفتحها الدوري، وإن كان بعدها ساكن منفصل، نحو: ﴿رَعَا الْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٨]، و﴿رَعَا الشَّمْسَ﴾ [الأنعام: ٧٩]، و﴿رَعَا الَّذِينَ﴾ [النحل: ٨٥]، أمال الراء والهمزة محضة بخلاف فيهما، في الوصل السوسي وفتحها في الوصل الدوري.

٨- وأمال محضة ياء ﴿كَمِيعَصَ﴾ [مريم: ١] بخلاف السوسي وفتحها الدوري، وفتح ياء ﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ الَّذِينَ﴾ [الزمر: ١٦] في الوصل وسكنها في الوقف السوسي، وحذفها في الحالين الدوري.

٩- وأسكن همزة ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٣]، وراء ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ١٦٨]، و﴿يَأْمُرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، و﴿تَأْمُرُهُمْ﴾ [الطور: ٣٠]، و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٠]، و﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ [محمد: ٨]، بلا خلاف السوسي والإسكان والاختلاس الدوري.

١٠- وأسكن راء ﴿أَرْنَا﴾ [فصلت: ٢٨]، ﴿أَرِنِي﴾ [البقرة: ٢٥٩]، السوسي واختلسها الدوري، والله أعلم.

فصل

مخارج الحروف وصفاتها^(١):

(١) (باب المخارج والصفات) من أهم أبواب التجويد، فكل من أراد أن يقرأ القرآن الكريم، كما أنزل على نبينا ﷺ، أن يعتني بإتقان هذا الباب، فمن أتقن المخارج والصفات، فقد نطق بأفصح اللغات، وهي لغة العرب والقرآن، ولغة سيد ولد عدنان ولغة أهل الجنة في الجنة.

والمخارج لغةً: جمع مخرج، وهي اسمٌ لموضع خروج الحرف، أو عبارةً عن الحيز المولّد للحرف. واصطلاحاً: محل خروج الحرف -أي: ظهوره- الذي ينقطع عنده صوت النطق به فيتميز به عن غيره. والحروف لغةً: جمع حرف، وهو طرف الشيء. واصطلاحاً: صوتٌ معتمد على مقطع «أي مخرج» محقق: كأن يكون معتمداً على جزء معيّن من أجزاء الحلق أو اللسان أو الشفتين، أو مقدر: فهو الهواء الذي في داخل الحلق والنم وهو مخرج حروف المد الثلاثة. وعلى ذلك فتكون مخارج الحروف نوعين: المخارج العامة، فهي ما اشتمل الواحد منها على مخرج واحد فأكثر. والمخارج الخاصة: وهي ما اشتمل الواحد منها على مخرج واحد فقط، وقد يخرج منه حرف واحد أو حرفان أو ثلاثة ولا أكثر من ذلك. وقد اختلفوا في عددها، فهي على مذهب سيبويه ستة عشر مخرجاً، وعلى مذهب القراء وجماعة إلى أنها أربعة عشر مخرجاً، وسبعة عشر مخرجاً على مذهب الخليل وأكثر النحويين، وأكثر القراء ومنهم ابن الجزري، حيث قال:

مَخَارِجُ الْحُرُوفِ سَبْعَةٌ عَشْرٌ عَلَى الَّذِي يَخْتَارُهُ مَنْ اخْتَبَرَ

وقد أورد المؤلف المخارج على مذهب سيبويه، فجعل الألف مخرجها من أقصى الحلق. انظر: الكتاب (٤/ ٤٣٣)، التحديد في الإتقان (١/ ١٠٢)، متن الطيبة (٣٧) بيت رقم (٦١)، المقدمة الجزرية (٧- ٨) بيت (٥- ٦).

والصفات لغةً: جمع صفة، وهي ما قام بالشيء من المعاني حسياً كان كالبياض، أو معنوياً كالعلم والأدب. واصطلاحاً: كيفية تعرض للحرف عند النطق به، كجريان النفس في الحروف المهموسة وعدم جريانه في الحروف المجهورة.

وتنقسم إلى قسمين: الصفات الأصلية -اللازمة-، وهي الملازمة للحرف لا تفارقه بحال من الأحوال؛ كالجهر والاستعلاء، وغيرهما. والصفات العرضية: العرضية فهي التي تعرض للحرف في بعض الأحوال، وتنفك عنه في

=

[١٤ / ب] اللاتي يحتاج إليها القارئ، فأقصى الحلق: (الهمزة، والهاء، والألف)^(١)، ووسطه: (العين، والحاء)، وأوله: (الغين، والحاء) المعجمتين^(٢).
وأقصى اللسان وما فوقه من الحنك: (القاف)، وما أخرج قليلاً: (الكاف)^(٣)، ووسط اللسان وما فوقه من الحنك: (الجيم، والشين، والياء المثناة من أسفل)^(٤)، وأقصى حافة اللسان: (الضاد المعجمة) مستطيلاً إلى منتهاه مما يلي الأضراس، وإخراجه من جهة اليسرى كثير، ومن جهة اليمنى قليل، ومن الجهتين أقل^(٥).

بعضها الآخر لسبب من الأسباب كالتفخيم والترقيق، وغيرهما. انظر: نهاية القول المفيد (١ / ٤٩)، هداية القاري (١ / ٦١ - ٦٤)، النشر (١ / ٦٦٣).
(١) وعند ابن الجزري مخرجه: الجوف، ويُسمّى بالحرف الهوائي والجوفي؛ لأن مبدأ صوته مبدأ الحلق، يمتد ويمر على كل جوف الفم والحلق، وهو الخلاء الداخل فيه، وهو من حروف المد واللين كما تقدم. انظر: نهاية القول المفيد (١ / ٣٨)، النشر (١ / ٦٦٥).
(٢) وهذه الأحرف الستة المختصة بهذه المخارج الثلاثة، وهي: الحروف الحلقية. انظر: النشر (١ / ٦٦٦)، نهاية القول المفيد (١ / ٣٩).
(٣) تُسمّى بالحروف اللهوية نسبة إلى اللهاة، وهي لحمَةٌ مشبِكةٌ بآخر اللسان، وتكون بين الفم والحلق. انظر: النشر (١ / ٦٦٦)، نهاية القول المفيد (١ / ٣٩).
(٤) والمقصود بالياء: التحتية غير المدية، وتُسمّى بالأحرف الشجرية نسبة إلى شجر الفم، وهو منفتح ما بين اللحين، وهو ما بين وسط اللسان وما يُقابله من الحنك الأعلى. انظر: نهاية القول المفيد (١ / ٣٩)، النشر (١ / ٦٦٧).

(٥) ومخرجها من أول حافة اللسان إلى ما يُحاذي الضرس الضاحك، مع ما يلي من الأضراس العليا، والمراد بأول الحافة: أقصاها المحاذي لأقصى اللسان، والضاد أصعب الحروف وأشدّها وأعسرّها على اللسان، وإخراجهما

وأدنى حافة اللسان إلى منتهى طرفه وما يليه من الحنك الأعلى: (اللام)^(١)،
 وأدنى طرف اللسان وما يليه من الحنك الأعلى: (النون)^(٢)، وأدنى طرف اللسان
 داخلاً إلى ظهر اللسان قليلاً (لراء)^(٣)، هذا قول سيبويه^(٤) وجماعة^(٥).

=

من الحافة اليسرى أكثر وأيسر، ومن اليمنى أقل وأصعب، ومن الحافتين أقل وأشدَّ عسرًا وصعوبة، وقد نُقل عن
 النبي ﷺ أنه كان يُخرجها من الحافتين، وأيضًا عمر، قال الزمخشري: «وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه أضبط
 يعمل بكلتا يديه، وكان يخرج الضاد من جانبي لسانه». انظر: النجوم الطوالع (١ / ١٦١)، نهاية القول المفيد
 (١ / ٤٠)، النشر (١ / ٦٦٧)، الكشاف (٤ / ٧١٣).

(١) اللام: من أوسع الحروف مخرجًا، فيتأني إخراجها من كلتا حافتي اللسان اليمنى واليسرى، وإخراجها من
 اليمنى أمكن بخلاف مخرج الضاد. انظر: نهاية القول المفيد (١ / ٤٠)، النشر (١ / ٦٦٨)، النجوم الطوالع (١ /
 ١٦٢).

(٢) وهي النون المظهرة، ومخرجها أضيق من مخرج اللام، وقُيدت بالمظهرة؛ لأنَّ النون المخففة عُنة مخرجها
 الخيشوم. انظر: نهاية القول المفيد (١ / ٤٠)، النجوم الطوالع (١ / ١٦٢)، النشر (١ / ٦٦٨).

(٣) الراء، قال مكِّي: «الراء تخرج من مخرج النون غير أنها أدخل إلى ظهر اللسان قليلاً»، وقد سُمِّي
 الخليل هذه الأحرف الذلقية؛ نسبة إلى موضع مخرجها، وهو طرف اللسان. انظر: الرعاية (١ / ٧٨)،
 نهاية القول المفيد (١ / ٤٠)، النجوم الطوالع (١ / ١٦٢)، النشر (١ / ٦٦٨).

(٤) عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب، أبو بشر النحوي الفارسي البصري: إمام النحو،
 وأعلم المتقدمين والمتأخرين به، حجة العرب، طلب الفقه والآثار، سُمِّي سيبويه؛ لأنَّ وجنتيه كانتا
 كأنهما تفاحتان، وكان في غاية الجمال، وقد أَلَّف كتابه المعروف باسم: (الكتاب)، حيث كان بارعًا في
 قلمه، (ت ١٨٠هـ) على الصحيح. انظر: سير أعلام النبلاء (٨ / ٣٥٢)، وفيات الأعيان (٣ / ٤٦٣ -
 ٤٦٥)، تاريخ بغداد (١٢ / ١٩٠ - ١٩٤).

(٥) وذلك أن سيبويه وجماعة من الحذّاق يجعلون مخرج الراء من ظهر اللسان، قال الشاطبي:

وَخَرَفُ يَدَانِيهِ إِلَى الظَّهْرِ مَدْحَلٌ وَكَمْ حَادِقٍ مَعَ سَيْبُوهِ بِهِ اجْتَلَا

=

وقال قطرب^(١)، والفراء^(٢)، والجرمي^(٣)، مخرج الثلاثة: طرف اللسان^(٤)،
وطرف اللسان مع الثنايا العليا (للطاء، والذال المهملتين، والتاء المثناة من

=

انظر: الكتاب (٤ / ٤٣٣)، متن الشاطبية (١ / ٩٢)، بيت رقم (١١٤٣).

(١) محمد بن المستنير بن أحمد البصري النحوي اللغوي مولى سلم بن زياد، أبو علي، المعروف
بقطرب، أحد أئمة النحو واللغة، سُمي قطرباً؛ لأنه كان يُبَكِّر إلى سيويه للأخذ عنه، فقال له يوماً: «ما
أنت إلا قطرب ليل». والقطرب: دوية تدب ولا تفتقر، من مؤلفاته: معاني القرآن، والمثلث، والنوادر،
وغيرها، (ت ٢٠٦هـ). انظر: إرشاد الأريب (٦ / ٢٦٤٦)، طبقات النحويين واللغويين (٩٩ - ١٠٠)،
تاريخ بغداد (٤ / ٦٧).

(٢) يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسدي الأسلمي، الفراء الدليمي، النحوي، أبو زكريا، مولى بني
أسد، صاحب التصانيف، العلامة، إمام ثقة، برع في النحو، واللغة، والأدب، سُمي بالفراء؛ لأنه كان
يفري الكلام. من مؤلفاته: معاني القرآن، (ت ٢٠٧هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٠ / ١١٨ - ١٢١)،
تاريخ بغداد (١٤ / ١٥٤ - ١٥٩).

(٣) صالح بن إسحاق الجرمي النحوي البصري، أبو عمر، صاحب التصانيف، كان صادقاً ورعاً، خيرًا،
إمام العربية، عالماً باللغة حافظاً لها، سُمي بالجرمي، قيل: كان ينزل في جرم، قديم بغداد وناظر الفراء،
أثبت القوم في كتاب سيويه، وله عدة مصنفات، منها: القوافي، والأبنية، والعروض، وغيرها، وله مقدمة
مشهورة في النحو، تُعرف بـ«المختصر»، (ت ٢٢٥هـ). انظر: تاريخ بغداد (٣ / ٣١٤ - ٣١٥)، سير
أعلام النبلاء (١٠ / ٥٦١ - ٥٦٣)، الفهرست (٨٠).

(٤) وعندهم أن هذه الأحرف (اللام، والنون، والراء) من مخرج واحد، وهو طرف اللسان، فعدد مخارج
الحروف عندهم أربعة عشر مخرجاً. قال الشاطبي:

وَمِنْ طَرَفِ هُنَّ الثَّلَاثُ لِقَطْرُبٍ وَيَحْيَى مَعَ الْجَرْمِيِّ مَعْنَاهُ قَوْلًا

انظر: التحديد في الإتيان والتجويد (١ / ١٠٤)، متن الشاطبية (١ / ٩٢) بيت رقم (١١٤٤).

فوق^(١)، ومن طرف اللسان وأطراف الثنایا (للظاء، والذال، والثاء المثلثة)^(٢)،
وطرف اللسان، وما بين الثنایا العليا وباطن الشفة السفلى (للفاء، والشفتان
للواو، والباء، والميم)^(٣).

والخيشوم^(٤)؛ لغنة النون والتنوين، إذا سكتنا ولم يظهر، إلا إنه حينئذ لا
عمل للسان فيهما، وهي غير النون المتقدم، وتسمى الغنة والنون الخفيفة^(٥)،

(١) وسماها الخليل بالحروف النطعية؛ لأنها تخرج من نطق غار الحنك الأعلى، وهو سقفه، لا لخروجها منه.
انظر: النجوم الطوالع (١ / ١٦٤)، نهاية القول المفيد (١ / ١٦٢)، النشر (١ / ٦٦٨).

(٢) ومخرجها قريب من اللثة، كما سماها الخليل بالحروف اللثوية؛ نسبة إلى اللثة، وهو اللحم المركب فيه
الأسنان. انظر: نهاية القول المفيد (١ / ٤٢)، النجوم الطوالع (١ / ١٦٤)، الرعاية (١ / ٧٨).

(٣) وهذه مخرجها الشفتين، فالفاء تخرج من باطن الشفة السفلى وطرف الثنيتين، والباء والميم والواو تخرج
من بين الشفتين، وتكون بانطباقهما في الباء والميم - والانطباق في الباء أشد من الميم - وانفتاحهما في الواو،
وإطلاق الواو يتناول الواو المدية وغيرها، فيكون مخرج الواو مطلقاً الشفتين على مذهب سيبويه، أما على
مذهب الخليل فالواو المدية تخرج من الجوف، فهي عنده من حروف المد واللين، وغير المدية من
الشفتين، وقد سماها بالحروف: الشفهية، والشفوية؛ نسبة إلى الموضع الذي تخرج منه، وهو الشفتان.
انظر: نهاية القول المفيد (١ / ٤٢)، النجوم الطوالع (١ / ١٦٥)، الرعاية (١ / ٧٨).

(٤) الخيشوم: وهو أقصى الأنف، قال ابن الجزري: «وغنة مخرجها الخيشوم»، فيخرج منه أحرف الغنة،
(النون والميم الساكتان) والتنوين، حال إدغامهما بغنة أو إخفائهما، فمخرج هذين الحرفين يتحول من
مخرجه عن مخرجهما الأصلي على القول الصحيح. انظر: النشر (١ / ٦٧٠)، النجوم الطوالع (١ / ١٦٥)،
نهاية القول المفيد (١ / ٤٣ - ٤٤)، متن طيبة النشر (١ / ٣٨) بيت (٧١).

(٥) وهي النون المظهرة، وقد تقدم ذكرها.

وقالوا: الميم أيضاً كذلك وفيه نظر؛ لأن الميم لا تفارق الشفتين بحال، ولقد قيل: إنها مخفاة فهي الميم المتقدمة، والله أعلم.

[١٥ / أ] وأما صفاتها^(١):

فالمهموسة^(٢) عشر، وهي حروف: (سكت فحثة شخص)، والمجهورة ما عداها، والشديدة ثمان، وهي: (أجدك تطيق)^(٣).

(١) والصفات تختص في كيفية النطق بالحرف، فمعرفة مخرج الحرف بمنزلة الوزن والمقدار، ومعرفة صفته بمنزلة المحكّ والمعيار، وأهميتها تكمن في تمييز الحروف المشتركة في المخرج، فلولا الصفات لاتحدت أصوات المخارج، فلا تدلّ على معنى، فيمكن يجتمع للحرف صفتان أو أكثر، فهي تشارك في بعض الصفات وتختلف في بعضها، والمخرج واحد، وتظهر أيضاً في تحسين لفظ الحروف مختلفة المخارج، ومعرفة القوي من الضعيف؛ ليظهر ما يجوز أن يدغم وما لا يجوز. وقد اختلفوا في عددها، فالمشهور ما ذكره ابن الجزري بأنها سبع عشرة صفة، وبعضهم نقص عن ذلك بحذف بعض الصفات، وبعضهم زاد الصفات العارضة - كالتفخيم والترقيق - إلى أربع وأربعين صفة، وتنقسم إلى قسمين: قسم له ضدّ: وهي خمس صفات وضدها، وقسم لا ضدّ له، وهي سبع صفات. انظر: نهاية القول المفيد (١ / ٥٠)، النجوم الطوالع (١ / ١٦٧)، الرعاية (١ / ٥٧).

(٢) الهمس لغة: الخفاء، واصطلاحاً: جريان النفس عند النطق بالحرف؛ لضعف الاعتماد عليه في المخرج، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾ [طه: ١٠٥]، أي: صوتاً خفياً، والمراد: حسّ مشي الأقدام إلى المحشر. وضده الجهر. انظر: الرعاية (١ / ٥٨)، التحديد في الإتيان (١ / ١٠٥)، نهاية القول المفيد (١ / ٥٠).

(٣) استدرأك على المؤلّف، والصحيح (أجدك تطيق)، فالباء صفتها الشدّة، وليس الياء. انظر: التحديد في الإتيان (١ / ١٠٥)، النجوم الطوالع (١ / ١٦٧).

وما بين الرخوة والشديدة خمس، وهي: (لم نَرَعُ)، والرخوة ما عداها.
وحروف المد ثلاثة، وهي: (واي).
والمستعلية سبع، وهي: (قظ خص ضغط)، والمستقلة ما عداها.
والمطبقة أربعة: (الطاء، والصاد) المهملتان، والمعجمتان^(١)، والمنفتحة ما عداها.

وذوات الصفير ثلاث: (الصاد، والسين، والزاي).

والتفشي: الشين.

والمنحرف: اللام، والراء.

والمكرر: الراء.

والمستطيل: (الضاد المعجمة، والهاء، والألف).

والمعتلة أربع: (الهمزة، وحروف المد الثلاثة).

والمقلقة خمس: (قطب جد)، وأشهرها: القاف^(٢).

(١) وهي حرفي (الطاء، والضاد).

(٢) لغة: التحريك، وهي عند الخليل: «اللَّفْلَقَةُ: شدة الصباح»، وهي في الصحاح: «قَلَقَلَهُ قَلَقَلَةً وَقَلَقَالًا فَتَقَلَّقَلَ، أَي: حَرَكَهُ فَتَحَرَّكَ وَاضْطَرَبَ». واصطلاحًا: صوت حادث عند خروج الحرف لشدة لزومه لموضعه وضغطه فيه. وسميت بذلك؛ لأنه في حالة الوقف، يتقلقل اللسان حتى تسمع عند الوقف على

فالجهر: انحصار جري النفس في مخرج الحرف فلا يجري، والهمس ضده.

والشدة: انحصار جري الصوت في مخرج الحرف فلا يجري الصوت، والرخوة ضدها وما بينهما عدم تمام الجري.

والانحصار والمد: امتداد الصوت، والاستعلاء: ارتفاع اللسان بالحرف إلى الحنك. والاستفال الانخفاض ضده.

والإطباق: انطباق المخرج عند النطق بحروفه، والانفتاح ضده.

والصفير: حدة التصويت لمخرج حروفه.

والتفشي: الانتشار.

والانحراف: ميل اللسان بالحرف إلى داخل اللسان أو إلى حافته.

والتكرير: ترعيد طرف اللسان بالحرف^(١).

حرف منها نبرةً تتبعه، فهذه الأحرف حال سكونها تضعف فتشبه بغيرها، فتحتاج صوت النبرة، لتتضح، وتأتي في المتحرك، إلا أنها في الساكن أقوى، وأصلها القاف، قال ابن الجزري: «وأصل هذه الحروف القاف؛ لأنه لا يُقدَّرُ أن يؤتى به ساكناً إلا مع صوتٍ زائدٍ لشدَّةِ استعلائه»، وأضاف المبرد حرف الكاف، إلا أنه جعله دون القاف، فقال: «وهذه المقلقلة بعضها أشد حصرًا من بعض». انظر: العين (٥ / ٢٦)، مختار الصحاح (٢٢٩)، المقتضب (١ / ١٩٦)، التحديد في الإتيان (١ / ١٠٩).

(١) والتكرير صفة ذاتية في الراء، والمقصود رُبُّوها في اللفظ لا إعادتها، قال سييويه: «المكرّر وهو حرفٌ شديد يجري فيه الصوت؛ لتكريره وانحرافه إلى اللام، فتجافى للصوت كالرخوة، ولو لم يكرّر لم يجر

والاستطالة: [١٥ / ب] مدّه من أول حافة اللسان إلى منتهى طرفه.

والهواء: اتساع هواء الصوت بالحرف.

والاعتلال: تغيير الحرف بالإبدال، والتسهيل، والحذف.

والقلقلة: من قولهم قلقله إذا حرّكه وإنما حصل لها ذلك؛ لاتفاق كونها شديدة مجهورة، والجهر يمنع النفس أن يجري معها، والشدة تمنع أن تجري الصوت معها، فلما اجتمع لها هذان الوصفان احتاجت إلى التكلف في بيانها؛ لما يحصل لها من الضغط عند النطق بها ساكنة، حتى تكاد تخرج إلى شبه تحريكها لقصد بيانها، ولا يُستطاع أن يقف عليها دون القلقله مع إظهار ذاتها، والله أعلم.

تمّ ذلك بتاريخ صفر سنة (٩٨٦هـ)، بخط الفقير الحقير المعترف لربه بالتقصير سلام بن علي التتاي المالكي مذهباً، غفر الله له ولوالديه وللمن طالع فيه أو قرأ فيه، ودعي له ولوالديه بالمغفرة والرحمة.

أمين بجاه محمّد سيد المرسلين...



الصوت فيه». والتكرير في الرء المشددة أقوى وأكثر منه في المخففة. انظر: الكتاب (٤ / ٤٣٥)، النشر

(١ / ٦٨٠)، النجوم الطوالع (١ / ١٧١).

الخاتمة:

بعد أن منَّ الله عليَّ ويسَّر لي دراسة وتحقيق كتاب: «الأصول المختصرة في القراءات على مذهب أبي عمرو»، والوقوف على أصول الإمام أبي عمرو الفريدة، سأذكر أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث:

النتائج:

- ١- أن علم القراءات مرتبط ارتباطاً وثيقاً وعميقاً بعلم القرآن وعلوم اللغة، ومما يدلُّ على ذلك قراءة الإمام أبي عمرو البصري.
- ٢- تبين أنَّ قراءة الإمام أبي عمرو البصري من رواية الدوريِّ، من أوسع القراءات انتشاراً وأكثرها طرُقاً، ممَّا يدلُّ على تفرُّدها وتميُّزها.
- ٣- تبين من خلال البحث شخصية الإمام أبي عمرو البصري بأنها متنوّعة، ومتعدّدة الجوانب، من حيث القراءات والبلاغة والنحو، وتستحقُّ أن تُفرد كلُّ منها بدراسة.
- ٤- يظهر من خلال البحث اشتغال قراءة أبي عمرو على عدة ظواهر لغوية تبين فصاحة اللغة العربية التي هي لغة القرآن الكريم، منها: الفتح والإمالة والتقليل، الهمز والإبدال، الإدغام والإظهار، والروم والإشمام والاختلاس، والمد والقصر، وغيرها.

٥- المكانة العلمية العالية للمصنف أحمد بن سعد الدين القَلَشِي، فهو من الأئمة المتقدمين، وشيخ الإقراء بالمدرسة الشيخونية، وصاحب ابن الجزري.

٦- القيمة العلميّة لهذا المخطوط وندرته، فهو مؤلّفٌ فريد للإمام أحمد بن سعد الدين القَلَشِي، ويُعنى بأصول قراءة الإمام أبي عمرو البصري.

التوصيات:

١- الاهتمام بتحقيق المخطوطات والعناية بها، والحرص عليها، وإثراء المكتبات بالكتب المطبوعة المحقّقة تحقيقاً علمياً.

٢- أهمية التّأليف في انفرادات القُرّاء، فهذا ممّا يُسهّل على طلاب العلم استحضارها.

٣- الالتفات لهذا النوع من التّأليف، وهو تتبّع إمام، وجمعُ أصوله وحروفه وقراءاته، وهذا يحتاج إلى مزيدٍ عنايةٍ وجمعٍ وحصر.

٤- الاحتياج إلى تضافر الباحثين والمشتغلين بهذا العلم، في الإسهام إلى إخراج المخطوطات النادرة والفريدة إلى النور، فدراستها وتحقيقها يُسهم في إثراء المكتبة القرآنية.

٥- ينبغي لطلاب العلم الشرعيّ عامةً، والمشتغلين بالقراءات خاصةً، تعلّم أصول اللغة العربية بجانب العلم الشرعيّ؛ للارتباط الوثيق بينهما.

المصادر والمراجع:

* القرآن الكريم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، رواية الدوري عن أبي عمرو البصري.

١. إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع للإمام الشاطبي، تأليف:

الإمام عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة الدمشقي (ت: ٦٦٥هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، دار الكتب العلمية.

٢. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تأليف: أحمد بن محمد

البنّا (ت: ١١١٧هـ)، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، إعلام الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٣. الأحكام التي خالف فيها الظاهرية الأئمة الأربعة في الحدود (دراسة

مقارنة)، تأليف: حسن عبد الله عبد المقصود أبو زهو، إشراف: الأستاذ

الدكتور محمد حسين قنديل بلال حامد إبراهيم، رسالة لنيل درجة

(الماجستير)، جامعة الأزهر الشريف - كلية الشريعة والقانون، دمنهور،

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٤. الإدغام الكبير، تأليف: الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت:

٤٤٤هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العارف، جامعة أم القرى، مكة

- المكرمة، الناشر: عالم الكتب، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٥. إرشاد المبتدئ وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، تأليف: الإمام أبو العز القلانسي، (ت: ٥٢١هـ)، تحقيق: عمر الكبيسي، رسالة علمية - جامعة أم القرى، إشراف أ.د. السيد رزق الطويل، ١٤٠٤هـ.
٦. الإضاءة في بيان أصول القراءة، تأليف: علي بن محمد الضبّاع، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط ١، ١٤٢٠هـ.
٧. إعراب القراءات السبع وعللها، تأليف: أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمداني النحوي الشافعي (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن ابن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.
٨. الإقناع في القراءات السبع، تأليف: أبي جعفر أحمد بن علي الأنصاري ابن الباذش (ت: ٥٤٠هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤٠٣هـ.
٩. إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة، تأليف: الإمام شمس الدين محمد بن خليل القباقي (ت: ٨٤٩هـ)، تحقيق: د. أحمد خالد شكري، دار عمار، عمان، ط ١، ١٤٢٤هـ.

١٠. بغية المستفيد في علم التجويد، تأليف: محمّد بن بدر الدين بن عبد الحق بن بلبان الحنبلي (ت: ١٠٨٣هـ)، تحقيق: رمزي سعد الدين دمشقية، الناشر: دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١١. بغية الوعاة في طبقات القراء والنحويين والنحاة، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمّد أبي الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية، لبنان - صيدا.

١٢. تاريخ بغداد، تأليف: الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.

١٣. التبصرة في القراءات السبع، تأليف: مكّي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: محمّد غوث الندوي، الناشر: الدار السلفية - الهند، ١٤٠٢هـ.

١٤. التجريد لبغية المريد في القراءات السبع، تأليف: أبي القاسم عبد الرحمن بن عتيق المعروف بابن الفحام الصقلي المقرئ (ت: ٥١٦هـ)، تحقيق: د. ضاري بن إبراهيم العاصي الدوري، الناشر: دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن - عمان، ط ١، ١٤٢٢هـ.

١٥. التحديد في الإتقان والتجويد، تأليف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر، أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق: د. غانم قدوري حمد، الناشر: مكتبة دار الأنبار، بغداد، وساعدت جامعة بغداد على طبعه، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٨م.

١٦. تحفة الأطفال والغلمان في تجويد القرآن، تأليف: سليمان بن محمد الجمزوري، (ت: بعد ١١٩٨هـ)، علّق عليها: الشيخ عليّ محمد الضباع. ١٧. التذكرة في القراءات، تأليف: الشيخ أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، (ت: ٣٩٩هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الناشر: الزهراء للإعلام العربي، ط ١، ١٤١٠هـ.

١٨. تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف: أبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ.

١٩. التيسير في القراءات السبع، تأليف: أبي عمر بن عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق: فريد محمد بن عزوز، الناشر: دار ابن كثير، بيروت، ط ١، ١٤٣٤هـ.

٢٠. جامع أسانيد ابن الجزري، تأليف: شمس الدين محمد بن محمد بن

علي بن يوسف، أبو الخير بن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد ابن حمود بن حميد الرويثي، الناشر: دار المآثور، بيروت- لبنان، ط ١، ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م.

٢١. جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، تأليف: الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق: الحافظ المقرئ محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٣٣هـ.

٢٢. جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي، تأليف: طاهر سليمان حمودة، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.

٢٣. جمال القراء وكمال الإقراء، تأليف: علم الدين علي بن محمد السخاوي (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، مكتبة التراث، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٨هـ.

٢٤. حجة القراءات، تأليف: الإمام أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت: ٥١٦هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٥، ١٤١٨هـ.

٢٥. الدر النثير والعذب المنير في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل

عليها كتاب التيسير للداني، تأليف: عبد الواحد بن محمّد المالقي (ت):

٧٠٥هـ)، تحقيق: أحمد عبد الله المقري، رسالة علمية، ١٤١١هـ.

٢٦. الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تأليف: مكّي بن أبي طالب

القيسي (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: مكتب قرطبة للبحث العلمي وإحياء

التراث الإسلامي، د. أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، الناشر:

مؤسسة الرسالة، ط ١.

٢٧. الروضة الندية شرح متن الجزرية، تأليف: محمود بن محمّد عبد المنعم

ابن عبد السلام بن محمّد العبد، تعليق: السادات السيد منصور أحمد،

الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢٨. السبعة في القراءات، تأليف: أبي بكر بن مجاهد البغدادي (ت: ٣٢٤هـ)،

تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٤٠٠هـ.

٢٩. سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي، تأليف: الإمام أبو

القاسم علي بن عثمان بن محمّد بن أحمد بن الحسن بن القاصح العذري

البغدادي، مراجعة: الشيخ علي بن محمّد الضبّاع، ط ٣، ١٣٧٣هـ -

١٩٥٤م.

٣٠. سير أعلام النبلاء، تأليف: الإمام شمس الدين أبو عبد الله محمّد بن

أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط

وزملاؤه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣١. شرح المفصل، تأليف: يعيش بن علي بن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية.

٣٢. شرح الهداية، تأليف: الإمام أبو العباس أحمد بن عباس المهدي (ت:

٤٤٠هـ)، تحقيق: د. حازم سعيد حيدر، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض،

١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٣٣. شرح طيبة النشر في القراءات العشر، تأليف: أبي القاسم النويري (ت:

٨٥٧هـ)، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، الناشر: دار الصحابة

للتراث، طنطا، ط ١، ١٤٢٥هـ.

٣٤. الشمعة المضية بنشر قراءات السبعة المرضية، تأليف: أبي السعد زين

الدين منصور بن أبي النصر بن محمد الطبلاوي، سبط ناصر الدين محمد

ابن سالم (ت: ١٠١٤هـ)، تحقيق: د. علي سيد أحمد جعفر، الناشر:

مكتبة الرشد، السعودية - الرياض، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٣٥. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف: أبي نصر إسماعيل بن

حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار،

الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٦. صحيح البخاري، تأليف: أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ابن المغيرة بن بردزبه البخاري الجعفي، تحقيق: جماعة من العلماء، إثراء الهوامش: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢هـ.

٣٧. طبقات النحويين واللغويين، تأليف: أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار سامي الخانجي. ٣٨. غاية الاختصار في قراءات العشرة من أئمة الأمصار، تأليف: أبي العلاء الحسن بن أحمد الهمداني، تحقيق: د. أشرف طلعت، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة.

٣٩. غاية النهاية في طبقات القراء، تأليف: ابن الجزري، الناشر: برجستر آسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٠٢هـ.

٤٠. الغاية في القراءات العشر، تأليف: الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني، (ت: ٣٨١هـ)، تحقيق: محمد غياث الجنباز، الناشر: دار الشواف للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١، ١٤٠٥هـ.

٤١. غيث النفع في القراءات السبع، تأليف: الشيخ علي النوري الصفاقسي (ت: ١١٨هـ)، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الحفيان، دار الكتب

العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٥هـ.

٤٢. فتح الوصيد في شرح القصيد، تأليف: الشيخ علم الدين أبي الحسن

علي بن محمد السخاوي (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. مولاي محمد

الأدرسي الظاهري، الناشر: مكتبة الرشد.

٤٣. الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي، مخطوطات القراءات.

٤٤. الفهرست، تأليف: ابن النديم محمد بن إسحاق، المكتبة التجارية

الكبرى ومطبعة الاستقامة، القاهرة.

٤٥. الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، تأليف: أبي القاسم

يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل الهذلي المغربي (ت:

٤٦٥هـ)، تحقيق: جمال بن السيد رفاعي الشايب، الناشر: مؤسسة سما

للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٢٨هـ.

٤٦. كتاب العين، تأليف: أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن

تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي،

د. إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

٤٧. الكتاب، تأليف: سيبويه، عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون،

الناشر: الخانجي، ط ٣.

٤٨ . الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تأليف: أبي

محمد مكِّي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: الشيخ عبد

الرحيم الطَّرهوني، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٨هـ.

٤٩ . لسان العرب، تأليف: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين

ابن منظور الأنصاري (ت: ٧١١هـ)، تعليق: اليازجي، وجماعة من

اللغويين، الناشر: دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ.

٥٠ . المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف

واليزيدي، تأليف: الإمام أبو محمد عبد الله بن علي بن أحمد المعروف

بسبط الخياط البغدادي الحنبلي (ت: ٥٤١هـ)، تحقيق: وفاء عبد الله

قزمار، رسالة علمية - جامعة أم القرى، إشراف الدكتور: عبد القادر

إسماعيل شلبي، ١٤٠٤هـ.

٥١ . متن الشاطبية المسمَّى (حزب الأمانى ووجه التهاني)، تأليف: القاسم بن

فيَّره بن خلف بن أحمد الشاطبي الرعيني الأندلسي (ت: ٥٩٠هـ)،

تحقيق: محمد بن تميم الزعبي، الناشر: دار الغوثاني للدراسات القرآنية،

ط ٥، ١٤٣٧هـ - ٢٠٠٧م.

٥٢ . مَنُّ طَيِّبَةِ النَّشْرِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ، تأليف: شمس الدين محمد بن

محمّد بن علي بن يوسف، أبي الخير بن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)،
المحقق: محمّد تميم الزعبي، الناشر: دار الغوثاني للدراسات القرآنية،
ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

٥٣. مختار الصحاح، تأليف: زين الدين أبو عبد الله محمّد بن أبي بكر بن
عبد القادر الحنفي الرازي (ت: ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمّد،
الناشر: المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت - صيدا، ط٥،
١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٥٤. مختصر تاريخ دمشق، تأليف: ابن عساكر، محمّد بن مكرم بن عليّ أبو
الفضل، جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت:
٧١١هـ)، تحقيق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمّد
مطيع، الناشر: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق - سوريا، ط١،
١٤٠٢هـ - ١٩٨٤م.

٥٥. المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، تأليف: الإمام المبارك بن
الحسن الشهرزوري (ت: ٥٥٠هـ)، تحقيق: عثمان غزال، دار الحديث،
القاهرة، ١٤٢٨هـ.

٥٦. معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تأليف: شهاب الدين

أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٥٧. معجم البلدان، تأليف: ياقوت الحموي، ط ٢، دار صادر، بيروت، ١٩٩٥م.

٥٨. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تأليف: الإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، وشعيب الأرنؤوط، وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ.

٥٩. المفردات في غريب القرآن، تأليف: أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ.

٦٠. مفردة أبي عمرو بن العلاء البصري، تأليف: عثمان بن سعيد بن عثمان ابن عمر أبي عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: دار البشائر، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٦١. المقتضب، تأليف: أبي العباس محمّد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمّد عبد الخالق عزيمة، الناشر: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٦٢. المنتهى، تأليف: الإمام أبو الفضل محمّد بن جعفر الخزاعي (ت: ٤٠٨هـ)، دراسة وتحقيق: د. شفاعت رباني، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٣٤هـ.

٦٣. منجد المقرئين ومرشد الطالبين، تأليف: شمس الدين أبي الخير بن الجزري، محمّد بن يوسف (ت: ٨٣٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٦٤. منظومة المقدمة فيما يجب على القارئ أن يعلمه (الجزرية)، تأليف: شمس الدين أبي الخير بن الجزري، محمّد بن محمّد بن يوسف (ت: ٨٣٣هـ)، الناشر: دار المغني، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٦٥. المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر، تأليف: د. محمّد سالم محيسن، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٦٦. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، تأليف: أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي تقي الدين المقرئ (ت: ٨٤٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.

٦٧. الموضح في وجوه القراءات وعللها، تأليف: الإمام نصر بن علي بن محمد، أبي عبد الله الفارسي، المعروف بابن أبي مريم (ت: بعد ٥٦٥هـ)، تحقيق: د. عمر حمدان الكبيسي، الناشر: دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٦٨. الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة، تأليف: أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق: أ. فرغلي بن سعيد عرباوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠١٠م.

٦٩. النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، تأليف: الشيخ سيدي إبراهيم المارغيني، الناشر: دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٧٠. نشر القراءات العشر، تأليف: الإمام شمس الدين محمد بن محمد بن علي بن يوسف، أبي الخير بن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، تحقيق: د. أيمن رشدي سويد، الناشر: دار الغوثاني للدراسات القرآنية، بيروت - لبنان،

ط ١، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.

٧١. نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد، تأليف: العلامة محمد مكي نصر، تدقيق وضبط: أحمد علي حسن، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٧٢. الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، تأليف: د. محمد سالم محيسن (ت: ١٤٢٢هـ)، الناشر: دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٧٣. هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، تأليف: عبد الفتاح بن السيد عجمي بن السيد العسس المرصفي المصري الشافعي (ت: ١٤٠٩هـ)، الناشر: مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ط ٢.

٧٤. الوافي في شرح الشاطبية، تأليف: الشيخ عبد الفتاح عبد الغني القاضي، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط ٥، ١٤٢٩هـ.

٧٥. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تأليف: أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان البرمكي الإربلي (ت: ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت.

